

أخبار عالمية

السعودية ترصد 100 فرصة استثمارية عالمية



حدد اتحاد الغرف السعودية 100 فرصة وأعدة للتجارة والاستثمار، استناداً إلى 23 تقريراً اقتصادياً أعدت خلال الربع الأول من العام، بهدف تعزيز الشراكات الدولية وتوسيع حضور القطاع الخاص السعودي عالمياً. وكشفت التقارير عن استثمارات فعلية بلغت 14.25 مليار ريال في سبعة أسواق دولية، إلى جانب تنظيم 109 لقاءات ووفود اقتصادية، وتطوير مسارات تعاون جديدة في 80 سوقاً. ويعمل الاتحاد عبر 103 مجالس أعمال سعودية أجنبية على ربط الشركات بالأسواق الخارجية، ومعالجة التحديات الاستثمارية، وتبديد الفرص التجارية. وتوفر هذه التقارير قاعدة معلومات لدعم قرارات المستثمرين.

عمالة التكنولوجيا تتعشّر رهانات وول ستريت



ارتفعت العقود الآجلة لمؤشري «ستاندرد آند بورز 500» و«ناسداك» الاثنين، مدفوعة بتعافي أسهم الذكاء الاصطناعي من خسائر الأسبوع الماضي، وتراجع أسعار النفط وعوادئ سندات الخزانة الأميركية. في المقابل، انخفضت العقود الآجلة لمؤشر «داو جونز»، وسط ترقب نتائج أعمال شركات التكنولوجيا الكبرى، التي يُنتظر أن تحدد اتجاه الأسواق خلال الفترة المقبلة. وكان «ستاندرد آند بورز 500» و«ناسداك» قد سجلا أكبر خسائرها الأسبوعية منذ أواخر يونيو، بفعل مخاوف ارتفاع أسعار الفائدة وتأثيرها في تمويل استثمارات الذكاء الاصطناعي ومراكز البيانات.

الصناعة الألمانية تفقد نصف مليون وظيفة



خسر القطاع الصناعي الألماني نحو 496 ألف وظيفة بين عامي 2019 و2025، بانخفاض نسبته 7.1%. وفق دراسة لمعهد «إيفو»، كشفت تسارع التحولات الهيكلية في أكبر اقتصاد أوروبي. وتصدرت صناعة السيارات وموردوها الخسائر بفقدان 123500 وظيفة، تلتها المنتجات المعدنية بنحو 115600 وظيفة، والهندسة الميكانيكية بـ64500 وظيفة. في المقابل، أضاف قطاع الخدمات أكثر من 2.2 مليون وظيفة، خصوصاً في الصحة والخدمات الاجتماعية والإدارة العامة. وحذر المعهد من تراجع القدرة التنافسية للصناعة الألمانية، لا سيما أمام الصين، مشيراً إلى أن انتقال الوظائف نحو قطاعات أقل إنتاجية وابتكاراً قد يضعف إمكانات النمو الاقتصادي مستقبلاً.

سمو الأمير وماكرون يشهدان توقيع حزمة من إعلانات النوايا ومذكرات التعاون

الكويت وفرنسا تبحثان تعزيز الشراكة الاقتصادية والاستثمارية



1 اتفاقيات ثنائية في قطاعات الطيران المدني والذكاء الاصطناعي وتشجيع الاستثمار

2 العلاقات التجارية بين البلدين تدخل مرحلة جديدة بإطار استراتيجي حتى 2035

عقدت بقصر بيان أمس الإثنين، جلسة المباحثات الرسمية بين دولة الكويت والجمهورية الفرنسية، ترأس خلالها سمو الأمير الشيخ مشعل الأحمد الجابر الصباح، الجانب الكويتي، فيما ترأس الرئيس إيمانويل ماكرون رئيس فرنسا، الجانب الفرنسي، وبحضور سمو ولي العهد الشيخ صباح خالد الحمد الصباح، وسمو الشيخ أحمد عبدالله الأحمد الصباح رئيس مجلس الوزراء، وعدد من كبار المسؤولين في البلدين. وشهدت المباحثات استعراض العلاقات الثنائية الراسخة التي تجمع الكويت وفرنسا، وبحث سبل دعمها وتعزيزها في مختلف المجالات، مع التركيز على توسيع آفاق التعاون الاقتصادي والتجاري والاستثماري وتعزيز الشراكة بين البلدين بما يخدم مصالحهما المشتركة. وبحضور سمو الأمير الشيخ مشعل الأحمد الجابر الصباح، والرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون، وقعت دولة الكويت والجمهورية الفرنسية حزمة من إعلانات النوايا ومذكرات

التعاون في مجالات الطيران المدني، والبيانات والذكاء الاصطناعي، والتعاون الأكاديمي والعلمي والتقني، وتشجيع الاستثمار المباشر. وشملت الاتفاقيات تعاوناً استراتيجياً بين الهيئة العامة للاستثمار وشركة «إيرباص» في مجال الطيران، إلى جانب إعلان مشترك بين الهيئة العامة للاستثمار ووزارة الصحة ومؤسسة «غوستاف روسي» الدولية، ومذكرة تفاهم بين مؤسسة الكويت للتقدم العلمي و«إيرباص» في أفريقيا والشرق الأوسط. وتهدف هذه الاتفاقيات إلى توسيع مجالات التعاون الاقتصادي والاستثماري والتقني بين الكويت وفرنسا، وتعزيز الشراكات في القطاعات الحيوية ذات الأولوية. وتدخل العلاقات الاقتصادية والتجارية والاستثمارية بين الكويت وفرنسا مرحلة مهمة، مدعومة بإطار استراتيجي يمتد حتى عام 2035، ويقاعدة قائمة من المبادلات التجارية والشركات العاملة والاستثمارات المتبادلة.

طالع.....ص3

مدعوماً بسياسات حصيفة واحتياطات مالية ضخمة

الاقتصاد السعودي يواصل صموده رغم التوترات الجيوسياسية

«رؤية المملكة 2030» أسهمت في توسيع القطاع غير النفطي ودعم النمو المستدام والشامل

العالمي، مع امتداد تداعياته إلى التجارة والنقل والتضخم والقدرة التمويلية، وسط تصاعد حالة عدم اليقين. وشدد على أهمية الحفاظ على استقرار الأسعار وتعزيز الاستدامة المالية، مؤكداً الدور المحوري لصندوق النقد الدولي في مواجهة الاختلالات الاقتصادية العالمية. وأشار إلى أن «رؤية السعودية 2030» أسهمت في تعزيز الأسس الاقتصادية للمملكة من خلال توسيع الاقتصاد غير النفطي وزيادة مشاركة القطاع الخاص، مع

أكد محافظ البنك المركزي السعودي -«ساما»، أيمن السيارى، صمود الاقتصاد السعودي رغم استمرار التوترات الجيوسياسية في الشرق الأوسط، مدعوماً بسياسات اقتصادية حصيفة واحتياطات مالية ضخمة، إلى جانب متانة القطاع المصرفي وارتفاع مستويات رأس المال والسيولة. وأوضح السيارى، في بيان المملكة بنهاية اجتماعات صندوق النقد والبنك الدوليين في تايلاند أن استمرار الصراع في الشرق الأوسط يؤثر سلباً على آفاق الاقتصاد

مواصلة تنويع الاقتصاد وتعميق الأسواق المالية لدعم النمو المستدام والشامل. وأظهر التقرير السنوي لرؤية السعودية 2030 استمرار تسارع وتيرة الإنجاز في مختلف المسارات التنموية، في مؤشر واضح على نضج منظومة التنفيذ وفاعلية التخطيط الاستراتيجي، حيث حققت 93 % من مؤشرات أداء البرامج والاستراتيجيات الوطنية مستهدفاتها المرحلية أو تجاوزتها، فيما بلغت نسبة المبادرات المكتملة أو التي تسير وفق المسار الصحيح 90 %.

قطر تقترح محطتين للكهرباء في لبنان واتفاقاً للغاز لمدة 20 عاماً

تعتزم قطر إنشاء محطتين لتوليد الكهرباء في لبنان بقدرة إجمالية تبلغ 1650 ميغاواط، إلى جانب إبرام اتفاق طويل الأجل لتوريد الغاز الطبيعي المسال لمدة 20 عاماً، ضمن خطة تستهدف إصلاح قطاع الكهرباء المتعثر، وفق وثيقة اطلعت عليها «رويترز». وتشمل الخطة إنشاء محطتين تعملان بالغاز في دير عمار شمال لبنان والزهراني جنوبه، بقدرة 825 ميغاواط لكل منهما، إضافة إلى مشروعات للطاقة الشمسية بقدرة 800 ميغاواط وطاقة الرياح بقدرة 440 ميغاواط، ومرافق لتخزين الكهرباء واستيرادها من سوريا. وتستهدف المبادرة جذب استثمارات القطاع الخاص دون تحميل الموازنة اللبنانية تكاليف رأسمالية مقدمة، فيما لا تزال ترتيبات المدفوعات والضمانات قيد التفاوض. ويتطلب المشروع موافقة الحكومتين القطرية واللبنانية، وقد يستغرق تنفيذه نحو ثلاث سنوات بعد استكمال الموافقات. تنص الخطة على توريد الغاز الطبيعي المسال إلى لبنان بموجب اتفاق مدته 20 عاماً مع «قطر للطاقة»، إلى جانب إنشاء وحدة عائمة لتخزين الغاز وإعادة تحويله إلى حالته الغازية بطاقة 3.5 مليون متر مكعب يومياً، واستخدام خط الغاز العربي عبر سوريا بطاقة 4.5 مليون متر مكعب يومياً.

3 ممرات بحرية استراتيجية تتحكم بتدفقات النفط والغاز والتجارة الدولية



المنذب

هرمز والسويس وباب المندب تتحكم باقتصاد العالم

تشكل مضائق هرمز وباب المندب وقناة السويس شرايين حيوية للاقتصاد العالمي، إذ تتحكم في تدفقات النفط والغاز والبضائع بين القارات، فيما يهدد أي اضطراب في حركة الملاحة عبرها بارتفاع أسعار الطاقة والشحن والتأمين، وتعطيل سلاسل الإمداد العالمية. ويتصدر مضيق هرمز هذه الممرات من حيث أهمية إمدادات الطاقة، إذ بلغ متوسط تدفقات النفط عبره نحو 20.7 مليون برميل يومياً في 2024، ارتفع إلى 20.9 مليون برميل خلال النصف الأول من 2025، بما يعادل نحو خمس الاستهلاك العالمي

من السوائل البترولية، وفق إدارة معلومات الطاقة الأميركية. ويمر عبر المضيق نحو 25 % من تجارة النفط المنقولة بحراً، إضافة إلى صادرات الغاز الطبيعي المسال من قطر والإمارات، التي تمثل نحو 19 % من التجارة العالمية للغاز المسال. أما مضيق باب المندب، فيمثل البوابة الجنوبية للتجارة بين آسيا وأوروبا، حيث تراجعت تدفقات النفط والسوائل البترولية عبره من 9.3 ملايين برميل يومياً في 2023 إلى 4.1 ملايين برميل في 2024، نتيجة اضطرابات البحر الأحمر.

أخبار الشركات

«التجارية» تجدد تسهيلات لتابعاتها بـ28.65 مليون دينار

أعلنت الشركة التجارية العقارية تجديد عقد التسهيلات الائتمانية لشركتها التابعة «التاجرة العقارية» مع أحد البنوك المحلية الإسلامية، بقيمة إجمالية تبلغ 28.65 مليون دينار. وأوضحت الشركة، في إفصاح لبورصة الكويت أمس الاثنين، أن التجديد السنوي يشمل استمرار حد ائتماني نقدي طويل الأجل بقيمة 16.55 مليون دينار، وتجديد تسهيلات نقدية قصيرة الأجل بمليون دينار، إلى جانب استمرار حدين ائتمانيين نقديين طويلي الأجل بقيمتي 700 ألف دينار و9.4 مليون دينار. وقالت إن الأثر المالي على مركزها المالي سيتحدد وفق الجزء المستخدم من التسهيلات. وحققت «التجارية» أرباحاً بلغت 9.38 مليون دينار في النصف الأول من 2026، مقارنة بنحو 9.06 مليون دينار في الفترة المماثلة من 2025، بنمو 3.45 %.



الترخيص لصندوق «الخليج للصكوك» برأسمال يصل إلى 500 مليون دينار

على موافقات الهيئة وحملة الوحدات. ومنح القرار الصندوق رخصة مؤقتة لمدة 3 أشهر من تاريخ بدء الاكتتاب، لاستكمال متطلبات الهيئة والحد الأدنى لرأس المال، على أن تصدر الرخصة النهائية لمدة 3 سنوات بعد استيفاء المتطلبات والقيد في السجل. كما ألزم القرار بفساد الرسوم المقررة خلال 30 يوماً من صدوره، وإلا اعتبر كأن لم يكن، على أن يُعمل به من تاريخ صدوره ويُنشر في الجريدة الرسمية.

فيما يبلغ عدد الوحدات المطروحة 50 مليون وحدة بقيمة إجمالية 500 مليون دينار.

ويتولى كل من شركة الخليج كابيتال للاستثمار وبنك الخليج تلقي طلبات الاكتتاب، مع إلزام مدير الصندوق بالمساهمة بما لا يقل عن 100 ألف دينار عند التأسيس.

وتبلغ مدة الصندوق 15 عاماً من تاريخ قيده في سجل الصناديق لدى الهيئة، قابلة للتجديد لمدد مماثلة بعد الحصول

منحت هيئة أسواق المال شركة الخليج كابيتال للاستثمار رخصة نظام استثمار جماعي لتأسيس صندوق الخليج للصكوك، برأسمال متغير يتراوح بين مليوني دينار و500 مليون دينار، يُطرح للاكتتاب العام.

وحددت الهيئة، في القرار رقم 156 لسنة 2026 الصادر أمس الاثنين، القيمة الاسمية للوحدة عند 10 دنانير، على ألا يقل اكتتاب المستثمر عن 10 آلاف دينار، وبمضاعفات 100 دينار،

«إيفا فنادق» تطلق مشروعاً يضم 146 وحدة في جنوب إفريقيا

أطلقت شركة إيفا للفنادق والمنشآت مشروعها السكني «فيلاسيتا» في منتجع زيمبالي ليكس، على الساحل الشمالي لمقاطعة كوازولو ناتال بجنوب إفريقيا، على أن يكتمل بنهاية 2028. وقالت الشركة، في بيان لبورصة الكويت أمس الاثنين، إن المشروع يضم 146 وحدة سكنية فاخرة، ومن المقرر بدء أعمال البناء في الربع

الأول من 2027. وأضافت أن المشروع سلسلة مشروعات تخطط من خلالها ل طرح عقارات بقيمة تقارب مليار راند خلال السنوات الخمس المقبلة. وبلغت أرباح «إيفا فنادق» في النصف الأول من 2026 نحو 2.54 مليون دينار، مقابل 14.38 مليون دينار في الفترة المماثلة من 2025، بانخفاض 82.30 %.

أعلنت شركة أجيليتي للمخازن العمومية «مخازن» تعذراً لتحديد الأثر المالي حالياً لاتفاقية بيع كامل حصة شركتها الزميلة «أجيليتي جلوبال» في «ترايستار» إلى شركة إيجيس لوجستكس المحدودة. وأوضحت «مخازن»، في إفصاح مكمل لبورصة الكويت أمس الاثنين بناءً على طلب هيئة أسواق المال، أنها تمتلك 25 % من «أجيليتي جلوبال»،

«مخازن»: تعذر تحديد أثر بيع حصة «أجيليتي جلوبال» في «ترايستار»

وتحاسب عن هذا الاستثمار وفق طريقة حقوق الملكية، بموجب معيار المحاسبة الدولي رقم 28. وبيّنت أن تحديد حصتها من أرباح الصفقة يتوقف على إعلان «أجيليتي جلوبال» القيمة النهائية للربح عند إتمام البيع، مشيرة إلى أن الأثر المالي يرتبط باستكمال الصفقة واستيفاء شروطها، والمعالجة المحاسبية التي ستتبناها الشركة

الزميلة في قوائمها المالية. وكانت «مخازن» قد أعلنت الأسبوع الماضي توقيع الاتفاقية، التي تقيّم «ترايستار» بقيمة منشأة تبلغ 1.5 مليار دولار. وتراجعت خسائر «مخازن» في النصف الأول من 2026 بنسبة 23.5 % على أساس سنوي، لتبلغ 206.79 مليون دينار.

أعلنت شركة أجيليتي للمخازن العمومية «مخازن» تعذراً لتحديد الأثر المالي حالياً لاتفاقية بيع كامل حصة شركتها الزميلة «أجيليتي جلوبال» في «ترايستار» إلى شركة إيجيس لوجستكس المحدودة. وأوضحت «مخازن»، في إفصاح مكمل لبورصة الكويت أمس الاثنين بناءً على طلب هيئة أسواق المال، أنها تمتلك 25 % من «أجيليتي جلوبال»،

«مبرد» تتلقى عرضاً لشراء حصتها في «الأهلية للمركبات»

تلقت شركة مبرد القابضة عرضاً لشراء كامل حصتها في الشركة الأهلية لبيع واستيراد المركبات الثقيلة، البالغة 1.5 مليون سهم، من طرف ذي صلة بالشركة محل العرض. وقالت «مبرد»، في إفصاح لبورصة الكويت أمس الاثنين، إنها ستدرس العرض وفق الإجراءات والسياسات المتبعة، تمهيداً لعرضه على مجلس الإدارة لاتخاذ القرار المناسب، على أن

تلعت شركة مبرد القابضة عرضاً لشراء كامل حصتها في الشركة الأهلية لبيع واستيراد المركبات الثقيلة، البالغة 1.5 مليون سهم، من طرف ذي صلة بالشركة محل العرض. وقالت «مبرد»، في إفصاح لبورصة الكويت أمس الاثنين، إنها ستدرس العرض وفق الإجراءات والسياسات المتبعة، تمهيداً لعرضه على مجلس الإدارة لاتخاذ القرار المناسب، على أن

«المساكن» تغلق الاكتتاب في زيادة رأس المال

أعلنت شركة المساكن الدولية للتطوير العقاري إغلاق باب الاكتتاب في زيادة رأس مالها يوم الأحد، على أن تفصح لاحقاً عن نتائج الاكتتاب والتخصيص. وقالت الشركة، في إفصاح لبورصة الكويت أمس الاثنين، إنه لا يوجد أثر مالي للمعلومة الجوهرية في الوقت الحالي. وكانت الجمعية العامة للشركة قد أقرت في يوليو الماضي استمرار الشركة وفق الخطة المقترحة، وإعادة هيكلة رأس المال بالخفض والزيادة لمعالجة الخسائر المتراكمة. وتراجعت خسائر «المساكن» في النصف الأول من 2026 بنسبة 97.98 % إلى 38.64 ألف دينار، مقارنة بخسائر بلغت 1.92 مليون دينار في الفترة المماثلة من 2025.

«بيوت» تُتم شراء عقار بـ3.25 مليون دينار

السبوية بنحو 218 ألف دينار. وكانت «بيوت» قد أعلنت في 7 أكتوبر 2026 إبرام عقد ملزم لشراء العقار، يتولى بموجبه بنك وربة تمويل العملية وفق اتفاقية التسهيلات الائتمانية الممنوحة للشركة التابعة. وسجلت الشركة أرباحاً بقيمة 4.04 مليون دينار في النصف الأول من 2026، مقابل 5.88 مليون دينار في الفترة المماثلة من العام السابق، بانخفاض 31.28 %.

أعلنت شركة بيوت القابضة إتمام شركتها التابعة «ريل إستيت هاوس العقارية» شراء عقار استثماري في منطقة الرقعي بقيمة 3.25 مليون دينار، بنظام الإيجار المنتهي بالتملك مع بنك وربة. وقالت الشركة، في إفصاح لبورصة الكويت أمس الاثنين، إن الشركة التابعة وقّعت عقد شراء العقار مع البنك، وتسلمت تفويضاً بإدارته، متوقعة أن يسهم العقار في زيادة إيراداتها

...وتابعة تحصل على تسهيلات بـ9.5 مليون دولار

منها، مشيرة إلى عدم وجود أثر مالي مباشر على مركزها المالي حالياً، على أن يتحدد الأثر وفق الاستخدام المستقبلي للتسهيلات. وبلغت أرباح «بيوت» في النصف الأول من 2026 نحو 4.04 مليون دينار، بتراجع 31.28 % مقارنة بأرباح بلغت 5.88 مليون دينار في الفترة نفسها من 2025.

وقّعت شركة بيت الموارد الكويتي، التابعة لشركة بيوت القابضة، عقد تسهيلات ائتمانية غير نقدية مع مصرف المشرق الإسلامي بقيمة 9.5 مليون دولار، تعادل نحو 2.93 مليون دينار، لإصدار خطابات ضمان لعقود الشركة. وأوضحت «بيوت»، في إفصاح لبورصة الكويت أمس الاثنين، أن التسهيلات مُنحت بكفالة تضامنية

«المعامل» تتلقى ترسية أعمال صيانة بـ7.575 ملايين دينار

أعلنت الشركة الكويتية لبناء المعامل والمقاولات «المعامل» تسلم كتاب من الجهاز المركزي للمناقصات العامة يفيد بتربية المجموعة الثالثة من مناقصة خدمات صيانة شبكة الطرق في منطقة الأحمدية ومناطق حقول شركة نفط الكويت في جنوب وشرق الكويت، بقيمة 7.575 ملايين دينار. وأوضحت الشركة، في إفصاح مكمل لبورصة الكويت أمس الاثنين، أن المجموعة الثالثة تخص مرافق شركة نفط الكويت في الأحمدية، ضمن المناقصة رقم «RFP-2143095»، بمدة إنجاز تبلغ 60 شهراً. وأشارت إلى عدم وجود أثر مالي للتطوير الحالي في الوقت الراهن، وذلك استكمالاً لإفصاحها السابق الصادر في 18 أكتوبر 2026.

تعاون تاريخي بين البلدين يفتح آفاقاً جديدة أمام الفرص المتاحة

الكويت وفرنسا.. شراكة اقتصادية تمتد لقطاعات استراتيجية

1 3.3 مليارات يورو حجم التبادل التجاري بين الجانبين

2 الطاقة والصناعة والتقنية تقودان مرحلة جديدة من التقارب

كتب ميشال وليام

تتمتع الكويت وفرنسا بعلاقات اقتصادية وتجارية واستثمارية راسخة، تستند إلى تاريخ طويل من التعاون الاقتصادي، وتستند أهميتها من تنوع الفرص المتاحة أمام البلدين في قطاعات الطاقة والصناعة والدفاع والبنية التحتية والخدمات المالية والتكنولوجيا والطاقة النظيفة.

ومع تسارع جهود الكويت لتنويع مصادر الدخل وتعزيز دور القطاع الخاص واستقطاب الاستثمارات الأجنبية، تبرز فرنسا بوصفها شريكاً أوروبياً مهماً يمكن الاستفادة من خبراته الصناعية والتكنولوجية والمالية لدعم التحول الاقتصادي الكويتي.

ولا تقتصر أهمية هذه العلاقات على حجم المبادلات التجارية أو الاستثمارات القائمة، بل تمتد إلى إمكانية بناء شراكات طويلة الأجل تشمل نقل التكنولوجيا وتوطين الصناعات وتطوير الكفاءات الوطنية وتنفيذ المشاريع التنموية، بما يحقق مصالح مشتركة للطرفين.

وفي المقابل، تمثل الكويت بالنسبة إلى الشركات الفرنسية بوابة مهمة إلى السوق الخليجية، ومصدراً للفرص الاستثمارية المرتبطة بمشاريع التنمية والبنية التحتية والطاقة والخدمات المتخصصة.

ويأتي هذا التعاون في مرحلة تتجه فيها الكويت إلى تعزيز مكانتها مركزاً مالياً وتجارياً إقليمياً، فيما تعمل فرنسا على توسيع حضور شركاتها في الأسواق الدولية وتنمية شراكاتها الاقتصادية مع دول الخليج، في ظل التحولات التي تشهدها أسواق الطاقة والتجارة العالمية وسلاسل الإمداد.

التبادل التجاري.. 3.3 مليارات يورو

تُظهر أحدث البيانات السنوية المتاحة أن التبادل التجاري بين الكويت وفرنسا بلغ نحو 3.3 مليارات يورو في نهاية العام الماضي، مسجلاً نمواً ملحوظاً مقارنة بعام 2022. غير أن قراءة هذه الأرقام تستلزم التمييز بين النمو المستدام في التجارة والنمو الاستثنائي الناتج عن صفقات كبيرة أو تسليمات دورية، خصوصاً في قطاع الطيران.

وارتفعت الصادرات الفرنسية إلى الكويت بنسبة 68.5 % خلال 2025 لتبلغ 1.07 مليار يورو، مقابل نحو 634 مليون

4 1.2 مليار يورو استثمارات كويتية مباشرة في باريس

5 فرنسا تراهن على الفرص التنموية لتعزيز حضور شركاتها في الكويت

6 39 شركة فرنسية بإيرادات 585 مليون يورو تعمل في السوق المحلي

3 1.07 مليار يورو قيمة صادرات فرنسا إلى الكويت

يورو في 2024، وفق بيانات الخزانة الفرنسية، ويُعزى جانب كبير من هذه القفزة إلى تسليم طائرات لشركة الخطوط الجوية الكويتية، إذ بلغت صادرات الطائرات 597 مليون يورو، مقارنة بـ158 مليون يورو في العام السابق. وبذلك، لا يعكس نمو الصادرات الفرنسية توسعاً مماثلاً في جميع القطاعات، إذ استقرت الصادرات باستثناء معدات الطيران عند نحو 475 مليون يورو، مقابل 478 مليون يورو في 2024. ويشير هذا الأداء إلى وجود قاعدة تجارية قائمة تحتاج إلى مزيد من التوسع في قطاعات الصناعة والتكنولوجيا والخدمات.

وفي المقابل، ارتفعت الواردات الفرنسية من الكويت بنسبة 13 % لتصل إلى 2.22 مليار يورو، وتكوّنت بنسبة 99.5 % من المنتجات النفطية المكررة. ويؤكد ذلك الدور الذي تؤديه الكويت في تلبية جانب من احتياجات فرنسا من الطاقة، لكنه يكشف أيضاً عن تفاوت واضح في طبيعة صادرات كل طرف؛ إذ ترتبط الصادرات الكويتية إلى فرنسا أساساً بالطاقة، بينما تتنوع الصادرات الفرنسية بين السلع الصناعية والتكنولوجية والاستهلاكية.

ورغم ارتفاع الصادرات الفرنسية، استمر العجز التجاري لمصلحة الكويت عند 1.152 مليار يورو في 2025، إلا أنه انخفض بنسبة 14 % مقارنة بعام 2024. أبرز الصادرات الفرنسية إلى الكويت تتوزع الصادرات الفرنسية إلى السوق الكويتية على مجموعة من القطاعات، تشمل الطيران والصناعات التحويلية والمعدات الكهربائية والإلكترونية والمنتجات الغذائية والسلع الاستهلاكية.

وتتضمن مجموعة المنتجات الصناعية الأخرى المواد الكيميائية بنحو 110 ملايين يورو، والمنسوجات بنحو 61 مليوناً، والمنتجات المصنعة بنحو 39 مليوناً، والأدوية بنحو 31 مليون يورو، إلى جانب

وفي هذا السياق، يشكل التعاون مع بنك الاستثمار العام الفرنسي، المعروف باسم بي إي فرانس، أحد المسارات التي يمكن أن تتيح توجيه رؤوس الأموال نحو الشركات المبتكرة والمشاريع الصناعية والتكنولوجية، إلى جانب الأدوات الاستثمارية التي تدعم النمو والتوسع الدولي.

وقد شهد هذا التعاون تطوراً ملموساً في مايو 2024 مع إنشاء الصندوق الفرنسي الكويتي، في إطار تعزيز الحوار الاستثماري بين الجانبين. كما أكدت زيارة وزير التجارة الخارجية والجاذبية الفرنسي نيكولا فوريسبييه إلى الكويت في ديسمبر 2025 أهمية تطوير تدفقات الاستثمار الثنائي، ولا سيما في المجالات الابتكارية ذات المنافع المشتركة. وتتجاوز أهمية هذه الشراكة توفير التمويل، إذ يمكن أن تسهم في ربط المستثمرين الكويتيين بالشركات الفرنسية الناشئة والمتوسطة، وتسهيل الوصول إلى فرص استثمارية في قطاعات التكنولوجيا

وقد حددت المباحثات الفرنسية الكويتية مجالات تشمل الذكاء الاصطناعي والتقنيات الرقمية وأشباه الموصلات والطيران والانتقال الطاقوي والصحة ضمن القطاعات ذات الأولوية للاستثمارات المتبادلة في إطار الشراكة الاستراتيجية 2025-2035.

وتتجاوز أهمية هذا التعاون شراء البرمجيات أو الأنظمة التقنية، إذ يمكن أن يشمل تأسيس مشاريع مشتركة وتطوير حلول محلية وتدريب الكفاءات وبناء القدرات اللازمة لتشغيل التقنيات الحديثة وصيانتها. ومن أبرز الفرص المحتملة:

والصناعة والطاقة والصحة، مع إمكانية بناء شراكات تسمح بنقل المعرفة والخبرات إلى السوق الكويتية.

آفاق الاستثمار الكويتي في فرنسا

توفر فرنسا فرصاً استثمارية متنوعة أمام المؤسسات الكويتية، تشمل العقارات التجارية والضيافة والخدمات اللوجستية والبنية التحتية والطاقة والصناعات المتقدمة والتكنولوجيا والرعاية الصحية.

كما يمكن للمستثمر من الكويتيين الاستفادة من البيئة الصناعية الفرنسية ومنظومة البحث والتطوير والابتكار، سواء عبر الاستثمار المباشر في الشركات أو المشاركة في الصناديق المتخصصة أو تمويل مشاريع التوسع الدولي.

وفي المقابل، تستطيع الشركات الفرنسية توسيع استثماراتها داخل الكويت من خلال تأسيس كيانات محلية أو الدخول في تحالفات مع شركات كويتية، بما يدعم تنفيذ المشاريع التنموية ويعزز مشاركة القطاع الخاص في الاقتصاد الوطني.

وقد أشار الجانب الفرنسي في ديسمبر 2025 إلى قرب افتتاح مكتب لمجموعة الاستثمار الفرنسية «أردبان» في الكويت، باعتباره مؤشراً على تنامي الاهتمام بتطوير الروابط الاستثمارية بين البلدين.

الحضور الفرنسي في السوق الكويتية

يمثل وجود الشركات الفرنسية في الكويت أحد الأعمدة العملية للعلاقات الاقتصادية، إذ لا يقتصر دورها على تصدير السلع، بل يشمل تقديم الخدمات الفنية والاستشارية والهندسية والتشغيلية، والمشاركة في المشاريع الكبرى، وتوفير حلول متخصصة للقطاعين العام والخاص. ووفق بيانات وزارة الخارجية الفرنسية المحدث في أبريل 2026، توجد في الكويت 39 شركة فرنسية تحقق إيرادات تبلغ نحو 585 مليون يورو، وتوظف 2,139 شخصاً. وإلى جانب هذه الشركات، توجد أكثر من 50 شركة فرنسية أخرى من خلال شركاء محليين واتفاقيات امتياز تجاري أبرز الشركات والمجموعات الفرنسية في السوق الكويتية:

الطاقة والنفط والغاز

تتمتع الشركات الفرنسية بخبرات في قطاع الطاقة، وفي مقدمتها توتال إنرجيز، إلى جانب الشركات العاملة في الهندسة والمعدات والخدمات الفنية. ويتيح هذا القطاع فرصاً للتعاون في تطوير العمليات الصناعية ورفع الكفاءة وتحسين الأداء البيئي، فضلاً عن

الذكاء الاصطناعي وتحليل البيانات: تطوير حلول للمؤسسات المالية والصناعية والخدمات الحكومية، مع التركيز على التطبيقات العملية التي ترفع الإنتاجية وتحسن جودة الخدمات. أشباه الموصلات والإلكترونيات: استكشاف فرص الاستثمار في سلاسل

القيمة المرتبطة بالمكونات الإلكترونية والتطبيقات الصناعية، بما يتناسب مع حجم السوق والجدوى الاقتصادية. الأمن السيبراني: تعزيز حماية البنية التحتية الرقمية والأنظمة المالية والصناعية من المخاطر المتزايدة، وتطوير قدرات الاستجابة للحوادث.



مشروعات الطاقة منخفضة الانبعاثات..

الطيران والنقل

تمثل إيرباص نموذجاً بارزاً للعلاقات التجارية، إذ أسهمت تسليمات طائرات A321neo وA330 إلى الخطوط الجوية الكويتية في الزيادة الكبيرة للصادرات الفرنسية خلال 2025. كما تشمل الفرص المستقبلية تطوير المطارات والخدمات الفنية والصيانة والتدريب وتحسين كفاءة النقل.

الهندسة والطاقة الذكية

تمتلك شركات مثل شنادير إلكترونيك، وإيجيس وإيفاج، خبرات في إدارة الطاقة والهندسة والبنية التحتية والمشاريع البحرية. ويمكن الاستفادة من هذه الخبرات في المباني الذكية، وتحديث المرافق، وإدارة شبكات الطاقة والمياه والنقل.

المياه والبيئة والخدمات

تعمل فيوليا في مجالات المياه وإدارة النفايات والخدمات البيئية، فيما توفر شركات فرنسية أخرى خدمات الاختبار والتفتيش والاستشارات الفنية. وتكتسب هذه المجالات أهمية مع التوسع العمراني واحتياجات الكويت إلى رفع كفاءة إدارة الموارد.

تماسك نسبي للسوق الأول.. و«التأمين» يتصدر القطاعات الرابحة رغم تراجع المؤشرات

69 مليون دينار تداولات بورصة الكويت

1 274.55 مليون سهم تداولتها السوق عبر 23.70 ألف صفقة

2 استمرار التداولات يتيح إعادة توزيع المراكز.. وأداء الشركات معيار للفرز

الجلسة في أرقام

- 68.96 مليون دينار: إجمالي قيمة التداولات.
- 274.55 مليون سهم: الكميات المتداولة.
- 23.70 ألف صفقة: عدد الصفقات المنفذة.
- 108 أسهم: أغلقت على انخفاض.
- 19 سهماً: سجلت ارتفاعاً.
- 5 أسهم: استقرت أسعارها.
- 10 قطاعات: تراجعت مؤشراتُها.
- 3 قطاعات: أنهت الجلسة بمكاسب.

15 % من السيولة لسهم واحد

استحوذ بنك الخليج على نحو 14.9 % من سيولة البورصة، بعدما سجل تداولات بقيمة 10.3 ملايين دينار، مقابل إجمالي تداولات للسوق بلغ 68.96 مليون دينار. وتعني هذه النسبة أن ما يقارب ديناراً واحداً من كل سبعة دنانير جرى تداولها خلال الجلسة تركز في السهم، الذي أنهى التعاملات مرتفعاً 0.96 %.

ويبرز ذلك أهمية النظر إلى توزيع السيولة، إلى جانب قيمتها الإجمالية، لأن تركز النشاط في أسهم محددة قد يجعل الصورة مختلفة عن اتجاه بقية السوق.



كتب مساعد صالح

أغلقت بورصة الكويت تعاملات أمس الاثنين على تراجع جماعي لمؤشراتُها الرئيسية، وسط انخفاض أسعار أسهم 108 شركات وتراجع 10 قطاعات، فيما بلغت قيمة التداولات نحو 68.96 مليون دينار، في جلسة شهدت استمرار النشاط على عدد من الأسهم، وصعود شركات خالفت الاتجاه العام للسوق.

ورغم اتساع نطاق التراجعات، أظهرت التعاملات تماسكاً نسبياً لمؤشر السوق الأول مقارنةً ببقية المؤشرات، إلى جانب ارتفاع ثلاثة قطاعات بقيادة التأمين، وتصدر سهم بنك الخليج نشاط التداولات مع تحقيق مكاسب سريعة، بما يعكس تباين قرارات المتعاملين واستمرار الاهتمام بغرض محددة داخل السوق. وتقدم الجلسة صورة لسوق تتعرض لضغوط سريعة، لكنها تحتفظ بنشاط تداول ملحوظ، وهو ما يفتح المجال أمام قراءة أكثر توازناً لسداداء، تجمع بين متابعة حركة المؤشرات، وفحص أوضاع الشركات وقدرتها على تحقيق الأرباح وتوليد التدفقات النقدية ودعم توزيعاتها المستقبلية.

السوق الأول أكثر تماسكاً

انخفض مؤشر السوق الأول بنسبة 0.34 %، مسجلاً أقل التراجعات بين المؤشرات الرئيسية، فيما تراجع المؤشر العام بنسبة 0.42 %، وهبط مؤشر السوق الرئيسي 0.80 %، وسجل مؤشر «الرئيسي 50» انخفاضاً أكبر بلغ 2.05 %، مقارنةً بإغلاق الأحد الماضي.

ويشير هذا التفاوت إلى اختلاف حدة الضغوط بين مكونات السوق، إذ جاء أداء الأسهم المكونة للسوق الأول أكثر تماسكاً على مستوى المحصلة

الإجمالية، بينما تعرضت مكونات «الرئيسي 50» لضغوط أوسع انعكست على حركة المؤشر. ومن الناحية التحليلية، يمنح التراجع الأقل للسوق الأول قدراً من التوازن للصورة العامة، لكنه لا يعني أن جميع أسهمه تحركت بالاتجاه نفسه، أو أن الأسهم المدرجة في السوق الرئيسي تفتقر إلى فرص استثمارية، إذ يظل الحكم الأدق مرتبطاً بظروف كل شركة ونتائج أعمالها.

سيولة تواكب حركة الأسعار

بلغت قيمة التداولات 68.96 مليون دينار، توزعت على 274.55 مليون سهم، من خلال تنفيذ 23.70 ألف صفقة، بما يؤكد استمرار عمليات البيع والشراء بالتزامن مع انخفاض المؤشرات.

وتكتسب هذه الأرقام أهميتها من كونها تعكس حجم التفاعل داخل السوق، فالهبوط المصاحب بالتداول يختلف في قراءته عن انخفاض الأسعار في ظل غياب التعاملات، إذ تتيح السيولة المتداولة تنفيذ قرارات الخروج والدخول وإعادة توزيع المراكز بين الأسهم. ومع ذلك، لا تكفي قيمة التداول وحدها للجزم بوجود تجميع أو دخول أموال جديدة، لأن كل صفقة تضم بائعاً ومشترياً. وتصبح القراءة أكثر وضوحاً عند متابعة استمرارية النشاط، وتوزعه بين الشركات، ومدى قدرة الأسعار على الاستقرار خلال الجلسات التالية.

فرص للانتقاء

تتيح فترات تراجع الأسعار إعادة النظر في تقييمات الأسهم، خصوصاً

عندما تنخفض أسعار شركات تحافظ على استقرار أعمالها وربحياتها، لكن تحويل التراجع إلى فرصة استثمارية يتطلب مقارنة السعر بالأداء الفعلي، بعيداً عن الاكتفاء بحجم الانخفاض.

وتشمل عناصر التقييم جودة الأرباح، ومستويات الديونية، والتدفقات النقدية التشغيلية، وقدرة الشركة على تمويل توسعاتها، فضلاً عن استدامة التوزيعات ومدى تناسبها مع مواردها المالية. وفي هذا الإطار، قد تسهم جلسات التباين في تعزيز الفرز بين الشركات، وتوجيه الاهتمام إلى الأسهم التي تستند إلى نشاط تشغيلي واضح ومركز مالي متوازن. وتبقى هذه النظرة مشروطة بقراءة الإفصاحات، لأن انخفاض السعر لا يعني تلقائياً أن السهم أصبح أقل من قيمته العادلة.

3 قطاعات تخالف التراجع

على المستوى القطاعي، انخفضت مؤشرات 10 قطاعات، تصدرها قطاع التكنولوجيا بتراجع نسبته 2.99 %، بينما ارتفعت ثلاثة قطاعات، جاء في مقدمتها التأمين بمكاسب بلغت 1.35 %.

وعكس صعود بعض القطاعات استمرار التباين داخل السوق، وعدم انتقال الضغوط بالدرجة نفسها إلى جميع الأنشطة الاقتصادية، بما يتيح مساحة للتنوع ومراجعة توزيع الاستثمارات وفق طبيعة الشركات وأوضاعها.

كما يوضح اختلاف الأداء أن حركة المؤشر العام لا تختصر جميع تفاصيل الجلسة، فقد تتراجع السوق إجمالاً بينما تستفيد شركات أو قطاعات من تطورات خاصة بها. ومن هنا تبرز أهمية الجمع بين قراءة اتجاه السوق ومتابعة

الأخبار والإفصاحات المرتبطة بكل سهم على حدة.

التأمين يستفيد من أخبار الشركات

برز سهم «الخليج للتأمين» في صدارة الأسهم المرتفعة، بعدما صعد بنسبة 9.33 %، وذلك عقب حصول الشركة على موافقة لإصدار سندات دائمة بقيمة 100 مليون دينار، في تطور تزامن مع تصدر قطاع التأمين قائمة القطاعات الرابحة. وتشير حركة السهم إلى تفاعل إيجابي مع الإفصاح، وتبرز دور أخبار الشركات في دعم النشاط حتى خلال الجلسات التي تتراجع فيها غالبية الأسهم. ومن منظور اقتصادي، قد توفر أدوات التمويل طويلة الأجل مرونة في إدارة الموارد ودعم خطط الأعمال، فيما يتوقف تقييم أثر الإصدار على شروطه وتكلفته وأوجه استخدام حصيلته. كما تظل الموافقة على الإصدار مرحلة تختلف عن استكمالها فعلياً، وهو ما يجعل الإفصاحات اللاحقة مهمة لاستكمال الصورة.

بنك الخليج يتصدر النشاط

تصدر سهم بنك الخليج نشاط التداولات من حيث الكميات والسيولة، بتداول 32.98 مليون سهم، بلغت قيمتها نحو 10.3 ملايين دينار، فيما أغلق مرتفعاً بنسبة 0.96 %، مخالفاً الاتجاه العام للمؤشرات.

واستحوذ السهم بذلك على نحو 14.9 % من إجمالي قيمة التداولات، ونحو 12 % من الكميات المتداولة، وهو ما يعكس وزنه الواضح في نشاط الجلسة واهتمام

المتعاملين به.

ويضيف اجتماع النشاط المرتفع والمكاسب السعريّة نقطة إيجابية إلى تفاصيل التداول، لكنه لا يكفي بمفرده لتحديد اتجاه السهم لاحقاً. وتبقى متابعة استمرارية التداول والإفصاحات ذات الصلة ضرورية لفهم ما إذا كان هذا النشاط سيمتد إلى جلسات أخرى أو يظل مرتبطاً بتعاملات يوم واحد.

اتساع التراجع

شهدت الجلسة انخفاض أسعار 108 أسهم، في مقابل ارتفاع 19 سهماً واستقرار خمسة أسهم، وتصدر سهم «شعبية» قائمة التراجعات بانخفاض نسبته 10.31 %، بينما جاء «الخليج للتأمين» في مقدمة الراجحين.

وتوضح هذه الأرقام أن الضغوط كانت واسعة، ولم تقتصر على عدد محدود من الشركات، وهو جانب أساسي ينبغي أخذه في الاعتبار عند تقييم أداء السوق، حتى مع ظهور تحركات إيجابية على أسهم بعينها. وفي المقابل، يؤكد وجود أسهم رابحة استمرار اختلاف التقييمات والقرارات الاستثمارية. فالسوق لا تتحرك دائماً كوحدة واحدة، وقد تتباعد مسارات الشركات تبعاً لأخبارها وأرباحها وتوقعات أعمالها، وهو ما يمنح التحليل الفردي للأسهم أهمية إضافية خلال فترات التراجع العام.

الأرباح أساس التقييم

تبقى نتائج الأعمال أحد أهم العناصر التي تساعد على تقييم قدرة الشركات على تجاوز تقلبات السوق، خصوصاً عندما تكشف

عن نمو تشغيلي مستدام وتحسن في كفاءة إدارة المصروفات والموارد. ولا ينحصر التقييم في ارتفاع صافي الربح، بل يمتد إلى مصادره، ومدى تكراره، وحجم مساهمة النشاط الرئيسي فيه، إلى جانب العلاقة بين الأرباح المحاسبية والتدفقات النقدية الفعلية. ومن شأن وضوح هذه المؤشرات أن يدعم قرارات أكثر استناداً إلى البيانات، ويحد من الاعتماد على التحركات اليومية وحدها. كما يساعد المستثمرين على التمييز بين تغير مؤقت في السعر وتغير جوهري في قدرة الشركة على تحقيق العوائد، وهي مقارنة تزداد أهميتها عندما تتسع موجة الانخفاضات.

مقومات لتحسن أكثر اتساعاً

تظهر حصيلة جلسة أمس أن السوق احتفظت بنشاط تداول، وبقدرة بعض الأسهم والقطاعات على تحقيق مكاسب، رغم التراجع الجماعي للمؤشرات. وتوفر هذه العناصر نقاطاً تستحق المتابعة، من دون اعتبارها دليلاً كافياً على بدء انعكاس الاتجاه.

وسيكون تحسن الأداء أكثر وضوحاً إذا اقترن بتراجع عدد الأسهم الخاسرة، واتساع المشاركة في الارتفاع، واستمرار السيولة على نطاق أوسع من الشركات. أما على المستوى الاقتصادي، فيظل المسار الأكثر استدامة مرتبطاً بتحسين الأعمال والربحية وجودة الإفصاح، إذ تمنح هذه العوامل الأسعار أساساً يمكن تقييمه. وبذلك، تحمل الجلسة إشارات إيجابية محددة داخل مشهد ضاغط، وتؤكد أن قراءة الفرص تحتاج إلى النظر خلف حركة المؤشرات.

متى يصبح انخفاض السعر فرصة؟

يمكن أن يحسن تراجع السعر جاذبية تقييم السهم إذا حافظت الشركة على قوة أرباحها وتدفقاتها النقدية، ولم تتغير توقعات أعمالها بصورة جوهريّة.

أما إذا صاحب الانخفاض تدهور تشغيلي أو ارتفاع في الالتزامات، فقد يكون تراجع السعر انعكاساً لتغير المخاطر.

ولهذا ترتبط الفرصة الاستثمارية بالعلاقة بين السعر وقيمة الأعمال، وليس بمجرد ابتعاد السهم عن مستوياته السابقة. وتظل جودة الأرباح، واستدامة التوزيعات، وكفاءة الإدارة، ووضوح الإفصاحات، عناصر رئيسية في بناء تقييم اقتصادي متوازن للشركات المدرجة.

3

«الأول» الأقل

تراجعاً بـ 0.34%..

و 3 قطاعات تخالف الاتجاه



أزمات الإمدادات تضاعف ضغوط الطلب الصناعي

البلاديوم يشعل الأسواق وسط تقلبات الأسعار العالمية

بقلم: هادي قاسم – دكتور في الكيمياء الحيوية (ماليزيا)



3 صناعة السيارات تستحوذ على الحصة الأكبر من الاستهلاك العالمي

1 عجز المعروض العالمي يدفع المعدن النفيس نحو ارتفاعات سعرية متتالية

4 تشديد القوانين البيئية يعزز استخدام المحولات الحفازة لتقليل الانبعاثات

2 روسيا وجنوب أفريقيا تهيمنان على نحو 80% من الإمدادات

الاستبدال بين البلاديوم والبلاتين) أحد الأسباب المحورية التي شكلت ملامح أزمة البلاديوم العالمية وتذبذباتها السعرية الحادة. تتأثر أسواق هذه المعادن بشدة بقدرة قطاع صناعة السيارات (المستهلك الأكبر لهما) على التنقل بين معدن وآخر، بناءً على التكلفة والتشريعات البيئية.

ويمكن تلخيص دور تفاوت المنافسة والأسباب الأخرى للأزمة في النقاط التالية:

- المنافسة وآلية الاستبدال مع البلاتين:
- التفوق التاريخي للبلاديوم: تاريخياً، كان البلاديوم أرخص بكثير من البلاتين، مما دفع شركات السيارات إلى تعديل تقنياتها للاعتماد عليه بشكل مكثف في المحولات الحفازة (المسؤولة عن تقليل انبعاثات سيارات البنزين). هذا التحول خلق طلباً هائلاً ومستداماً على البلاديوم، مقابل تراجع نسبي للبلاتين.
- عكس اللعبة عند انفجار الأسعار: عندما تسببت أزمة في قفز أسعار البلاديوم إلى مستويات قياسية، متجاوزة الذهب والبلاتين بفارق ضخم، انقلبت آليات المنافسة، وبدأت المصانع بالبحث عن وسائل تقنية «لإعادة استبدال» البلاديوم المرتفع الثمن بالبلاتين الأرخص، وهو ما أثر لاحقاً على توازن السوق، وضغط على أسعار البلاديوم نزولاً عند حدوث طفرات سعرية مبالغ فيها.

6 - الاستخدامات الصناعية الأخرى: يُستخدم البلاديوم في العديد من التطبيقات الصناعية والطبية، إلى جانب دوره الأساسي (حوالي 85 %) في المحولات الحفازة لعوادم السيارات:

- صناعة الإلكترونيات: يُستخدم في تصنيع المكونات الإلكترونية الدقيقة، مثل المكثفات الخزفية متعددة الطبقات (MLCC) والوصلات الكهربائية.
- طب الأسنان: يدخل في سبائك تركيبات الأسنان والجسور والحشوات، نظراً لقوته ومقاومته للتآكل (يمثل هذا القطاع نحو 10-15 % من الاستخدام العالمي).
- تنقية الهيدروجين: يُستخدم في أغشية تنقية واستخلاص غاز الهيدروجين بدرجة نقاء عالية جداً.
- صناعة المجوهرات: يُخلط أحياناً مع الذهب لتكوين ما يُعرف بـ«الذهب الأبيض»، أو يُستخدم وحده لصلابته ومرونته ومقاومته للأكسدة.
- العوامل الحفازة الكيميائية: يُستخدم كعامل مساعد في التفاعلات الكيميائية المختلفة في الصناعات البتروكيمياوية والدوائية.

الانبعاثات، إلى جانب تحول المستهلكين من سيارات الديزل (التي تعتمد على البلاتين) إلى السيارات الهجينة وسيارات البنزين (التي تعتمد بكثافة على البلاديوم)، أدت إلى استهلاك المخزونات المتوفرة عالمياً وتوسيع فجوة العجز بشكل حاد.

4 - تركيز الإنتاج في دول محددة

- يتركز إنتاج البلاديوم بشكل رئيسي في عدد محدود من الدول، تصدرها روسيا وتليها جنوب أفريقيا، مما يجعل المعروض عرضة للتأثر بالأزمات السياسية والتوترات والعقوبات الدولية أو اضطرابات المناجم.
- روسيا: تُعد المورد الأكبر للبلاديوم عالمياً (عبر شركة «نوريلسك نيكل»). وأي توترات سياسية أو عقوبات اقتصادية أو مخاوف من فرض قيود على الصادرات الروسية تؤدي مباشرة إلى إشعال المخاوف من انقطاع الإمدادات وتعميق العجز.
- جنوب أفريقيا: ثاني أكبر منتج في العالم. وتواجه المناجم هناك أزمات تشغيلية متكررة، تشمل انقطاعات الطاقة الكهربائية والاضطرابات العمالية ونقص الاستثمارات الرأسمالية لتوسيع الإنتاج.

5 - تفاوت المنافسة بين المعادن يُعد تفاوت المنافسة بين المعادن (وخاصةً آلية

البنزين، لتقليل الانبعاثات السامة وتحويلها إلى غازات أقل ضرراً.

● التحول عن سيارات الديزل: بعد فضيحة انبعاثات الديزل الشهيرة في أوروبا (فولكس فاجن)، تراجع إقبال المستهلكين على سيارات الديزل التي تعتمد على «البلاتين»، وانتقل السوق بقوة نحو سيارات البنزين والسيارات الهجينة التي تعتمد أساساً على البلاديوم.

3 - تشديد القوانين البيئية

إن فرض معايير انبعاثات بيئية أكثر صرامة للسيارات والشاحنات في دول كبرى، مثل الصين وأوروبا والولايات المتحدة، أجبر شركات تصنيع السيارات على زيادة كميات البلاديوم المستخدمة في العوادم. إن الصرامة في القوانين البيئية وتغير نمط الطلب، مع فرض معايير صارمة لتقليل

تعددين البلاتين في جنوب أفريقيا، أو النيكل والنحاس في روسيا. وبناءً على ذلك، لا يمكن لشركات التعدين زيادة إنتاج البلاديوم بسهولة لمجرد ارتفاع أسعاره، لأن حجم معروضه يظل رهناً بجِدوى إنتاج المعادن الأخرى.

● تراجع جودة الخام والأعطال التقنية:

شهدت السنوات الأخيرة تراجعاً في جودة خام المعادن المستخرجة (Ore grades) في المناجم الروسية، بالإضافة إلى تعرض بعض المنشآت الكبرى لحوادث تشغيلية، مثل الفيضانات والأعطال الفنية، مما تسبب في خفض معدلات الإنتاج السنوي بشكل غير متوقع.

2 - صناعة السيارات والمحولات الحفازة

يُستخدم نحو 85 % من إنتاج البلاديوم عالمياً في تصنيع المحولات الحفازة للسيارات التي تعمل

تضمن الأهمية العالمية لمعدن البلاديوم (الذي يُرمز له بالرمز Pd، وهو أحد المعادن النفيسة النادرة في مجموعة البلاتين) في دوره الحيوي كعامل أساسي في قطاعات الصناعة الكبرى والتكنولوجيا الحديثة.

ومن أبرز مجالات أهمية البلاديوم عالمياً:

● صناعة السيارات (المحولات الحفازة):

يستحوذ هذا القطاع على النسبة الأكبر من الطلب العالمي (بين 85% و 90%). ويُستخدم البلاديوم في المحولات الحفازة للسيارات التي تعمل بالبنزين، لتحويل الغازات السامة (مثل أول أكسيد الكربون والهيدروكربونات) إلى غازات أقل ضرراً، مثل الماء وثنائي أكسيد الكربون.

● قطاع الإلكترونيات: يدخل في صناعة الموصلات الكهربائية والمكثفات في الأجهزة الذكية والحواسيب، نظراً لقدرته العالية على التوصيل ومقاومته الشديدة للتآكل والصدأ.

● تقنيات الهيدروجين والطاقة النظيفة:

يتميز البلاديوم بقدرته الاستثنائية على امتصاص الهيدروجين بكميات هائلة، مما يجعله أساسياً في عمليات تنقية غاز الهيدروجين وتطوير خلايا الوقود.

● الكيمياء العضوية: تُستخدم مركباته (مثل كلوريد البلاديوم وأسيتات البلاديوم) كعوامل حفازة في التفاعلات الكيميائية المعقدة وتفاعلات الازدواج المتقاطع، التي تُستخدم في الصناعات الدوائية.

ولكن في الفترة الأخيرة، شهدت أسعار البلاديوم تقلباً وارتفاعاً عالمياً، وذلك لعدة أسباب:

1 - العجز في المعروض

يواجه السوق العالمي عجزاً مستمراً في إنتاج البلاديوم مقارنة بحجم الطلب المتزايد عليه. ويُعتبر العجز الهيكلي في المعروض المحرك الأساسي لأزمة البلاديوم العالمية، حيث استمر الطلب العالمي على هذا المعدن النفيس في تجاوز حجم الإنتاج الفعلي لعدة سنوات متتالية.

وتعود أسباب هذا العجز الحاد في الإمدادات إلى عدة عوامل جيوسياسية وجغرافية وتقنية متداخلة:

- التركيز الجغرافي الشديد للإنتاج: يتميز إنتاج البلاديوم عالمياً بحساسية مفرطة، نتيجة تركزه في دولتين رئيسيتين فقط، تسيطران على نحو 80 % من الإمدادات العالمية، وهما روسيا وجنوب أفريقيا.
- طبيعة استخراج المعدن (كمنتج ثانوي): لا توجد مناجم مخصصة لاستخراج البلاديوم كمعدن أساسي قائم بذاته إلا في حالات نادرة جداً؛ بل يتم الحصول عليه كمنتج ثانوي أثناء



5 انتشار المركبات الكهربائية وإعادة التدوير يندران بتحولات مستقبلية للأسواق

6 المنافسة مع البلاتين تدفع المصانع لإعادة حسابات التكلفة والإنتاج

7 اضطرابات المناجم والعقوبات الدولية تهدد استقرار سلاسل التوريد العالمية

في التسعة أشهر الأولى من 2026 بنمو 3.1 %

481.7 مليون دينار أرباح الكويت الوطني

1 البحر: نتائج تعكس متانة نموذج أعمال المجموعة وقدرتها على تحقيق أداء قوي في مختلف الظروف الاقتصادية

2 الصقر: المؤشرات المالية تؤكد قدرتنا على تحقيق نمو متوازن ومستدام رغم تحديات بيئة الأعمال إقليمياً وعالمياً

أعلن بنك الكويت الوطني نتائجته المالية للتسعة أشهر المنتهية في 30 سبتمبر 2026، محققاً أرباحاً صافية بلغت 481.7 مليون دينار، مقارنة مع 467.4 مليون دينار في الفترة المماثلة من عام 2025، بنمو بلغت نسبته 3.1 %.

وارتفع إجمالي الموجودات كما في نهاية سبتمبر 2026 بنسبة 4.5 % على أساس سنوي ليبلغ 46.9 مليار دينار، فيما نما إجمالي القروض والتسليفات بنسبة 8.2 % على أساس سنوي، ليصل إلى 28.2 مليار دينار. كما ارتفعت ودائع العملاء في نهاية التسعة أشهر الأولى من العام 2026 بنسبة 13.5 % على أساس سنوي لتبلغ 27.9 مليار دينار، في حين بلغ إجمالي حقوق المساهمين 4.6 مليار دينار، بنمو نسبته 5.1 % مقارنة بالفترة ذاتها من العام الماضي.

متانة وتنوع

وتعليقاً هذه النتائج، قال رئيس مجلس إدارة مجموعة بنك الكويت الوطني، حمد البحر: «تعكس نتائج الأشهر التسعة الأولى من عام 2026 متانة نموذج أعمال المجموعة وقدرتها على تحقيق أداء قوي ومستدام في مختلف الظروف الاقتصادية، مستندة إلى تنوع مصادر الدخل وقوة مركزها المالي ومرونة استراتيجيتها». وأوضح أن البنك واصل خلال الربع الثالث تعزيز مكانته كمؤسسة مالية رائدة على مستوى المنطقة، مدعوماً بميزانية عمومية قوية ومعدلات رسلة مرتفعة ومستويات سيولة مريحة وجودة أصول متينة، مؤكداً مواصلة ترسيخ معايير الاستدامة في مختلف أعمال «الوطني» وقراراته التشغيلية والاستثمارية بما يدعم النمو المستدام وخلق قيمة طويلة الأجل للمساهمين.

وأكد البحر استمرار البنك في دعم المبادرات الوطنية والمجتمعية، مشيراً إلى مساهمة «الوطني» مؤخراً بمبلغ 5 ملايين دولار أمريكي لصندوق الكويت للاستجابة الطارئة، إضافة إلى تقديم 1.3 مليون دينار لتطوير مرافق مطار الكويت الدولي، ومليون دينار كويتي لترميم وإعادة تأهيل المنافذ الحدودية البرية في العبدلي والسالي والنويصيب.

كما أشار إلى استمرار قيادة «الوطني» في مجال المسؤولية الاجتماعية، لافتاً إلى فوزه بجائزة «أفضل بنك في الشرق الأوسط في مجال المسؤولية الاجتماعية للشركات لعام 2026»، ضمن جوائز مجلة «يوروبوني» للتميز، تقديراً لمبادراته في العديد من المجالات كالصحة والتعليم والرياضة وغيرها.

نمو متوازن

من جانبه، قال نائب رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي

لمجموعة بنك الكويت الوطني، عصام الصقر: «تؤكد المؤشرات المالية التي سجلتها المجموعة خلال التسعة أشهر المنتهية في 30 سبتمبر 2026 قدرتها على تحقيق نمو متوازن ومستدام رغم التحديات التي تشهدها بيئة الأعمال إقليمياً وعالمياً». وكشف الصقر عن نمو صافي الإيرادات التشغيلية بنسبة 3.8 % على أساس سنوي ليصل إلى 1.0 مليار دينار، مدعوماً بزخم الأعمال المصرفية الرئيسية والمساهمة الإيجابية للأنشطة والقطاعات التابعة للمجموعة في تحقيق الإيرادات، الأمر الذي يعكس نجاح استراتيجية البنك القائمة على تنوع مصادر الدخل والاستفادة من الفرص المتاحة في الأسواق التي يعمل بها.

وأضاف أن العمليات الخارجية واصلت لعب دور رئيسي في تنوع أداء المجموعة، مستفيدة من الحضور الجغرافي الواسع لـ «الوطني» في الأسواق الإقليمية والعالمية، الأمر الذي عزز تنوع مصادر الدخل ورفع مرونة الأعمال في مواجهة المتغيرات الاقتصادية، كما واصل بنك بوبيان، الذراع المصرفية الإسلامية للمجموعة، تحقيق مساهمة قوية في نمو الإيرادات والربحية، مدعوماً بمكانته الرائدة في قطاع الصيرفة الإسلامية. وأوضح الصقر أن المجموعة أحرزت تقدماً ملموساً في تنفيذ استراتيجيتها الرامية إلى تعزيز التنوع الجغرافي وتوسيع مصادر الإيرادات، مستفيدة من التكامل بين أعمالها المصرفية التقليدية والإسلامية وأنشطة إدارة الثروات. وبين أنه في إطار حرص «الوطني» على تعزيز حضوره إقليمياً ودولياً، افتتح البنك مؤخراً

فرعاً جديداً في مركز قطر للمال، ما يدعم خطط التوسع ويعزز خدمة العملاء في السوق القطرية. وفي مجال إدارة الثروات، قال الصقر: «واصلت مجموعة الوطني للثروات ترسيخ مكانتها كإحدى أبرز الكيانات المتخصصة في إدارة الثروات بالمنطقة، مدعومة بحلول الاستثمارية والاستشارية المتخصصة، إلى جانب مواصلة تطوير منتجاتها وخدماتها بما يواكب احتياجات العملاء وتطلعاتهم في ظل بيئة استثمارية متغيرة». وأكد الصقر أن التنوع يظل أحد المرتكزات الأساسية لاستراتيجية مجموعة بنك الكويت الوطني، من خلال الاستفادة من التكامل بين مختلف الأنشطة والقطاعات والأسواق التي تعمل فيها، بما يعزز مرونة نموذج الأعمال وقدرته على تحقيق قيمة مستدامة للمساهمين.

التحول الرقمي والابتكار

وأفاد الصقر بأن «الوطني» واصل خلال الربع الثالث تأكيد تفوقه في الخدمات المصرفية الرقمية

عبر إطلاق حلول مبتكرة تسهم في الارتقاء بتجربة العملاء ورفع الكفاءة التشغيلية، مبيناً أنه في إطار استراتيجية التحول الرقمي، وسّع البنك نطاق خدماته الرقمية المتكاملة لتشمل المزيد من منتجات الخدمات المصرفية الشخصية، حيث أطلق أول قرض رقمي بالكامل على مستوى الكويت، إضافة إلى إتاحة فتح حسابات الأطفال وإتمام جميع إجراءات الحصول على البطاقات الائتمانية رقمياً وإضافتها مباشرة إلى المحافظ الرقمية عبر برنامج خدمة الوطني عبر الموبايل.

وأوضح أن هذه المبادرات تنسجم مع رؤية «الوطني» لإعادة تصميم رحلة العميل وتقديم تجربة مصرفية أكثر سهولة وسلاسة، بما يعزز مكانته كمؤسسة مالية رائدة في الابتكار الرقمي. وأكد الصقر إحراز «الوطني» تقدماً ملحوظاً في تنفيذ أهداف الاستدامة والتمويل المستدام، مبيناً أن المجموعة تركز على تحقيق قيمة طويلة الأجل لأصحاب المصالح من خلال تطوير حلول تمويل مسؤولة، وتعزيز الأثر الإيجابي لأعمالها على

الاقتصاد والمجتمع.

البيئة التشغيلية

وبخصوص البيئة التشغيلية في الكويت، قال الصقر إن النشاط الاقتصادي شهد تحسناً خلال الفترة الماضية مدعوماً بالتعافي التدريجي لإنتاج النفط والتقدم في تنفيذ الأجندة التنموية.

وأضاف أن نشاط المشاريع واصل زخمه، إذ بلغت القيمة الإجمالية للمشاريع التي تمت ترسيتهها نحو 3 مليارات دينار خلال التسعة أشهر الأولى من عام 2026، بالتزامن مع استقطاب استثمارات دولية إلى قطاع البنية التحتية خلال الربع الثالث، ما يعكس ثقة المستثمرين في الاقتصاد الكويتي، ويعزز آفاق النشاط الاستثماري خلال الفترة المقبلة.

وأوضح الصقر أن الكويت شهدت تقدماً ملحوظاً على صعيد الإصلاحات الاقتصادية والتشريعية خلال الفترة الأخيرة، بما في ذلك صدور المرسوم بقانون التمويل العقاري، مشيراً إلى أن دخوله حيز التنفيذ سيسهم في دعم نمو القطاع المصرفي وتحفيز النشاط الاقتصادي، لا سيما في

القطاعات المرتبطة بسوق الإسكان والتطوير العقاري.

واختتم الصقر حديثه قائلاً: «نستند في بنك الكويت الوطني إلى قاعدة رأسمالية متينة ومستويات سيولة قوية تؤهلنا للاستفادة من فرص النمو المقبلة وتعزيز ريادتنا في السوق المحلية. كما تواصل علاقاتنا المتينة مع القطاعين العام والخاص ترسيخ مكانتنا في طليعة المؤسسات المصرفية الداعمة لخطط الكويت التنموية.»

جوائز وتكريمات

وخلال الربع الثالث من عام 2026، واصلت مجموعة بنك الكويت الوطني تعزيز حضورها الدولي وحصد العديد من الجوائز المرموقة التي عكست نجاح استراتيجيتها في مجالات الابتكار والتحول الرقمي وإدارة الثروات، حيث تُوّج البنك بلقب أفضل بنك في الكويت لعام 2026 من مجلة يوروبوني، كما حصد 17 جائزة ضمن جوائز مجلة غلوبال فاينانس العالمية للخدمات المصرفية الرقمية تقديراً لتميزه في تقديم الحلول والخدمات المصرفية الرقمية للأفراد والشركات على مستوى الكويت والمنطقة.

وواصلت «الوطني للثروات» ترسيخ مكانتها الرائدة في قطاع إدارة الثروات بعد فوزها بعدد من الجوائز العالمية المرموقة من «يوروبوني»، من بينها جائزة «الأفضل في الكويت لخدمات الجيل القادم لعام 2026»، إلى جانب جائزتي «الأفضل لأدوات الدخل الثابت» على مستوى الكويت والشرق الأوسط، بما يعكس تميز خدماتها الاستثمارية وقدرتها على تلبية احتياجات مختلف شرائح العملاء.

بدوره، حصل بنك وياي مؤخراً على جائزة «أفضل بنك في الائتمان والإقراض في الكويت» إضافة إلى جائزتي «الخدمات المصرفية الاجتماعية والمجتمعية» على مستوى الكويت والمنطقة، من مجلة غلوبال فاينانس، الأمر الذي يؤكد نجاحه في تقديم تجربة مصرفية رقمية مبتكرة.



أبرز النتائج والمؤشرات خلال التسعة أشهر الأولى من عام 2026:

- 1.0 مليار دينار كويتي صافي الإيرادات التشغيلية بنمو نسبته 3.8 % بلغت على أساس سنوي
- 4.5 % زيادة بإجمالي الموجودات على أساس سنوي لتبلغ 46.9 مليار دينار كويتي
- 8.2 % ارتفاع إجمالي القروض والتسليفات على أساس سنوي لتبلغ 28.2 مليار دينار كويتي
- 13.5 % نمو ودائع العملاء على أساس سنوي لتبلغ 27.9 مليار دينار كويتي
- 4.6 مليار دينار كويتي حقوق المساهمين بارتفاع بلغت نسبته 5.1 % على أساس سنوي
- 1.29 % نسبة القروض المتعثرة من إجمالي المحفظة الائتمانية وبلغت نسبة تغطيتها 236%
- 15.9 % معدل كفاية رأس المال متجاوزاً الحد الأدنى للمستويات الرقابية المطلوبة

أعلى أرباح على مستوى القطاع المصرفي بنمو نسبته 6.2 %

بيت التمويل الكويتي يحقق 523.4 مليون دينار بنهاية الربع الثالث من 2026

1 المرزوق: الأداء القوي للمجموعة يعكس نجاح استراتيجيتها في تحقيق النمو المستدام

2 الشملان: الأرباح المحققة تؤكد الكفاءة التشغيلية والمرونة في التعامل مع متغيرات الأسواق

عالمي مرموق، حيث نال البنك جائزة «أفضل بنك إسلامي للمسؤولية الاجتماعية في العالم لعام 2026» من مجلة غلوبل فايننس العالمية لتتويجا لجهوده الاستثنائية وبصمته الواضحة وريادته في مجال المسؤولية الاجتماعية في الأسواق والدول التي يعمل بها.

متانة نموذج الأعمال

من جانبه، قال الرئيس التنفيذي لمجموعة بيت التمويل الكويتي، خالد يوسف الشملان: إن الأداء القوي الذي حققه البنك حتى نهاية الربع الثالث من العام الحالي 2026، وما صاحبه من استمرار في تحقيق نمو في الأرباح، يؤكد الكفاءة التشغيلية ومتانة نموذج أعمال المجموعة وقدرتها على تحقيق نتائج قوية ومستدامة، رغم الظروف الاقتصادية والجيو سياسية التي تمر بها المنطقة والكويت، مدعوماً بكفاءة تشغيلية عالية ومرونة في التعامل مع متغيرات الأسواق.

تنوع مصادر الإيرادات

وأضاف الشملان أن تنوع مصادر الإيرادات والتوزيع الجغرافي لأعمال المجموعة، التي تمتد إلى 10 دول حول العالم بشبكة فروع تزيد على 600 فرع، يمثل أحد العوامل الداعمة لاستقرار الأداء وتعزيز الإيرادات، إلى جانب استمرار البنك في تطوير قدراته التمويلية والائتمانية وتلبية احتياجات العملاء من الأفراد والشركات.

أداء متميز

ولفت إلى أن الأداء المتميز للبنك انعكس كذلك في مواصلة حصص التقديرات والجوائز الدولية، ومن أبرزها تصنيفه في المركز الأول كأفضل بنك أداء في الكويت ضمن قائمة «أقوى 100 بنك عربي» لعام 2026 الصادرة عن مجلة The Banker، إلى جانب حصول المجموعة جوائز «يوروموني» في مجالات إدارة الثروات والحوكمة البيئية والاجتماعية والخدمات المصرفية الرقمية، عدا عن جائزة «أفضل بنك إسلامي في العالم» من مجلة غلوبل فايننس العالمية، و«أفضل بنك رقمي في الكويت» من MEED، إلى جانب العديد من التقديرات العالمية التي تجسد مكانة البنك الرائدة عالمياً.



يوسف الشملان

إيجابية لتعزيز قدرة القطاع الخاص والمؤسسات المالية على النمو والمساهمة في مسيرة التنمية الاقتصادية، منوها بأهمية قانون الصكوك كونه يتيح إضافة أداة تمويل سيادي متوافقة مع الشريعة، ويساهم بتوسيع قاعدة المستثمرين محلياً ودولياً، وبناء منحني عائد سيادي إسلامي يدعم إصدارات الشركات والمؤسسات المالية مستقبلاً.

ريادة في المسؤولية المجتمعية

وأكد المرزوق حرص بيت التمويل الكويتي على مواصلة دعم المبادرات والمشاريع الوطنية ذات الأثر الاستراتيجي، بما يعزز التكامل بين مؤسسات الدولة والقطاع الخاص ويسهم في خدمة المصلحة الوطنية ودعم مسيرة التنمية المستدامة في الكويت، منوها بتنفيذ العديد من المبادرات المجتمعية والوطنية الاستراتيجية مثل دعم المبادرة الوطنية التي أطلقها الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية لإنشاء «صندوق الكويت للاستجابة الطارئة»، عبر مساهمة مالية بقيمة 13 مليون دولار، وكذلك المساهمة بمبلغ إضافي بقيمة 6 ملايين دولار لإصلاح محطات الكهرباء المتضررة. وأكد أن جهود بيت التمويل الكويتي في العمل المجتمعي حظيت بتقدير

سيواصل تنفيذ خطته الاستراتيجية بثبات، مستنداً إلى قوة مركزه المالي وتنوع أعماله وخبراته المتراكمة، مع المحافظة على نهج النمو المسؤول وتعزيز دوره في دعم الاقتصاد الوطني، بما يرسخ الثقة التي يحظى بها البنك لدى مساهميه وعملائه والمجتمع.

تحسن بيئة الأعمال

وأشار المرزوق إلى أن التطورات التي تشهدها بيئة الأعمال في دولة الكويت، وما رافقها من خطوات تشريعية وتنظيمية داعمة للنشاط الاقتصادي والمالي مثل قانون التمويل العقاري، وقانون الصكوك، وقبله قانون الاقتراض من احتياطي الأجيال القادمة، وقانون التمويل والسيولة، تمثل عوامل



حمد المرزوق

تؤكد متانة نموذج الأعمال الذي يقوم عليه بيت التمويل الكويتي، ومرونته في التعامل مع المتغيرات الاقتصادية والجيو سياسية، إلى جانب كفاءة إدارة المخاطر والالتزام بأعلى معايير الحوكمة، مشيراً إلى أن النتائج تمثل انعكاساً لنهج استراتيجي واضح يقوم على النمو المسؤول، وتعظيم القيمة للمساهمين والعملاء.

وأوضح المرزوق أن استراتيجية المجموعة تنظر إلى المستقبل بمنظور طويل الأجل، وتستهدف بناء قيمة مستدامة وتعزيز تنافسية البنك وقدرته على مواصلة النمو، من خلال الاستثمار في تطوير الأعمال والخدمات وتسريع التحول الرقمي، ورفع الكفاءة التشغيلية، وتنمية رأس المال البشري. وأكد أن بيت التمويل الكويتي

بلغت 7.8 % مقارنة بنهاية العام السابق.

وبلغ معدل كفاية رأس المال 17.22 %، متجاوزاً المتطلبات الرقابية، وهو ما يعكس متانة القاعدة الرأسمالية للبنك.

نجاح الاستراتيجية

وقال المرزوق: إن مواصلة بيت التمويل الكويتي تحقيق أداء قوي حتى نهاية الربع الثالث من العام الحالي 2026 تؤكد نجاح الاستراتيجية الموضوعة والقدرة على تحقيق نمو مستدام ومتوازن، وتعزيز كفاءة الأداء والاستفادة المثلى من الموارد والأصول، بما يرسخ قوة المركز المالي ويعزز مكانة البنك في القطاع المصرفي. وأضاف أن استمرار الأداء القوي

قال رئيس مجلس الإدارة في بيت التمويل الكويتي، حمد عبد المحسن المرزوق، إنه – بفضل الله وتوفيقه – حقق البنك صافي أرباح للمساهمين حتى نهاية الربع الثالث من 2026 بلغ 523.4 مليون دينار ، بنسبة نمو 6.2 % مقارنة بنفس الفترة من العام السابق، وهي أعلى أرباح على مستوى القطاع المصرفي في الكويت.

وبلغت ربحية السهم 27.56 فلساً حتى نهاية الربع الثالث من 2026، بنسبة نمو 5.4 % مقارنة بنفس الفترة من العام السابق.

وارتفع صافي إيرادات التمويل حتى نهاية الربع الثالث من 2026 ليصل إلى 989.5 مليون دينار كويتي، بنسبة نمو بلغت 4.8 % مقارنة بالفترة ذاتها من العام السابق.

كما ارتفع إجمالي إيرادات التشغيل حتى نهاية الربع الثالث من 2026، مدعوماً بنمو جميع الأنشطة الرئيسية، ليليج 1,452.2 مليون دينار كويتي، بنسبة نمو بلغت 6.7 % مقارنة بالفترة نفسها من العام الماضي.

ونتيجة لضبط المصروفات وترشيد النفقات فقد انخفض إجمالي مصروفات التشغيل بنسبة 3.0 % مقارنة بالفترة نفسها من العام السابق.

وبالتالي، فقد ارتفع صافي إيرادات التشغيل حتى نهاية الربع الثالث من 2026 إلى 1,004.7 مليون دينار كويتي، محققاً نمواً بنسبة 11.7%. ونتيجة للزيادة في إجمالي إيرادات التشغيل وانخفاض إجمالي مصروفات التشغيل فقد تحسنت نسبة التكلفة إلى الإيراد لتبلغ 30.8 % حتى نهاية الربع الثالث من 2026، مقارنة بـ 33.9 % خلال الفترة المماثلة من العام السابق.

وبلغ رصيد مديني التمويل بنهاية الربع الثالث من 2026 نحو 23.4 مليار دينار كويتي، بنسبة نمو 7.5 % مقارنة بنهاية العام السابق، كما بلغ إجمالي الموجودات 43.8 مليار دينار كويتي بنهاية الربع الثالث من 2026 بنسبة نمو بلغت 2.4 % مقارنة بنهاية العام السابق.

وبلغ إجمالي حقوق المساهمين بنهاية الربع الثالث من العام الجاري 5.7 مليار دينار كويتي.

كما بلغ رصيد حسابات المودعين بنهاية الربع الثالث من 2026 نحو 22.7 مليار دينار كويتي، بنسبة نمو

انجازات رقمية نوعية

الرقمي يستند إلى رؤية استراتيجية واضحة تركز على العميل وتحقيق نتائج تشغيلية ملموسة، لافتاً إلى تنفيذ أكثر من 600 مليون معاملة رقمية في عام واحد، وتوفير أكثر من 200 خدمة رقمية متكاملة عبر KFHonline، الأمر الذي عزز مكانة الخدمات الرقمية كخيار مصرفي رئيسي للعملاء.

وأكد أن بيت التمويل الكويتي يواصل تحقيق الانجازات النوعية في الخدمات المصرفية الرقمية، مشيراً إلى استمرار الاستثمار في التكنولوجيا والابتكار، بهدف الارتقاء بتجربة العملاء، ورفع الكفاءة التشغيلية، وتعزيز القدرة على مواكبة التطورات المتسارعة في القطاع المصرفي. ولفت إلى أن البنك قدّم نموذجاً متكاملاً للتحول

لمناقشة فرص التعاون في مجالات التمويل المستدام والابتكار الرقمي

وفد مجموعة البنك الأهلي عقد لقاءات مع البنوك العالمية



لقطة جماعية لوفد المجموعة مع وزير المالية ومحافظ بنك الكويت المركزي وسفير الكويت في تايلاند

وبهذه المناسبة، قال السميّط إن وفد المجموعة ناقش آفاق التعاون الثنائي مع ممثلي البنوك العالمية والخليجية، لافتاً إلى أنه تم تسليط الضوء على العديد من المواضيع وخصوصاً أسعار الفائدة والسيولة المتوفرة ومنوهاً إلى مناقشة العديد من الأمور المصرفية والمالية للاتفاق على أفضل السبل لنمو الأعمال.

وذكر أن النقاشات تناولت أيضاً سبل الوصول إلى أفضل الوسائل للتمويل المستدام وأقلها تكلفة لتمويل أعمال البنك وتعظيم ربحيته معتبراً أن الاستفادة من التجارب التي تم استعراضها في المناقشات سترسخ قدرة البنك الأهلي الكويتي على تقديم تجربة مصرفية عالمية مختلفة لخدمات العملاء وتقديم قيمة مضافة باستمرار لجميع المتعاملين.

وأوضح السميّط في نهاية تصريحه أن مشاركة مجموعة البنك الأهلي الكويتي تعزز وجود البنك بين البنوك العالمية وتعكس الثقة التي يتمتع بها في المحافل الدولية، شاكراً اتحاد مصارف الكويت على جهوده وتلبية جميع متطلبات وفود القطاع المصرفي الكويتي، ومتنبياً على النجاح الكبير والحضور البارز الذي شهدته الفعاليات التي قام بتنظيمها على هامش الاجتماعات.

اختتم البنك الأهلي الكويتي مشاركته في الاجتماعات السنوية لمجلسي محافظي صندوق النقد الدولي ومجموعة البنك الدولي، والتي استضافتها العاصمة التايلاندية بانكوك بمشاركة وزير المالية الكويتي يعقوب الرفاعي ومحافظ بنك الكويت المركزي باسل الهاورن، بالإضافة إلى محافظي البنوك المركزية الخليجية والعالمية وكبار المسؤولين الماليين وقيادات القطاع المصرفي العالمي.

وشهدت الاجتماعات مناقشة الوضع المالي العالمي وتأثير السياسات المالية واتجاه أسعار الفائدة، وتم بحث فرص التعاون في مجالات التمويل المستدام والابتكار الرقمي.

وضم وفد مجموعة البنك الأهلي الكويتي، نائب الرئيس التنفيذي للمجموعة عبدالله السميّط، والرئيس التنفيذي للبنك الأهلي الكويتي - دولة الإمارات العربية المتحدة عمر وهبي، ومدير عام إدارة الخزانة والاستثمار نورة الدويش، ومساعد مدير عام إدارة الشؤون التنفيذية لين حداد.

وشارك الوفد في العديد من الفعاليات على هامش الاجتماعات بدءاً من المنتدى الاقتصادي الخليجي الآسيوي وحفل الاستقبال السنوي التي نظمها اتحاد مصارف الكويت بنجاح كبير، والذي لاقى استحساناً كبيراً من جميع الضيوف والحضور.

خلال الـ 9 أشهر من 2026 ونمو 4%

بنك بوبيان يحقق 80.7 مليون دينار أرباحاً صافية

1 عبدالعزيز الشايح: نواصل العمل على تعزيز جاهزية البنك للمرحلة المقبلة ودعم المرونة المالية والتشغيلية

2 عادل الماجد: أداء الربع الثالث يعكس قدرة البنك على تحقيق الربحية في ظل بيئة اقتصادية متغيرة



عادل الماجد



عبدالعزیز الشایح

كويتي - أول إصدار صكوك خاص للبنك بالعملة المحلية، ضمن الشريحة الأولى الإضافية لرأس المال، يمثل إضافة مهمة إلى أدوات التمويل والاستثمار في السوق المحلي، ويدعم كفاءة الهيكل الرأسمالي وخطط النمو المستقبلية، مما يؤكد ثقة المستثمرين في قوة المركز المالي للبنك ومكانته في أسواق المال.

وتابع «نواصل العمل على تعزيز جاهزية البنك للمرحلة المقبلة، وترسيخ مرونته المالية والتشغيلية، والاستثمار في قدراته الرقمية والبشرية، ونتطلع إلى استكمال العام وفق أولويات واضحة، مستندين إلى متانة المركز المالي للبنك والتزام فرق العمل بتنفيذ أولوياتها». واختتم الشايح قائلاً «بالنيابة عن مجلس الإدارة، أتوجه بالشكر إلى مساهميننا وعملائنا ومستثمرينا على ثقهم المستمرة، وإلى الإدارة التنفيذية والموارد البشرية للبنك على جهودهم والتزامهم، وسيواصل بوبيان ترسيخ مبادئ الحوكمة والإدارة الرشيدة، والعمل على تحقيق نمو مستدام وتعزيز مكانته كأحد أبرز المؤسسات المصرفية الإسلامية الرائدة في الكويت والمنطقة».

تطوير القدرات وتنويع الحلول

من جانبه، قال نائب رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي لمجموعة بوبيان عادل الماجد، إن البنك يواصل تطوير قدراته المؤسسية والاستثمار في رأس المال البشري، ورفع كفاءاته التشغيلية، وذلك بالتزامن مع تطوير الخدمات والحلول المقدمة لمختلف شرائح

العملاء، بما يدعم تطور أعماله ويدفع بكفاءة الأداء ويراعي التطورات المتسارعة في الأسواق. وأضاف أن «بوبيان» يمضي في تنفيذ استراتيجية التحول المؤسسي، من خلال توظيف تقنيات الذكاء الاصطناعي في تطوير نموذج

أعلن بنك بوبيان نتائجته المالية لفترة الأشهر التسعة المنتهية في 30 سبتمبر 2026، محققاً أرباحاً صافية بلغت 80.7 مليون دينار كويتي، بنمو 4 % مقارنة بالفترة نفسها من العام الماضي، وبربحية 16 فلساً للسهم. وارتفعت أصول البنك خلال الفترة ذاتها إلى 11 مليار دينار كويتي، بنمو 8 % على أساس سنوي، فيما بلغت محفظة التمويل 8.4مليار دينار كويتي، بزيادة 10 %، كما بلغت الأرباح التشغيلية 110 مليون دينار كويتي، بنمو 9 %

كفاءة الأداء

وفي تعليقه على النتائج المالية، قال رئيس مجلس إدارة بنك بوبيان، عبدالعزيز عبدالله دخيل الشايح، أن النتائج والمؤشرات المعلنة تعكس قدرة البنك على التكيف والتعامل مع مختلف الأوضاع المتغيرة باحترافية وديناميكية ومرونة، ليعزز مع ذلك من استراتيجيته للنمو المستدام، مدفوعاً بنموذج أعمال مميز، استطاع من خلاله تعزيز الاستفادة من جميع

الفرص المتاحة، مع الحرص على الإدارة المثلى للموارد لزيادة معدلات الربحية، والإلتزام بأعلى معايير الكفاءة التشغيلية.

وأضاف أن «بوبيان» يركز على جودة النمو واستدامته، من خلال مواصلة تطوير الخدمات وتحسين تجربة العملاء عبر مختلف القنوات، إلى جانب تطوير حلول إدارة الثروات، بما يواكب تنوع احتياجات العملاء وتطلعاتهم. كما تعكس الإنجازات والتحديات التي حققها البنك محلياً وإقليمياً وعالمياً ترسيخ حضوره في مجالات الابتكار والخدمات المصرفية الرقمية والتمويل الإسلامي.

وأوضح أن إصدار صكوك مضاربة بقيمة 90 مليون دينار

مشاركات ولقاءات

شارك مؤخراً السيد عادل الماجد في حلقة نقاشية مصرفية مغلقة استضافها بنك الكويت المركزي بالتعاون مع مجلة «غلوبل فاينانس» لمناقشة مستقبل القطاع المصرفي والاقتصاد الكويتي، وأبرز التحولات المؤثرة في مستقبل الصناعة المصرفية، والأولويات اللازمة لمواصلة تعزيز متانة ومرونة القطاع على المستويات العالمية والإقليمية والمحلية.

إنجازات متتالية

واصل «بوبيان» تعزيز حضوره الريادي على مستوى المحلي والإقليمي والعالمي، بحصوله على العديد من الجوائز المرموقة من مؤسستي «غلوبل فاينانس» و«يورومني» في مختلف المجالات كاعترافاً دولياً بشمولية النموذج المصرفي الذي يتبناه «بوبيان» في تطوير أعماله ونجاحه في بناء مؤسسة مصرفية إسلامية متكاملة.

واختتم الماجد مؤكداً أن بنك بوبيان سيواصل التركيز على محركات النمو الرئيسية، والاستثمار في الابتكار والتكنولوجيا والكوادر البشرية، بما يدعم استدامة أداء البنك ويعزز تنافسيته، ويرسخ مكانته كبنك قادر على مواكبة المتغيرات وصناعة فرص جديدة للنمو.

تعزيز تواصلهم بشبكة من الشركاء الاستراتيجيين ومزودي خدمات متخصصين، تدعم مختلف جوانب أعمالهم، وتواكب احتياجاتهم المتغيرة. علاوة على ذلك، توسيع شراكاته الاستراتيجية مع جهات من مجالات وقطاعات متعددة، بما يتيح لعملائه الاستفادة من مزايا وخدمات متنوعة.

متعددة، بما يتيح لعملائه الاستفادة من عروض ومزايا، إلى جانب استمرار أداء دوره المجتمعي من خلال فعاليات ومبادرات موجهة وداعمة لمختلف القطاعات والشرائح وتنعكس التزامه بخدمة المجتمع. وأشار الماجد إلى أن بوبيان يعزز دوره كشريك لأصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة، من خلال

العمل ورفع كفاءة مختلف الإدارات، بما يدعم بناء مؤسسة مصرفية مدعومة بهذه التقنيات. ويأتي ذلك مع الاستثمار في تطوير مهارات فرق العمل وتعزيز جاهزيتها للمستقبل، حيث ينفذ البنك برامج تدريبية متخصصة لقياداته التنفيذية، بهدف تعزيز معرفتهم بالتطبيقات واستكشاف سبل توظيفها في بيئة العمل، ضمن أطر الحوكمة وحماية البيانات.

وحول تنويع مصادر التمويل، تابع الماجد «أتم البنك صفقة تسهيلات تمويلية مجمعة متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية بقيمة 300 مليون دولار أمريكي ولدة ثلاث سنوات، بقيادة بنك HSBC، بمشاركة عدد من كبرى البنوك الصينية، في خطوة تعزز حضور بوبيان في أسواق التمويل العالمية». وأوضح أن البنك يعمل على توسيع شراكاته الاستراتيجية مع جهات من مجالات وقطاعات

شريك الاستضافة للبطولة التي تحتضنها الكويت للمرة الأولى في ديسمبر المقبل

مقر «زين» يستهل الجولة الترويجية لكأس السوبر السعودي في الكويت



موظفو زين يلتقطون الصور التذكارية مع الكأس



كأس السوبر السعودي في زين

من المدن داخل المملكة وخارجها، من بينها لندن وأبوظبي وهونغ كونغ، قبل أن يحط رحاله للمرة الأولى في الكويت هذا العام. وتواصل زين من خلال شراكاتها في هذه البطولة دعمها لأبرز الفعاليات الرياضية التي تحتضنها الكويت، امتداداً لمشاركاتها السابقة في بطولات كبرى، من بينها خليجي زين 26، وكأس السوبر السعودي، ودوري زين الممتاز، بما يعكس حرصها المستمر على دعم الرياضة وتعزيز مكانة الكويت كوجهة لاستضافة الأحداث الرياضية الإقليمية والدولية.

(SMC Vibes)، وتحالف مجموعة الراي الإعلامية وشركة أعيان للإجارة والاستثمار من الكويت، ليصبح التحالف شريكاً رسمياً لاستضافة كأس السوبر السعودي في دولة الكويت. ومن المقرر أن تقام منافسات كأس السوبر السعودي لموسم 2026-2027 خلال الفترة من 19 إلى 23 ديسمبر 2026 على أرض استاد جابر الأحمد الدولي، بمشاركة أربعة أندية سعودية هي النصر، والأهلي، والقادسية، والخلود، حيث تتنافس على لقب النسخة الـ 13 من البطولة. وتمثل الكويت المحطة الثامنة في مسيرة كأس السوبر السعودي، الذي سبق أن أقيم في عدد

تجمع عشاق الرياضة، وتسهم في تنشيط الحركة الاقتصادية والسياحية. ومن هذا المنطلق، تواصل الشركة البناء على شراكاتها مع المؤسسات الوطنية لدعم واستقطاب الفعاليات الرياضية الكبرى، وإبراز ما تمتلكه الكويت من إمكانيات وبنية تحتية متطورة وخبرات تنظيمية، بما يُعزز حضورها كوجهة رائدة لاستضافة البطولات والأحداث الجماهيرية الكبرى. وتأتي هذه الشراكة عقب الإعلان عن توقيع اتفاقية بين الاتحاد السعودي لكرة القدم، ممثلاً بشريكه التجاري الحصري مجموعة الوسائل السعودية

وشهد مقر الشركة عرض كأس البطولة، في خطوة تهدف إلى تعزيز التفاعل مع الحدث وإضفاء المزيد من الأجواء الحماسية قبيل انطلاق المنافسات، التي من المنتظر أن تستقطب اهتماماً جماهيرياً واسعاً من عشاق كرة القدم في الكويت والمملكة العربية السعودية والمنطقة، حيث أتاحت الفرصة لموظفي زين وعائلاتهم لالتقاط الصور التذكارية مع الكأس. وتؤمن زين بأن دعم الرياضة يتجاوز حدود الرعاية التقليدية، ليُمثل استثماراً طويلاً الأمد في تعزيز مكانة الكويت على خارطة الأحداث الرياضية الإقليمية والدولية، وخلق تجارب جماهيرية مميزة

بالتزامن مع الاستعدادات لاستضافة دولة الكويت للنسخة الـ 13 من كأس السوبر السعودي لكرة القدم، استضاف مقر زين في الشويخ النسخة الأصلية من كأس البطولة، ليكون أولى محطات جولته الترويجية في الكويت، وذلك قبيل انطلاق المنافسات المرتقبة في ديسمبر المقبل. وتأتي هذه الاستضافة في إطار شراكة زين الرسمية لاستضافة البطولة، وحرصها على المساهمة في الأجواء الجماهيرية المصاحبة لهذا الحدث الرياضي الكبير، الذي تستضيفه البلاد للمرة الأولى في تاريخ البطولة.

208 شركات تتراجع والسيولة تبلغ 3.5 مليار ريال

تاسي يفقد توازنه تحت ضغط البنوك

المؤشر يخسر 66 نقطة ويغلق عند مستوى 10124 نقطة

الراجحي والأهلي يتراجعان وأرامكو تحافظ على سعرها دون تغيير



إلى نحو 2.08 مليون سهم. وشملت قائمة النشاط الاستثنائي «صندوق البلاد التقني الأمريكي» بزيادة 254.19 %، و«مياها» بنسبة 228.42 %، و«أملاك» بنسبة 198.05 %، و«العربية» بنسبة 188.36 %.

تباين القطاعات

أظهرت الجلسة اختلافاً واضحاً في أداء الشركات المرتبطة بالصناعة والبتروكيماويات والخدمات المالية والعقارات. فبينما انخفض سهم «سابك» بنسبة 1.01 %، سجلت «المتقدمة» و«سبكيم العالمية» مكاسب بلغت 5.79% و3.22% على التوالي. وفي القطاع المالي، تعرضت أسهم مصرفية كبرى للضغط، بالتزامن مع خسارة حادة لسهم «أملاك» عقب انتهاء أحقية التوزيعات. أما الأسهم العقارية، فشهدت تحركات متباينة، مع صعود «الأندلس» بعد إعلان الاستثمار في تطوير مستودعات لوجستية. ويعكس هذا التفاوت أهمية التطورات الخاصة بكل شركة في تحديد أدائها، حتى عندما تتحرك السوق بصورة عامة نحو الانخفاض. كما أن استقرار «أرامكو السعودية» وارتفاع «أكوا باور» أظهر أن بعض الأسهم الكبيرة استطاعت تجنب الخسائر أو تحقيق مكاسب محدودة. وتبقى القراءة الدقيقة لأداء القطاعات مرتبطة ببيانات المؤشرات القطاعية الكاملة، التي لم تتضمنها المعلومات المتاحة عن الجلسة.

مقارنة بمتوسطاتها خلال الأشهر الثلاثة الماضية. وتصدر سهم «لن» القائمة بتداولات بلغت نحو 98.46 مليون سهم، مقابل متوسط يومي يقارب 4.87 مليون سهم، بزيادة بلغت 1923.57 %.

وجاء «حديد وطني» ثانياً بزيادة 921.98 %، فيما سجل سهم «بنان» تداولات قاربت 3.98 مليون سهم، مرتفعة بنسبة 562.92 % عن متوسطه. كما قفز نشاط سهم «طيبة» بنسبة 558.54 %، بعدما تجاوزت تداولاته 1.10 مليون سهم، مقارنة بمتوسط يبلغ نحو 167.6 ألف سهم. وسجل «بحر العرب» تداولات بلغت 6.46 مليون سهم، بزيادة 401.35 %، بالتزامن مع تصدره قائمة الأسهم الراجعة. أما «المتقدمة»، فارتفع حجم التداول عليه بنسبة 388.17 %

السعودي» بنسبة 2.38 %، و«اللين» بنسبة 2.18 %، و«الآمار» بنسبة 1.78 %. وتعكس هذه المكاسب وجود تحركات شرائية انتقائية، رغم انخفاض المؤشر العام واتساع قائمة الأسهم الخاسرة. كما ارتفع سهم «أكوا باور» بنسبة 0.76 % إلى 159.30 ريال، فيما صعد سهم «الأندلس العقارية» بنسبة 1.06 % إلى 13.30 ريال. وجاء ارتفاع «الأندلس» بالتزامن مع إعلان شراء شركة تابعة أرضاً في الرياض بقيمة 83.8 مليون ريال، بهدف تطوير مستودعات لوجستية، وهو تطور استثماري برز ضمن إفصاحات الشركات خلال الجلسة.

نشاط استثنائي

شهدت السوق قفزات كبيرة في أحجام التداول على عدد من الأسهم

مكاسب معاكسة رغم سيطرة اللون الأحمر على السوق، نجحت مجموعة من الشركات في تسجيل ارتفاعات لافتة، تصدرها سهم «بحر العرب» بمكاسب بلغت 9.87 % ليغلق عند 4.12 ريال. وجاء سهم «المتقدمة» في المرتبة التالية بارتفاع نسبته 5.79 % إلى 23.19 ريال، بينما صعد سهم «سبكيم العالمية» بنسبة 3.22 % إلى 11.85 ريال. كما ارتفع سهم «مرافق» بنسبة 3.10 % إلى 43.30 ريال، والمجموعة السعودية بنسبة 3.03 % إلى 11.90 ريال. وسجل سهم «عزم» مكاسب بنسبة 2.57 % إلى 29.52 ريال، بينما صعد سهم «قو للاتصالات» بنسبة 2.51 % إلى 71.40 ريال. وامتدت الارتفاعات إلى «الخزف

0.98 %، بما يعادل 0.60 ريال. كما انخفض سهم «البنك الأهلي السعودي» بنسبة 1.60 % إلى 36.98 ريال، فاقداً 0.60 ريال مقارنة بإغلاقه السابق، وامتدت الخسائر إلى سهم «سابك»، الذي تراجع بنسبة 1.01 % إلى 45.26 ريال، بانخفاض قدره 0.46 ريال. وفي المقابل، حافظ سهم «أرامكو السعودية» على سعره السابق عند 25.80 ريال، دون تسجيل تغير عند الإغلاق. وبرز اختلاف أداء هذه الشركات تباين حركة الأسهم القيادية، إذ تراجعت بعض المؤسسات ذات الحضور المؤثر في السوق، بينما تمكنت أخرى من الاحتفاظ بمستوياتها السعريّة.

خسائر حادة

تصدر سهم «حديد وطني» قائمة الشركات الأكثر انخفاضاً، بعدما تراجع بنسبة 10 % ليغلق عند 2.90 ريال، وسط تداولات قاربت 24 مليون سهم.

وجاء هذا الهبوط مصحوباً بارتفاع كبير في النشاط، إذ بلغت التداولات الفعلية 23.94 مليون سهم، مقارنة بمتوسط يومي خلال الأشهر الثلاثة الماضية يبلغ نحو 2.34 مليون سهم. وبذلك تجاوزت الزيادة في حجم التداول 921 %، ما جعل السهم من أبرز الحالات التي جمعت بين الهبوط الحاد والنشاط الاستثنائي. كما انخفض سهم «أملاك» بنسبة 7.40 % إلى 8.01 ريال، فاقداً 0.64 ريال، عقب انتهاء أحقية التوزيعات النقدية للمساهمين. ويُعد انتهاء أحقية التوزيعات عاملاً مهماً عند قراءة الحركة السعريّة للسهم، إذ قد يتأثر السعر في الجلسة التالية لانتهاء الأحقية بقيمة التوزيع. وشملت قائمة الأسهم المتراجعة أيضاً «تهامة» و«العربية» و«أنابيب الشرق» و«بوان» و«التأمين العربية» و«ريدان» و«لويريف» و«طيران ناس» و«تنمية»، بخسائر تراوحت بين 3 % و6 %.

أنهت سوق الأسهم السعودية تعاملات الاثنين على تراجع واسع، بعدما امتدت الضغوط البيعية إلى معظم الشركات المدرجة في السوق الرئيسية، وسط انخفاض الأسهم القيادية في القطاع المصرفي، وتسجيل خسائر حادة في عدد من الشركات الصغيرة والمتوسطة. وأغلق مؤشر «تاسي» عند مستوى 10123.62 نقطة، بانخفاض يقارب 66 نقطة، تعادل 0.7 %، فيما بلغت قيمة التداولات نحو 3.5 مليار ريال. وكشفت الجلسة عن اختلال واضح في ميزان الأداء، مع تراجع 208 شركات مقابل ارتفاع 69 شركة، بينما تصدرت «حديد وطني» الخسائر بهبوط بلغ 10 %، في حين خالف سهم «بحر العرب» الاتجاه العام بمكاسب قاربت النسبة نفسها. وشهدت السوق تحركات استثنائية في أحجام التداول، أبرزها سهم «لن»، الذي تجاوز نشاطه متوسط الأشهر الثلاثة الماضية بأكثر من 19 ضعفاً.

ضغوط المؤشر

بدأ مؤشر السوق الرئيسية تعاملاته بالقرب من مستوى إغلاق الجلسة السابقة، قبل أن يسجل أعلى مستوى خلال اليوم عند 10199 نقطة، بزيادة تسع نقاط عن الإغلاق السابق. لكن المؤشر لم يتمكن من المحافظة على مكاسبه المبكرة، واتجه نحو التراجع خلال التعاملات، ليسجل أدنى مستوى عند 10086 نقطة.

وبذلك بلغ الفارق بين أعلى وأدنى مستوى خلال الجلسة 113 نقطة، ما يعكس اتساع نطاق الحركة السعريّة قبل أن يقلص المؤشر جزءاً من خسائره عند الإغلاق.

واستقر «تاسي» في نهاية التعاملات عند 10123.62 نقطة، وسط تداولات بقيمة 3.5 مليار ريال، في جلسة غلب عليها الاتجاه البيعي. وتراجع 208 أسهم مقابل ارتفاع 69 سهماً، بما يعني أن عدد الشركات المنخفضة بلغ نحو ثلاثة أضعاف الشركات المرتفعة. ويعكس هذا التفاوت اتساع نطاق الخسائر، إذ لم تقتصر الضغوط على الأسهم القيادية، بل امتدت إلى شركات من أنشطة اقتصادية مختلفة. وتوضح هذه الأرقام أن تراجع المؤشر لم يكن نتيجة حركة محدودة في عدد قليل من الأسهم، وإنما جاء متزامناً مع انخفاض غالبية الشركات التي شملتها إحصاءات السوق.

البنوك تتراجع

ساهم انخفاض الأسهم المصرفية الكبرى في الضغط على أداء السوق، بعدما أغلق سهم «مصرف الراجحي» عند 60.55 ريال، متراجعاً بنسبة

مستويات حاسمة

تشير مكاسب «بحر العرب» و«المتقدمة» و«سبكيم» إلى استمرار وجود فرص صعود انتقائية داخل السوق. كما تكشف القفزات الكبيرة في أحجام تداول «لن» و«حديد وطني» و«بنان» عن نشاط غير اعتيادي يستدعي متابعة تطور التعاملات على هذه الأسهم. وستظل حركة المصارف الكبرى، واتجاه الأسهم الصناعية، ومدى اتساع المشاركة الشرائية،

أنهت السوق السعودية جلسة الاثنين عند 10123.62 نقطة، بعد تحركات امتدت بين 10086 و10199 نقطة، ما يجعل هذا النطاق مرجعاً لمتابعة الأداء في الجلسات المقبلة. وتعكس خسارة 66 نقطة استمرار الضغوط على المؤشر خلال الجلسة، بينما يبرز تراجع 208 شركات اتساع نطاق الحركة السلبية. وفي المقابل،

الشركة	2026/10/18	2026/10/19	التغير
1 حديد وطني	3.22	2.90	(9.94%)
2 أملاك	8.65	8.01	(7.40%)
3 العربية	42.12	39.86	(5.37%)
4 التأمين العربية	7.78	7.37	(5.27%)
5 تهامة	18.30	17.36	(5.14%)
6 أنابيب الشرق	184.40	175.30	(4.93%)
7 ريدان	18.14	17.30	(4.63%)
8 بوان	30.74	29.50	(4.03%)
9 لوبريف	121.30	116.60	(3.87%)
10 مدينة للعرفة	21.95	21.10	(3.87%)

الشركة	2026/10/18	2026/10/19	التغير
1 بحر العرب	3.75	4.12	9.87%
2 المتقدمة	21.92	23.19	5.79%
3 سبكيم العالمية	11.48	11.85	3.22%
4 مرافق	42.00	43.30	3.10%
5 للمجموعة السعودية	11.55	11.90	3.03%
6 عزم	28.78	29.52	2.57%
7 قو للإتصالات	69.65	71.40	2.51%
8 الخزف السعودي	21.00	21.50	2.38%
9 اللجين	25.70	26.26	2.18%
10 الآمار	38.30	38.98	1.78%

إعمار وطلبات تخالفان التراجع والسيولة تسجل مستويات محدودة

31 سهماً تضغط على بورصة دبي

ديوا تتراجع 1.9 % وإعمار العقارية ترتفع إلى 11.50 درهم

أنهى سوق دبي المالي أولى جلسات الأسبوع على انخفاض، بعدما طغت الضغوط البيعية على غالبية الأسهم المتداولة، في جلسة اتسمت بضعف السيولة وتراجع أسهم 31 شركة، مقابل ارتفاع تسع شركات فقط. وفقد المؤشر العام نحو 16 نقطة، ليغلق عند مستوى 5851 نقطة، بانخفاض نسبته 0.3 %، وسط تداولات بلغت قيمتها الإجمالية نحو 388 مليون درهم. ورغم الأداء السلبي للمؤشر، تمكن سهم «إعمار العقارية» من تحقيق مكاسب محدودة، إلى جانب سهم «طلبات»، بينما تعرضت أسهم «ديوا» و«دريك آند سكل» لضغوط ملحوظة. وكشفت الجلسة عن تفاوت واضح بين الأسهم القيادية والنشطة، إذ لم تكن حركة التداولات المرتفعة على بعض الشركات كافية لدعم أسعارها، في وقت بقيت فيه السيولة الإجمالية عند مستويات محدودة.

تراجع جماعي

أغلق مؤشر سوق دبي المالي عند 5851 نقطة، متراجعاً بنسبة 0.3 %، بما يعادل نحو 16 نقطة، مع بداية تعاملات الأسبوع

وبلغت القيمة الإجمالية للتداولات نحو 388 مليون درهم، في جلسة عكست محدودية النشاط الاستثماري مقارنة بحجم السوق وعدد الشركات المدرجة. وشملت التداولات أسهم 51 شركة، انخفضت أسعار 31 منها، مقابل ارتفاع تسع شركات، فيما حافظت 11 شركة على مستويات وإغلاقها السابقة دون تغيير.

وبذلك شكلت الأسهم المتراجعة نحو 60.8 % من إجمالي الشركات المتداولة، مقابل 17.6 % للأسهم المرتفعة، و21.6 % للأسهم المستقرة. وتوضح هذه النسب اتساع نطاق الضغوط البيعية، إذ لم يقتصر التراجع على عدد محدود من الشركات، وإنما شمل غالبية الأسهم التي شهدت تعاملات خلال الجلسة. وفي المقابل، لم تتجاوز نسبة الشركات التي سجلت مكاسب خمس الأسهم المتداولة، ما يعكس محدودية المشاركة في الاتجاه الصعودي.

ويشير هذا التوزيع إلى أن انخفاض المؤشر جاء متزامناً مع ضعف عام في أداء الأسهم، وليس نتيجة تراجع شركة واحدة فقط.

كما تعكس القيمة المحدودة للتداولات حالة من

الحذر بين المتعاملين، دون أن تكشف البيانات المتاحة عن أسباب محددة لهذا السلوك أو اتجاه المستثمرين خلال الجلسات المقبلة.

إعمار تتماسك

خالف سهم «إعمار العقارية» الاتجاه العام للسوق، بعدما ارتفع بنسبة 0.3 % ليغلق عند 11.50 درهم، وسط تداولات قاربت 12 مليون سهم. وجاءت مكاسب السهم في وقت تعرض فيه المؤشر العام للانخفاض، ما جعله من الأسهم البارزة التي تمكنت من الحفاظ على اتجاه إيجابي خلال الجلسة، كما ارتفع سهم «طلبات» بنسبة 0.5 %، ليغلق عند مستوى 1.110 درهم، مع تداولات تجاوزت 15 مليون سهم.

ويعكس أداء السهمين وجود طلب انتقائي على بعض الشركات، رغم غلبة التراجعات على السوق بصورة عامة.

وفي المقابل، استقر سهم «دبي للاستثمار» عند مستوى 3.71 درهم، دون تغيير عن إغلاقه السابق، وسط تداولات قاربت ستة ملايين سهم.

ويشير استقرار السهم إلى توازن نسبي بين عمليات الشراء والبيع عند مستوى الإغلاق، بخلاف الأسهم التي شهدت تغيرات سريعة خلال الجلسة. وتبرز هذه التحركات تفاوت أداء الشركات داخل

السوق، إذ استطاعت بعض الأسهم تحقيق مكاسب محدودة أو الحفاظ على أسعارها، رغم تراجع المؤشر واتساع قائمة الخاسرين.

ضغوط ديوا

سجل سهم «ديوا» انخفاضاً بنسبة 1.9 %، ليغلق عند مستوى 2.65 درهم، وسط تداولات تجاوزت 17 مليون سهم. وجاء تراجع السهم ضمن التحركات السلبية البارزة في الجلسة، مع تسجيله نشاطاً ملحوظاً من حيث عدد الأسهم المتداولة. ويكتسب أداء الشركة أهمية بالنظر إلى حضورها في سوق دبي المالي، إذ تشكل تحركات الأسهم القيادية أحد العوامل المؤثرة في اتجاه المؤشرات.

كما يعكس تراجع السهم بالتزامن مع ارتفاع حجم التداول عليه نسبياً أن النشاط لا يرتبط دائماً بارتفاع الأسعار، فقد تصاحب عمليات البيع تداولات نشطة تدفع السهم إلى مستويات أقل.

وفي الوقت الذي حققت فيه «إعمار العقارية» و«طلبات» مكاسب محدودة، لم يتمكن سهم «ديوا» من مجاراة هذا الأداء، ما أضاف إلى التباين بين الشركات النشطة.

ولا تتضمن بيانات الجلسة معلومات عن تطورات تشغيلية أو إفصاحات جديدة تفسر انخفاض السهم، لذلك يبقى التراجع في إطار حركة التداولات المسجلة.

نشاط خاسر

تصدر سهم «دريك آند سكل» قائمة الأسهم الأكثر تداولاً من حيث الكمية، بعدما تجاوز حجم التعاملات عليه 24 مليون سهم.

ورغم تصدره النشاط، أغلق السهم منخفضاً بنسبة 2.9 % عند مستوى 0.272 درهم، مسجلاً أكبر نسبة تراجع بين الأسهم التي وردت تفاصيلها في بيانات الجلسة.

ويبرز هذا الأداء الفارق بين كثافة التداول والاتجاه السعري، إذ لا تعني زيادة الكميات بالضرورة وجود طلب قادر على رفع السعر.

كما تشير التداولات المرتفعة على السهم إلى استحواذه على اهتمام شريحة من المتعاملين، رغم استمرار الضغوط التي انعكست على سعر الإغلاق. وبالمقارنة مع الأسهم النشطة الأخرى، تجاوزت تداولات «دريك آند سكل» نظيرتها في «ديوا» و«طلبات» و«إعمار العقارية»، ما جعله محور النشاط من حيث الكمية. وبلغ مجموع التداولات المعلنة للأسهم الأربعة أكثر من 68 مليون سهم، دون احتساب تداولات «دبي للاستثمار» التي قاربت ستة ملايين سهم.

وتعكس هذه الأرقام تركيز جانب من النشاط في مجموعة محددة من الشركات، بينما ظلت القيمة الإجمالية للتعاملات في السوق عند نحو 388 مليون درهم.

أكثر الشركات انخفاضاً				
الشركة	2026/10/16	2026/10/19	التغير	
1 أمان	0.61	0.59	(4.72%)	
2 اتحاد أبرجي القابضة	2.86	2.75	(3.85%)	
3 تيريد	2.41	2.34	(2.90%)	
4 دريك آند سكل	0.28	0.27	(2.86%)	
5 الإمارات ريم للاستثمار	1.77	1.72	(2.82%)	
6 الإتحاد العقارية	0.59	0.58	(2.36%)	
7 اكتتاب	0.39	0.38	(2.29%)	
8 مصرف عجمان	1.41	1.38	(2.13%)	
9 شعاع كابيتال	0.24	0.24	(2.08%)	
10 أليك القابضة	1.26	1.24	(1.98%)	

مع تسارع وتيرة النمو في الأنشطة المالية إلى 8.8 %

اقتصاد دبي يسجل 473 مليار درهم في النصف الأول



وفي المقابل، ساهم النمو الحقيقي المسجل في الأنشطة المالية والتأمين، والصحة والعمل الاجتماعي، والمعلومات والاتصالات، والتشديد، إلى جانب عدد من الأنشطة الأخرى، في توسيع قاعدة القطاعات النامية، وتعزيز التنوع في هيكل اقتصاد الإمارة.

وفي المقابل، ساهم النمو الحقيقي المسجل في الأنشطة المالية والتأمين، والصحة والعمل الاجتماعي، والمعلومات والاتصالات، والتشديد، إلى جانب عدد من الأنشطة الأخرى، في توسيع قاعدة القطاعات النامية، وتعزيز التنوع في هيكل اقتصاد الإمارة.

سجل الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لإمارة دبي خلال النصف الأول من عام 2026، نحو 473 مليار درهم، مقارنةً بنحو 484 مليار درهم خلال الفترة ذاتها من عام 2025، بتراجع نسبته 2.3 %.

وحقق الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية ما يقارب 505 مليارات درهم وبنسبة نمو 0.2 %، مع مواصلة مجموعة من القطاعات الاستراتيجية والخدمية تحقيق معدلات نمو إيجابية.

وأظهرت البيانات الصادرة عن مؤسسة دبي للبيانات والإحصاء في دبي الرقمية، استمرار التوسع في الأنشطة المالية وأنشطة التأمين، التي سجلت نمواً حقيقياً بنسبة 8.8 % خلال النصف الأول من 2026.

وارتفعت القيمة المضافة لهذه الأنشطة إلى 65.9 مليار درهم، مقارنةً بـ 60.6 مليار درهم خلال النصف الأول من عام 2025، وتصل مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي إلى 14 %، مقارنةً بـ 12.5 % خلال النصف الأول من 2025.

ونما النشاط المالي بالأسعار الجارية بنسبة 8.1 % محققاً قيمة مضافة 64 مليار درهم. وسجلت أنشطة صحة الإنسان والعمل الاجتماعي نمواً حقيقياً بنسبة 14.3 % محققاً نمواً بالأسعار الجارية وبنسبة 16.7 %؛ لترتفع قيمتها المضافة بالأسعار الثابتة إلى نحو 6.2 مليار درهم، مقارنةً بنحو 5.4 مليار درهم خلال الفترة ذاتها من عام 2025.

فيما نمت أنشطة الكهرباء والغاز والمياه وإدارة النفايات بالأسعار الثابتة بنسبة 5.4 %؛ لتصل قيمتها المضافة الحقيقية إلى نحو 10.2 مليار درهم، مقارنةً بنحو 9.7 مليار درهم كما حققت

قيمة مضافة بالأسعار الجارية بنحو 10.6 مليار درهم وبنسبة نمو 7.4 %.

كما حقق قطاع المعلومات والاتصالات نمواً بالأسعار الثابتة بنسبة 2.7 % وبالأسعار الجارية 1.6 %؛ لترتفع قيمته المضافة بالأسعار الثابتة إلى نحو 24.7 مليار درهم، مقارنةً بنحو 24 مليار درهم خلال الفترة ذاتها من عام 2025.

وحقق قطاع التشييد نمواً حقيقياً بنسبة 2.4 %؛ لتصل قيمته المضافة بالأسعار الثابتة إلى نحو 33.2 مليار درهم.

أما بالأسعار الجارية، فقد بلغت القيمة المضافة للقطاع نحو 35.3 مليار درهم، محققة نمواً بنسبة 8.6 %، فيما سجلت أنشطة الخدمات الحكومية نمواً بنسبة 2.9 % بالأسعار الثابتة، و 5.7 % بالأسعار الجارية، كما حقق نشاط التعليم نمواً بنسبة 1.2 % بالأسعار الثابتة، و 1.5 % بالأسعار الجارية.

وأظهرت النتائج أن الأنشطة الاقتصادية الثلاثة الأكبر من حيث المساهمة في الناتج المحلي الحقيقي خلال النصف الأول من 2026 تمثلت في تجارة الجملة والتجزئة بنسبة 20.5 %، والأنشطة المالية والتأمين بنسبة 14.0 %، والأنشطة العقارية بنسبة 11.8 %، تليها أنشطة النقل والتخزين بنسبة 10.7 %.

وحققت تجارة الجملة والتجزئة نمواً بالأسعار الجارية بلغ 2 % وينسجم هذا مع النمو الجاري للتجارة الخارجية التي نمت بنسبة 4 %، مقارنةً بنفس الفترة من العام السابق، فيما تأثر النمو الحقيقي بارتفاع الأسعار؛ الأمر الذي أسهم في تراجع التجارة بنسبة 6 % لتبلغ 96.9 مليار درهم. كما بلغ نشاط النقل والتخزين قيمة مضافة بالأسعار الثابتة بلغت 50.6 مليار درهم وبنسبة

تراجع 7.4 %.

ونما القطاع العقاري بالأسعار الجارية بنسبة 5.4 % محققاً قيمة مضافة بلغت 65.1 مليار مقابل 61.8 مليار لنفس الفترة من عام 2025. وتشير البيانات إلى تراجع القطاع بنسبة 2.5 % بالأسعار الثابتة ومحققاً قيمة مضافة

بلغت 55.8 مليار درهم.

كما بلغت القيمة المضافة لنشاط الصناعة التحويلية بالأسعار الجارية 24.1 مليار درهم وبنسبة نمو 0.5 % في حين بلغت القيمة المضافة الحقيقية 23.7 مليار درهم وبنسبة تراجع بلغت 0.9 %.

المؤشر يتراجع رغم نشاط التداولات واستقرار أسهم الطاقة

مليار درهم لا يوقف خسائر أبو ظبي

إشراق للاستثمار تهبط 4.5 %
وسط تداولات نشطة

السوق يفقد 25 نقطة ويغلق
عند 9783 نقطة

و«طلبات» و«إعمار العقارية»، ما جعله محور النشاط من حيث الكمية. وبلغ مجموع التداولات المعلنة للأسهم الأربعة أكثر من 68 مليون سهم، دون احتساب تداولات «دبي للاستثمار» التي قاربت ستة ملايين سهم. وتعكس هذه الأرقام تركيز جانب من النشاط في مجموعة محددة من الشركات، بينما ظلت القيمة الإجمالية للتعاملات في السوق عند نحو 388 مليون درهم.

اختبار السيولة

تضع نتائج الجلسة سوق دبي المالي أمام اختبار يتعلق بقدرة الأسهم القيادية على استعادة الزخم، في ظل اتساع قائمة المتراجعين ومحدودية الأموال المتداولة. ورغم أن انخفاض المؤشر بنسبة 0.3 % يعد محدوداً من حيث النسبة، فإن تراجع 31 شركة من أصل 51 يعكس ضعفاً أوسع في الأداء العام. وقدمت مكاسب «إعمار العقارية» و«طلبات» بعض التوازن، لكنها لم تمنع المؤشر من إنهاء التعاملات في المنطقة الحمراء.

بين الشركات النشطة. ولا تتضمن بيانات الجلسة معلومات عن تطورات تشغيلية أو إفصاحات جديدة تفسر انخفاض السهم، لذلك يبقى التراجع في إطار حركة التداولات المسجلة.

نشاط خاسر

تصدر سهم «دريك أند سكل» قائمة الأسهم الأكثر تداولاً من حيث الكمية، بعدما تجاوز حجم التعاملات عليه 24 مليون سهم. ورغم تصدره النشاط، أغلق السهم منخفضاً بنسبة 2.9 % عند مستوى 0.272 درهم، مسجلاً أكبر نسبة تراجع بين الأسهم التي وردت تفاصيلها في بيانات الجلسة. ويبرز هذا الأداء الفارق بين كثافة التداول والاتجاه السعري، إذ لا تعني زيادة الكميات بالضرورة وجود طلب قادر على رفع السعر. كما تشير التداولات المرتفعة على السهم إلى استحواذه على اهتمام شريحة من المتعاملين، رغم استمرار الضغوط التي انعكست على سعر الإغلاق. وبالمقارنة مع الأسهم النشطة الأخرى، تجاوزت تداولات «دريك أند سكل» نظيرتها في «ديوا»

كما تعكس القيمة المحدودة للتداولات حالة من الحذر بين المتعاملين، دون أن تكشف البيانات المتاحة عن أسباب محددة لهذا السلوك أو اتجاه المستثمرين خلال الجلسات المقبلة.

إعمار تتماسك

خالف سهم «إعمار العقارية» الاتجاه العام للسوق، بعدما ارتفع بنسبة 0.3 % ليغلق عند 11.50 درهم، وسط تداولات قاربت 12 مليون سهم. وجاءت مكاسب السهم في وقت تعرض فيه المؤشر العام للانخفاض، ما جعله من الأسهم البارزة التي تمكنت من الحفاظ على اتجاه إيجابي خلال الجلسة. كما ارتفع سهم «طلبات» بنسبة 0.5 %، ليغلق عند مستوى 1.110 درهم، مع تداولات تجاوزت 15 مليون سهم. ويعكس أداء السهمين وجود طلب انتقائي على بعض الشركات، رغم غلبة التراجعات على السوق بصورة عامة. وفي المقابل، استقر سهم «دبي للاستثمار» عند مستوى 3.71 درهم، دون تغيير عن إغلاقه السابق، وسط تداولات قاربت ستة ملايين سهم.

ويشير استقرار السهم إلى توازن نسبي بين عمليات الشراء والبيع عند مستوى الإغلاق، بخلاف الأسهم التي شهدت تغيرات سريعة خلال الجلسة. وتبرز هذه التحركات تفاوت أداء الشركات داخل السوق، إذ استطاعت بعض الأسهم تحقيق مكاسب محدودة أو الحفاظ على أسعارها، رغم تراجع المؤشر واتساع قائمة الخاسرين.

ضغوط ديوا

سجل سهم «ديوا» انخفاضاً بنسبة 1.9 %، ليغلق عند مستوى 2.65 درهم، وسط تداولات تجاوزت 17 مليون سهم. وجاء تراجع السهم ضمن التحركات السلبية البارزة في الجلسة، مع تسجيله نشاطاً ملحوظاً من حيث عدد الأسهم المتداولة. ويكتسب أداء الشركة أهمية بالنظر إلى حضورها في سوق دبي المالي، إذ تشكل تحركات الأسهم القيادية أحد العوامل المؤثرة في اتجاه المؤشرات. كما يعكس تراجع السهم بالتزامن مع ارتفاع حجم التداول عليه نسبياً أن النشاط لا يرتبط دائماً بارتفاع الأسعار، فقد تصاحب عمليات البيع تداولات نشطة تدفع السهم إلى مستويات أقل. وفي الوقت الذي حققت فيه «إعمار العقارية» و«طلبات» مكاسب محدودة، لم يتمكن سهم «ديوا» من مجاراة هذا الأداء، ما أضاف إلى التباين

أكثر الشركات انخفاضاً

الشركة	2026/10/16	2026/10/19	التغير
1 أسمنت الفجيرة	0.42	0.40	(5.00%)
2 إشراق للاستثمار	0.60	0.58	(4.47%)
3 بنك الاستثمار	0.03	0.03	(3.85%)
4 مجموعة إي إس جي	13.20	12.76	(3.33%)
5 عنان للاستثمار القابضة	1.04	1.01	(2.88%)
6 مجموعة تو بوينت زيرو	2.12	2.06	(2.83%)
7 أوراسكوم	60.50	59.10	(2.31%)
8 ألفا داتا	1.39	1.36	(2.16%)
9 أمريكانا للمطاعم	2.45	2.40	(2.04%)
10 أجيليتي جلوبيال بي إل سي	1.48	1.45	(2.03%)

البنوك تحد من الخسائر والسيولة ترتفع إلى 377 مليون ريال

بورصة قطر تتماسك رغم تراجع القطاعات

تشهد تراجعاً في عدد كبير من الشركات.

اتجاهات السوق

تظهر نتائج الجلسة أن بورصة قطر حافظت على قدر من التماسك رغم الضغوط القطاعية، مستفيدة من ارتفاع الأسهم المصرفية وتدفق سيولة أكبر من الجلسة السابقة. لكن اتساع قائمة الأسهم الخاسرة وتراجع أحجام التداول يشيران إلى استمرار الحذر لدى شريحة من المتعاملين، وعدم تحول النشاط الشرائي إلى موجة صعود تشمل غالبية الشركات. ومن المرجح أن يظل اتجاه المؤشر مرتبطاً بأداء الأسهم القيادية، ومدى قدرة القطاعات المتراجعة على استعادة توازنها خلال الجلسات المقبلة.

صعد بنسبة 2.29 %، مساهماً في تعزيز أداء القطاع المصرفي. واستحوذ سهم «قطر الوطني» على أعلى قيمة تداولات خلال الجلسة بنحو 61.95 مليون ريال، بما يعادل نحو 16.4 % من إجمالي السيولة المتداولة في السوق. وفي المقابل، تصدر سهم «الخليج الدولية» النشاط من حيث حجم التداولات بنحو 24.53 مليون سهم، مستحوذاً على قرابة 14.8 % من إجمالي الأسهم المتداولة. وتكشف هذه الأرقام عن اختلاف مراكز النشاط بين الأسهم، إذ تصدرت مؤسسة مصرفية كبرى التعاملات من حيث القيمة، بينما تركزت أكبر كمية تداولات في سهم آخر. كما توضح مكاسب قطر الوطني الدور الذي يمكن أن تؤديه الأسهم القيادية في حماية المؤشرات من انخفاضات أشد، خصوصاً خلال الجلسات التي

أسهم مؤثرة أن يحد من خسائر المؤشر العام حتى عندما تتراجع غالبية الأسهم المتداولة. وشهدت الجلسة انخفاض أسعار 39 سهماً، مقابل ارتفاع 11 سهماً، بينما استقرت أسعار ستة أسهم دون تغيير، ما يوضح أن التحسن النسبي للمؤشر لم يكن مصحوباً بارتفاع واسع النطاق في السوق.

سيولة مرتفعة

ارتفعت قيمة التداولات إلى 377.64 مليون ريال، مقارنة مع 321.07 مليون ريال في جلسة الأحد، بزيادة بلغت نحو 56.57 مليون ريال، تعادل 17.6 %، في مؤشر على ارتفاع القيمة الإجمالية للصفقات المنفذة. وفي المقابل، تراجعت أحجام التداول إلى 165.24 مليون سهم، مقابل 174.43 مليون سهم في الجلسة السابقة، بانخفاض بلغ نحو 9.19 ملايين سهم، أو ما يعادل 5.3 %.

كما انخفض عدد الصفقات المنفذة بصورة طفيفة إلى 30.39 ألف صفقة، مقارنة مع 30.46 ألف صفقة خلال الجلسة السابقة.

ويعكس ارتفاع قيمة التعاملات بالتزامن مع انخفاض عدد الأسهم المتداولة تغيراً في طبيعة النشاط، مع زيادة متوسط القيمة المتداولة للسهم، دون أن يعني ذلك بالضرورة تحسناً عاماً في الطلب.

وقد يرتبط هذا التفاوت بتركز السيولة في أسهم مرتفعة السعر أو ذات أوزان سوقية كبيرة، وهو ما يجعل توزيع التداولات بين الشركات عاملاً مهماً لفهم اتجاه السوق.

وتكتسب هذه المؤشرات أهمية خاصة عند تقييم قوة الحركة السعريّة، إذ إن زيادة السيولة وحدها لا تكفي للحكم على اتجاه المستثمرين ما لم تقرأ إلى جانب اتساع المكاسب والخسائر وأحجام التداول.

تحركات الأسهم

تصدر «صندوق المؤشر» قائمة التراجعات بانخفاض نسبته 7.18 %، في حين جاء سهم «قطر الوطني» في مقدمة الأسهم المرتفعة بعدما

انخفض المؤشر العام لبورصة قطر بنسبة 0.01 %، فاقداً 0.91 نقطة، ليغلق عند مستوى 8632.66 نقطة، مقارنة بإغلاق الأحد، في تراجع محدود يعكس تقارب تأثير القوى الشرائية والبيعية على الأسهم ذات الأوزان المؤثرة. وتراجعت خمسة قطاعات خلال الجلسة، تصدرها قطاع النقل بانخفاض بلغ 2.15 %، فيما ارتفع قطاعان، بقيادة البنوك والخدمات المالية الذي سجل مكاسب بنسبة 0.93 %.

ويشير هذا التباين إلى أن أداء الشركات المصرفية أسهم في امتصاص جانب من الضغوط التي تعرضت لها السوق، رغم اتساع نطاق التراجعات على مستوى القطاعات والأسهم.

كما يعكس الإغلاق شبه المستقر للمؤشر أهمية الأوزان النسبية للشركات الكبرى، إذ يمكن لارتفاع

أنهت بورصة قطر تعاملات الاثنين على انخفاض هامشي، بعدما نجحت مكاسب قطاع البنوك والخدمات المالية في تقليص الضغوط الناتجة عن تراجع غالبية القطاعات، وسط تحسن ملحوظ في قيمة السيولة المتداولة مقارنة بالجلسة السابقة. ورغم محدودية خسائر المؤشر العام، فإن حركة الأسهم كشفت عن ضغوط بيعية واسعة، مع انخفاض أسعار 39 شركة مقابل ارتفاع 11 شركة فقط، ما يعكس تفاوتاً بين أداء المؤشر واتجاه غالبية الأسهم المدرجة. وشهدت الجلسة نشاطاً لافتاً على سهم بنك قطر الوطني، الذي تصدر قائمة الأسهم الراجعة والنشاط من حيث القيمة، وأسهم في دعم القطاع المصرفي، بينما سجل قطاع النقل أكبر تراجع بين القطاعات، في جلسة اتسمت بارتفاع قيمة التعاملات وانخفاض الكميات المتداولة.

أكثر الشركات انخفاضاً

الشركة	2026/10/18	2026/10/19	التغير
1 إنماء القابضة	2.128	2.011	(5.50%)
2 الخليج الدولية	1.450	1.380	(4.83%)
3 الدوحة	2.969	2.854	(3.87%)
4 ناقلات	3.680	3.569	(3.02%)
5 الطبية	1.219	1.183	(2.95%)
6 الرعاية	4.939	4.795	(2.92%)
7 السلام	0.679	0.660	(2.80%)
8 مسيعيد	0.870	0.846	(2.76%)
9 للبرة	11.680	11.360	(2.74%)
10 إزدان القابضة	0.721	0.702	(2.64%)

المؤشر يتراجع 21 نقطة رغم النشاط الملحوظ للسيولة

49 مليون ريال تتداولها بورصة مسقط

1

السوق العُماني ينهي التعاملات عند مستوى 7634.86 نقطة

2

المؤشر يفقد 21.3 نقطة بنسبة انخفاض تقارب 0.28 %

إلى جانب توزيع السيولة على القطاعات، من العناصر المهمة لفهم اتجاه السوق بصورة أكثر تفصيلاً. كما أن مقارنة قيمة التداولات البالغة أكثر من 49 مليون ريال بمتوسطات الجلسات السابقة ستساعد في تحديد طبيعة النشاط المسجل، وما إذا كان يمثل تغييراً استثنائياً في مستويات التعامل. وبين تراجع المؤشر وتجاوز التداولات حاجز 49 مليون ريال، أنهت بورصة مسقط جلسة الاثنين بنتيجة تجمع بين خسارة سعرية محدودة وقيمة تعاملات كبيرة، في انتظار بيانات أكثر تفصيلاً تكشف القطاعات والأسهم التي رسمت اتجاه السوق.

التفصيلية الخاصة بأداء القطاعات والأسهم القيادية. ويظل التمييز بين حجم التداول واتجاه الأسعار ضرورياً لقراءة الجلسة بصورة دقيقة، لأن ارتفاع النشاط قد يحدث في الأسواق الصاعدة والهابطة على السواء.

ترقب الأداء

تضع خسارة المؤشر 21.3 نقطة مستوى 7634.86 نقطة في صدارة الأرقام التي يمكن متابعة تطورها خلال الجلسات المقبلة، لمعرفة ما إذا كان الانخفاض محدوداً بجلسة واحدة أو بداية لتحرك أوسع. وستكون حركة الأسهم ذات الأوزان المؤثرة،

تتضمن البيانات المتاحة تفاصيل عن عدد الأسهم المرتفعة والمنخفضة أو القطاعات التي قادت التراجع، ما يحول دون تحديد المصادر الرئيسية للضغوط خلال الجلسة.

سيولة مرتفعة

تجاوزت قيمة التداولات في بورصة مسقط 49 مليون ريال عُماني، وهو الرقم الأبرز في البيانات المعلنة عن تعاملات الاثنين. وتكتسب هذه القيمة أهمية عند مقارنتها باتجاه المؤشر، إذ انتهت الجلسة بانخفاض رغم حجم الأموال التي جرى تداولها. ولا يعني ارتفاع قيمة التعاملات بالضرورة صعود السوق، لأن التداولات تشمل عمليات شراء وبيع تنفذ عند مستويات سعرية مختلفة، وقد تتزامن مع تراجع الأسهم المؤثرة في المؤشر. كما أن تقييم ما إذا كانت السيولة قد ارتفعت أو انخفضت مقارنة بالجلسة السابقة يتطلب معرفة قيمة التداولات في تلك الجلسة، وهي بيانات لم ترد في المعلومات المتاحة. ويتبقى طبيعة توزيع السيولة بين الشركات والقطاعات عاملاً مهماً في تفسير أثرها على حركة المؤشر، خصوصاً إذا تركّز جانب كبير من التعاملات في عدد محدود من الأسهم.

قراءة الأرقام

تكشف نتائج الجلسة عن ثلاثة مؤشرات أساسية، أولها استقرار المؤشر عند مستوى 7634.86 نقطة، وثانيها تسجيل انخفاض بمقدار 21.3 نقطة، وثالثها تجاوز قيمة التداولات حاجز 49 مليون ريال. وتشير هذه المعطيات إلى أن السوق شهدت نشاطاً مالياً ملحوظاً من حيث القيمة المطلقة، بالتزامن مع خسارة محدودة للمؤشر العام. لكن الأرقام لا تكفي وحدها لتحديد اتجاه المستثمرين أو طبيعة العمليات التي شكلت الجزء الأكبر من التداولات. كما لا يمكن الجزم بأن التراجع جاء نتيجة ضغوط على قطاع بعينه، في غياب البيانات

أغلق المؤشر العام لبورصة مسقط عند مستوى 7634.86 نقطة، منخفضاً بمقدار 21.3 نقطة عن الجلسة السابقة، في حركة الأوزان النسبية للأسهم المدرجة في المؤشر. وباحتساب نسبة التغير، بلغت خسائر المؤشر نحو 0.28 %، وهي نسبة محدودة مقارنة بمستواه السابق، لكنها أبقت السوق في نطاق التراجع مع نهاية التعاملات. ويعكس انخفاض المؤشر محصلة أداء الأسهم المؤثرة في احتسابه، دون أن تعني هذه النتيجة بالضرورة تراجع جميع الشركات المدرجة. ولم

أنهت بورصة مسقط تعاملات الاثنين على انخفاض في مؤشرها العام، رغم تجاوز قيمة التداولات 49 مليون ريال عُماني، في جلسة شهدت تراجع المؤشر بمقدار 21.3 نقطة، ليغلق عند مستوى 7634.86 نقطة. وتعكس هذه النتائج تبايناً بين حجم النشاط المالي واتجاه السوق، إذ لم تمنع السيولة المتداولة المؤشر من إنهاء الجلسة في المنطقة الحمراء. وبلغت نسبة الانخفاض نحو 0.28 % مقارنة بمستوى الإغلاق السابق البالغ نحو 7656.16 نقطة، لتسجل السوق خسارة محدودة نسبياً من حيث النقاط، وسط تداولات تجاوزت قيمتها 49 مليون ريال.

أكثر الشركات انخفاضاً				
الشركة	2026/10/18	2026/10/19	التغير	
1 بنك مسقط	0.435	0.424	2.53 (%)	
2 ريسوت للإسمنت	0.179	0.176	1.68 (%)	
3 بنك عمان العربي	0.290	0.286	1.38 (%)	
4 الشرقية للاستثمار	0.103	0.102	0.97 (%)	
5 اسيايد	0.226	0.224	0.89 (%)	
6 أوكيو للاستكشاف والإنتاج	0.495	0.491	0.81 (%)	
7 أوكيو للصناعات الأساسية	0.255	0.253	0.78 (%)	
8 صناعة الكابلات العمانية	3.445	3.420	0.73 (%)	
9 النهضة للخدمات	0.276	0.274	0.72 (%)	
10 ظفار الدولية للتنمية	0.289	0.287	0.69 (%)	

عقارات السيف تخالف موجة الهبوط بقفزة تتجاوز 7 %

ضغوط البنوك والألمنيوم تهبط ببورصة البحرين

1

المؤشر يفقد 0.17 % ويغلق عند مستوى 1863 نقطة

2

ألمنيوم البحرين يتصدر الخاسرين وبيت التمويل يتراجع 0.81 %

السهم، رغم انخفاضه بنسبة 0.22 % خلال الجلسة. واستحوذ السهمان مجتمعين على نحو 755.11 ألف سهم من التداولات، بما يعادل قرابة 54 % من إجمالي الكمية المعلنة للسوق، وفق الأرقام التقريبية. ويبرز هذا التركيز الدور الذي لعبته الأسهم المصرفية في حركة التعاملات، حتى مع تراجع أسعار بعض المؤسسات المالية. كما يوضح أن النشاط المرتفع على سهم معين لا يعني بالضرورة صعود سعره، إذ قد تتزامن زيادة الكميات مع ضغوط بيعية تؤدي إلى انخفاضه.

هل تكسر الأسهم العقارية الجمود؟

تكشف جلسة الاثنين عن سوق شهدت تراجعاً محدوداً في مؤشرها، مقابل صعود استثنائي لسهم عقارات السيف، في ظل تداولات منخفضة القيمة وتراجع عدد من الشركات القيادية. وتبقى قدرة البورصة على استعادة التوازن مرتبطة باتساع النشاط الشرائي خارج نطاق الأسهم الفردية، وتحسن أداء القطاعات التي ضغطت على المؤشر.

أما استمرار تركّز السيولة في عدد محدود من الشركات، فقد يقيي حركة السوق عرضة للتفاوت بين الأسهم، دون ظهور اتجاه صعودي شامل. وبذلك تختتم بورصة البحرين الجلسة على خسارة طفيفة، لكن أبرز أحداثها لم يكن تراجع المؤشر، وإنما التفاعل القوي مع صفقة ملكية أعادت سهم عقارات السيف إلى واجهة التداولات.

وجاء الصعود بعد إعلان موافقة الجمعية العمومية غير العادية للشركة على بيع 7 ملايين و686 ألفاً و892 سهماً قائماً، تمثل 1.67 % من رأس المال المصدر، إلى شركة «سيف إكوتي غروث إنفستمنت».

وشكل الإعلان تطوراً بارزاً في تداولات الاثنين، مع تفاعل السهم بصورة إيجابية مع قرار المساهمين المتعلق بنقل الحصة.

ولا تعني الموافقة على بيع الأسهم القائمة بالضرورة زيادة رأس مال الشركة أو دخول حصيلة البيع إلى خزائنها، إذ يتعلق القرار بنقل ملكية حصة محددة وفق التفاصيل المعلنة.

وعكس ارتفاع السهم حساسية التداولات للأخبار المتعلقة بهيكل الملكية والصفقات، خصوصاً عندما تأتي هذه التطورات في جلسة تتسم بضعف النشاط العام.

لكن البيانات المتاحة لا تحدد القيمة المالية لعملية البيع أو موعد إتمام نقل الملكية، ما يبقي التقييم النهائي لأثرها الاقتصادي مرتبطاً بمعلومات إضافية.

نشاط مصرفي

تصدر سهم «بنك السلام» قائمة الأسهم الأكثر نشاطاً من حيث الكمية، بعدما بلغ حجم التداول عليه نحو 423.88 ألف سهم، عند سعر 0.214 دينار بحريني للسهم.

وجاء سهم «بنك جي إف إتش» ثانياً بتداولات بلغت 331.23 ألف سهم، عند سعر 0.459 دولار

خسائر قيادية

تصدر سهم «الألمنيوم البحرين» قائمة الأسهم الأكثر انخفاضاً، بعدما فقد 1.14 % من قيمته، مسجلاً أكبر تراجع بين الأسهم المذكورة في نتائج الجلسة. وجاء سهم «إيه بي إم تيرمينالز البحرين» في المرتبة التالية بانخفاض 0.83 %، ما يعكس امتداد الضغوط إلى أنشطة تشغيل الموانئ والخدمات المرتبطة بها.

وفي القطاع المالي، تراجع سهم «بيت التمويل الكويتي» بنسبة 0.81 %، بينما انخفض سهم «بنك جي إف إتش» بنسبة 0.22 %، وفقد سهم «بنك البحرين والكويت» نحو 0.18 %.

وتوضح هذه التحركات أن الضغوط لم تتركز في شركة واحدة، وإنما امتدت إلى مؤسسات تعمل في قطاعات مختلفة، مع حضور واضح للأسهم المصرفية ضمن قائمة المتراجعين.

ويكتسب تراجع الأسهم المالية أهمية خاصة بالنظر إلى دور القطاع في تشكيل اتجاهات البورصة، إذ تؤثر تحركات الشركات المصرفية في قرارات المستثمرين وتوزيع السيولة.

وفي الوقت نفسه، يعكس انخفاض سهم الألمنيوم البحرين مساهمة قطاع المواد الأساسية في الضغط على المؤشر، بينما أضاف تراجع الشركة المشغلة للموانئ ضغوطاً من قطاع الصناعات.

ولم تتضمن بيانات الجلسة أسباباً تشغيلية محددة وراء انخفاض هذه الأسهم، ما يجعل ربط التراجعات بتطورات مالية أو اقتصادية بعينها أمراً غير محسوم.

قفزة عقارية

خالف سهم «عقارات السيف» الاتجاه العام للسوق، مسجلاً ارتفاعاً بنسبة 7.69 %، ليكون السهم الوحيد المرتفع وفق البيانات الواردة عن الجلسة.

أكثر الشركات ارتفاعاً				
الشركة	2026/10/18	2026/10/19	التغير	
1 عقارات السيف	0.130	0.140	7.69 (%)	

أكثر الشركات انخفاضاً				
الشركة	2026/10/18	2026/10/19	التغير	
1 ألبا	0.787	0.778	1.14 (%)	
2 إي بي إم تيرمينالز	0.842	0.835	0.83 (%)	
3 بنك جي إف إتش	0.460	0.459	0.22 (%)	
4 البحرين والكويت	0.560	0.559	0.18 (%)	

اضطرابات الشارع الفرنسي تضغط على الأسهم الأوروبية وتربك المستثمرين

بورصة باريس تخسر 95 نقطة وسط الاحتجاجات

1

كاك الفرنسي يتراجع 1.2 % مسجلاً أكبر خسائر البورصات الأوروبية

2

داكس الألماني يفقد 183 نقطة ومؤشر لندن يتراجع 0.6 %

قوية بشأن الإنتاج والنمو.

اختبار الأرباح

وتترقب الأسواق الأوروبية أسبوعاً حافلاً بإعلانات نتائج الأعمال، التي ستوفر للمستثمرين صورة أوضح عن أداء الشركات في ظل التحديات الاقتصادية الحالية. وستكون قدرة المؤسسات على الحفاظ على هوامش الربحية والسيطرة على التكاليف من أبرز العوامل المؤثرة في حركة الأسهم، خصوصاً مع استمرار الضغوط على المستهلكين وتفاوت مستويات الطلب بين القطاعات.

كما تكتسب توقعات إدارات الشركات للفترات المقبلة أهمية خاصة، لأنها قد تكشف مدى تأثير تباطؤ النشاط الاقتصادي على خطط الاستثمار والتوظيف والتوسع.

وتبقى السوق الفرنسية تحت المراقبة مع استمرار تداعيات الاحتجاجات، إذ قد يؤدي احتواء الاضطرابات إلى تخفيف الضغوط النفسية على المستثمرين، بينما قد يفاقم استمرارها حالة الحذر.



تراجعت الأسهم الأوروبية خلال تعاملات الاثنين، بقيادة البورصة الفرنسية التي تصدرت قائمة الخسائر، متأثرة بموجة احتجاجات عنيفة اجتاحت البلاد خلال عطلة نهاية الأسبوع، في وقت تتزايد فيه المخاوف بشأن تباطؤ النمو الاقتصادي وارتفاع مستويات الدين العام في ثاني أكبر اقتصاد بمنطقة اليورو. وجاءت الضغوط البيعية بالتزامن مع حالة من الحذر تسيطر على المستثمرين قبل أسبوع حافل بإعلانات نتائج أعمال الشركات، وسط ترقب لتأثير الاضطرابات السياسية والاجتماعية على ثقة الأسواق وأفاق النشاط الاقتصادي. وامتدت التراجعات إلى البورصات الألمانية والبريطانية والإسبانية، فيما تعرضت أسهم المصارف لضغوط ملحوظة، عكست مخاوف المستثمرين من تداعيات البيئة الاقتصادية غير المستقرة على أرباح المؤسسات المالية.

خسائر باريس

وانخفض مؤشر «كاك 40» الفرنسي بنسبة 1.2 %، فاقداً نحو 95 نقطة ليصل إلى 7860 نقطة، وفق بيانات التداول المسجلة عند الساعة 10:29 صباحاً بتوقيت مكة المكرمة، متصدراً بذلك خسائر المؤشرات الأوروبية الرئيسية.

وجاء التراجع عقب احتجاجات واسعة شهدتها مدن فرنسية خلال عطلة نهاية الأسبوع، احتجاجاً على ارتفاع الأسعار وتدهور الخدمات العامة، وتخللتها أعمال عنف وصفت بأنها من الأسوأ منذ سنوات، ما أثار مخاوف بشأن استمرار الاضطرابات وانعكاساتها على النشاط الاقتصادي.

وتواجه فرنسا تحديات متزامنة تشمل ضعف النمو وارتفاع الديونية العامة والضغط المعيشية، وهي عوامل تزيد حساسية الأسواق تجاه التطورات الداخلية، خصوصاً عندما ترتبط باحتمالات تعطل الأعمال أو تراجع الإنفاق الاستهلاكي.

وتؤثر الاحتجاجات في معنويات المستثمرين من خلال زيادة درجة عدم

عوامل ترسم مسار البورصات

يتوقف اتجاه الأسهم الأوروبية خلال الجلسات المقبلة على تطورات الاحتجاجات الفرنسية، ونتائج أعمال الشركات، وأداء القطاع المصرفي، ومستوى الثقة في آفاق النمو الاقتصادي.

وقد تسهم النتائج المالية القوية وهدوء التوترات الاجتماعية في استعادة جزء من خسائر الأسواق، بينما قد يؤدي استمرار الاضطرابات وظهور مؤشرات ضعف في الأرباح إلى تجدد الضغوط البيعية.

وفي ظل هذه المعطيات، تواجه البورصات الأوروبية اختباراً لقدرتها على تجاوز المخاطر السياسية والاقتصادية، مع بقاء المستثمرين أكثر انتقائية في اختيار الأسهم، وتركيزهم على الشركات التي تتمتع بمراكز مالية قوية وقدرة على تحقيق النمو رغم تقلبات الأسواق.

«فوتسي 100» البريطاني بنسبة 0.60 %، فاقداً 67 نقطة ليسجل 10814 نقطة. وتعكس هذه التحركات حالة الحذر التي تسود أسواق الأسهم الأوروبية، مع تدخل المخاطر السياسية وتوقعات النمو ونتائج أعمال الشركات، رغم اختلاف طبيعة القطاعات المهيمنة على كل بورصة.

وعلى مستوى الأسهم الفردية، خالف سهم شركة «موي» النرويجية الاتجاه العام، مرتفعاً بنسبة 4.1 %، بعدما أعلنت الشركة، المتخصصة في إنتاج سمك السلمون، تسجيل مستوى قياسي لإنتاجها خلال الربع الثالث.

ويبرز هذا الأداء قدرة النتائج التشغيلية الإيجابية على دعم بعض الأسهم بصورة مستقلة عن الاتجاه العام للأسواق، خصوصاً عندما تقدم الشركات مؤشرات

الاقتصادية والسياسية. وتزداد أهمية هذه التحركات مع اقتراب إعلان نتائج الشركات، إذ يبحث المستثمرون عن مؤشرات بشأن اتجاه الأرباح ومستويات السيولة وجودة الأصول، ومدى قدرة المؤسسات المالية على مواجهة بيئة اقتصادية تتسم بتباطؤ النمو وارتفاع الضغوط التشغيلية.

تراجع جماعي

وامتدت الخسائر إلى المؤشرات الأوروبية الكبرى، إذ انخفض مؤشر «ستوكس يوروب 600» بنسبة 0.65 %، فاقداً أربع نقاط ليصل إلى 640 نقطة، في مؤشر على اتساع نطاق الضغوط البيعية عبر الأسواق. كما تراجع مؤشر «داكس» الألماني بنسبة 0.70 %، بخسارة بلغت 183 نقطة إلى مستوى 25438 نقطة، فيما هبط مؤشر

0.9 %، متأثراً بالوزن الكبير للمصارف ضمن مكوناته، ما يعكس انتقال موجة الحذر إلى أسواق أخرى خارج فرنسا. وتتأثر أسهم البنوك عادة بتوقعات النشاط الاقتصادي، نظراً إلى ارتباط أرباحها بالطلب على الائتمان وجودة القروض وقدرة الشركات والأفراد على الوفاء بالتزاماتهم المالية.

وقد يؤدي ضعف النمو إلى تباطؤ الإقراض، بينما ترفع الضغوط الاقتصادية احتمالات زيادة المخصصات لمواجهة مخاطر التعثر، وهو ما يجعل المستثمرين أكثر تحفظاً عند تقييم القطاع.

وفي المقابل، لا تعني التراجعات اليومية بالضرورة حدوث تدهور فعلي في المراكز المالية للمصارف، لكنها تعكس إعادة تسعير المخاطر في ضوء التطورات

اليقين بشأن استقرار البيئة الاقتصادية، حتى وإن لم تظهر انعكاساتها المباشرة على نتائج الشركات بصورة فورية.

كما قد تدفع المخاوف من استمرار التوترات بعض المستثمرين إلى تقليص انكشافهم على الأسهم الفرنسية مؤقتاً، لحين اتضاح قدرة السلطات على احتواء الاضطرابات واستعادة الثقة.

ضغوط مصرفية

وكان القطاع المصرفي الأكثر تضرراً خلال التعاملات، بعدما تراجعت أسهم البنوك الأوروبية بنسبة 1.4 %، في أداء يعكس حساسية المؤسسات المالية تجاه المخاطر الاقتصادية وتوقعات النمو.

وامتدت الضغوط إلى السوق الإسبانية، حيث انخفض المؤشر الرئيسي بنسبة

بورصة طوكيو تقلص خسائرها وسط ترقب أرباح الشركات

أسهم التكنولوجيا تسحب نيكبي إلى التراجع

1

المؤشر الياباني يفقد 0.62 % بعد هبوط مبكر تجاوز 2%

2

توبكس يخالف الاتجاه ويرتفع رغم ضغوط شركات الرقاقات



وجاءت هذه التحركات عقب جلسة ضعيفة في وول ستريت يوم الجمعة، تعرضت خلالها الشركات المرتبطة بالنكباء الاصطناعي والرقائق الإلكترونية لخسائر، مع عودة التساؤلات بشأن ارتفاع تقييماها مقارنة بالأرباح المتوقعة.

ويخشى المستثمرون أن يؤدي أي تباطؤ في العوائد المرتبطة بالإنفاق التكنولوجي الضخم إلى إعادة تسعير أسهم الشركات التي أسفدت من طرفة النكباء الاصطناعي خلال الفترة الماضية.

تحول السيولة

قالت ماتي ساوادا، خبيرة الأسهم لدى «نومورا للأوراق المالية»، إن الأسواق تنتظر نتائج أعمال شركات رئيسية، من بينها «ميتا بلاتفورمز» الأميركية و«ديسكو» اليابانية، بحثاً عن مؤشرات تؤكد قدرة الاستثمارات في النكباء الاصطناعي على تحقيق عوائد تجارية ملموسة.

وأوضحت أن المستثمرين يعيدون توزيع أموالهم بين القطاعات، مع انتقال جزء من السيولة من أسهم النكباء الاصطناعي وأشباه الموصلات إلى الشركات الاستهلاكية والأنشطة الدفاعية، الأقل تعرضاً لتقلبات الإنفاق التكنولوجي.

ويعكس هذا التحول تراجع الاستعداد لتحمل المخاطر المرتبطة بتقييمات مرتفعة، خصوصاً في غياب نتائج مالية قادرة على تبرير الأسعار الحالية للأسهم.

وتكتسب إعلانات الأرباح المرتقبة أهمية مضاعفة، لأنها ستكشف مدى انعكاس الاستثمارات الضخمة في مراكز البيانات والرقائق والبنية التحتية الرقمية على إيرادات الشركات وربحياتها.

وفي الوقت نفسه، قال محافظ بنك اليابان كازو أويدا إن التضخم الأساسي أصبح قريباً جداً من هدف البنك البالغ 2 %، مؤكداً أهمية ترسيخ

تراجعت بورصة طوكيو في ختام تعاملات الاثنين، بعدما أعادت المخاوف بشأن المبالغة في تقييم شركات النكباء الاصطناعي وأشباه الموصلات الضغوط إلى الأسهم اليابانية، في امتداد لموجة الحذر التي اجتاحت الأسواق الأميركية نهاية الأسبوع الماضي. ورغم أن مؤشر نيكبي نجح في تقليص خسائره الحادة خلال الجلسة، فإن المستثمرين ظلوا مترددين في زيادة انكشافهم على أسهم التكنولوجيا قبل صدور نتائج مالية مرتقبة لشركات كبرى في اليابان والولايات المتحدة.

وتزامنت هذه التطورات مع تصريحات لمحافظ بنك اليابان بشأن اقتراب التضخم من المستوى المستهدف، ما أضاف السياسة النقدية إلى قائمة العوامل التي تتحكم في قرارات المستثمرين، إلى جانب تقلبات النفط وتحولات السيولة بين القطاعات.

تراجع نيكبي

أغلق مؤشر «نيكي» منخفضاً بنسبة 0.62 % عند 64916.70 نقطة، بعدما تجاوزت خسائره 2 % في وقت سابق من التعاملات، قبل أن تساعد عمليات الشراء الانتقائية على الحد من التراجع مع اقتراب نهاية الجلسة.

وفي المقابل، ارتفع مؤشر «توبكس» الأوسع نطاقاً بنسبة 0.04 % إلى 4067.48 نقطة، في إشارة إلى أن الضغوط لم تشمل السوق اليابانية بأكملها، وإنما تركزت في مجموعة من الأسهم المؤثرة في حركة المؤشر الرئيسي.

وكشفت بيانات التداول عن ارتفاع 111 سهماً ضمن مكونات نيكبي، مقابل انخفاض 108 أسهم واستقرار ستة أسهم، ما يعكس حالة من التوازن النسبي بين الراجحين والخاسرين، رغم الإغراق السلبي للمؤشر.

المستثمرين بعد موجة التراجع الأخيرة.

وقد تساعد الأرباح القوية والتوقعات التشغيلية الإيجابية على تهدئة المخاوف بشأن الإنفاق على النكباء الاصطناعي، بينما قد تؤدي النتائج المخيبة إلى استمرار انتقال السيولة نحو القطاعات الأقل مستهدفاً.

وتبقى تصريحات بنك اليابان وتطورات أسعار الطاقة عاملين إضافيين في تحديد اتجاه السوق، خصوصاً مع اقتراب التضخم من المستوى المستهدف.

وبين ضغوط أسهم الرقاقات ومكاسب الشركات الاستهلاكية والخدمية، تكشف جلسة الاثنين عن سوق تعيد ترتيب أولوياتها الاستثمارية، بدلاً من موجة بيع شاملة، فيما ستكون نتائج الأعمال المقبلة الفيصل في تحديد قدرة نيكبي على تجاوز خسائره واستعادة زخمه السعودي.

«شيفت» المتخصصة في اختبار البرمجيات بنسبة 5.48 %.

وصعد سهم شركة الاستشارات «بايكارنت» بنسبة 5.35 %، مسجلاً مستوى إغلاق قياسياً، في دليل على استمرار فرص الصعود الانتقائية رغم الضغوط التي تواجه المؤشر الرئيسي.

ويبرز هذا التباين اختلاف استجابة المستثمرين للتطورات الاقتصادية، إذ تتراجع بعض الأسهم بفعل المخاوف المرتبطة بالنمو والتقييمات، بينما تستفيد شركات أخرى من توقعات أكثر إيجابية لأنشطتها.

أرباح التكنولوجيا أمام اختبار حاسم

تدخل الأسهم اليابانية مرحلة مهمة مع اقتراب إعلان نتائج شركات التكنولوجيا الكبرى، التي ستحدد مدى قدرة القطاع على استعادة ثقة

استقرار الأسعار حول هذا المستوى.

وتأتي تصريحاته بعد ارتفاع حاد لأسعار النفط خلال الأسبوع الماضي، أثار مخاوف من تجدد الضغوط التضخمية وزيادة احتمالات تشديد السياسات النقدية، بما قد يرفع تكاليف التمويل ويؤثر في تقييمات الأسهم.

تفاوت الأسهم

على مستوى الشركات، تصدرت «تايبو يودن» الخسائر بانخفاض 4.85 %، تلتها «تريند مايكرو» المتخصصة في الأمن السيبراني بتراجع 4.21 %، ثم «ميركاري» العاملة في التجارة الإلكترونية بخسارة بلغت 3.95 %.

وفي الاتجاه المقابل، قفز سهم شركة الإنتاج السينمائي «توهو» بنسبة 7.04 %، محققاً أكبر مكسب يومي منذ يوليو 2025، فيما ارتفعت

قفزة قياسية في النقل الحضري ونمو حركة الشحن

قطارات السعودية تنقل 156 مليون راكب

ركاب المدن يقفزون 368 %
إلى 145.4 مليون خلال عام

قطار الحرمين يستحوذ على 76 %
من مسافات الركاب المقطوعة



سجل قطاع السكك الحديدية في السعودية توسعا كبيرا خلال عام 2025، بعدما قفز عدد ركاب القطارات داخل المدن بنسبة 368%، في تحول لافت يعكس تنامي استخدام النقل الجماعي بالسكك الحديدية. وأظهرت بيانات الهيئة العامة للإحصاء ارتفاع إجمالي الركاب داخل المدن وبينها إلى نحو 156.4 مليون راكب، مقارنة مع 42.7 مليوناً خلال 2024، بنمو بلغ 266.5%. ولم يقتصر التحسن على نقل الركاب، إذ سجلت حركة الشحن بالقطارات زيادة في الكميات والأداء التشغيلي، مدعومة بنقل المواد التعدينية والصناعية عبر الشبكات الرئيسية. وتكشف هذه المؤشرات عن اتساع دور السكك الحديدية في منظومة النقل السعودية، مع اختلاف وتيرة النمو بين الخدمات الحضرية والرحلات الطويلة ونشاط نقل البضائع.

طفرة حضرية

ارتفع عدد مستخدمي القطارات داخل المدن إلى 145.4 مليون راكب خلال 2025، مقابل 31.1 مليون راكب في العام السابق، بزيادة تجاوزت 114 مليون راكب، ما جعل النقل الحضري المحرك الرئيسي للنمو المسجل في إجمالي حركة المسافرين. واستحوذت الرحلات داخل المدن على نحو 93% من إجمالي الركاب، في مؤشر على الوزن المتزايد لخدمات النقل الجماعي في حركة التنقل اليومية.

وفي المقابل، تراجع عدد ركاب القطارات بين المدن بنسبة 5.6% إلى 10.9 مليون راكب، مقارنة مع 11.6 مليون راكب خلال 2024، ما يعكس اختلاف اتجاه الطلب بين شبكات النقل الحضرية والخطوط الطويلة.

وسجل شهر ديسمبر أعلى عدد من الركاب خلال العام عند 15.9 مليون راكب، بينما شهد أبريل أدنى مستوى بنحو 10.8 ملايين راكب، في تفاوت شهري يعكس تغير كثافة استخدام الشبكات.

وبلغ إجمالي رحلات قطارات الركاب نحو 1.4 مليون رحلة، قطعت خلالها مسافة 42.3 مليون كيلومتر، واستحوذ قطار الرياض وحده على 949.4 ألف رحلة، بمسافة إجمالية بلغت 26.8 مليون كيلومتر.

وتوضح هذه الأرقام الدور الكبير الذي تؤديه شبكة الرياض في النشاط التشغيلي، إذ شكلت أكثر من ثلثي رحلات قطارات الركاب المسجلة خلال العام. رغم الزيادة الكبيرة في أعداد المسافرين، انخفض إجمالي أداء نقل الركاب، المقاس بوحدة راكب-كيلومتر، بنسبة 3.1% إلى 3.61 مليار راكب-كيلومتر، مقابل 3.72 مليار خلال 2024.

ويعكس هذا التباين بين ارتفاع عدد الركاب وانخفاض المسافات الإجمالية

تغيراً في تركيبة الرحلات، مع زيادة الوزن النسبي للتنقلات القصيرة داخل المدن. واستحوذ قطار الحرمين السريع على 76% من إجمالي أداء نقل الركاب، مسجلاً 2.74 مليار راكب-كيلومتر، رغم تراجع أدائه بنسبة 6.1% على أساس سنوي.

وفي المقابل، ارتفع أداء قطار الشرق بنسبة 8.3% إلى 496 مليون راكب-كيلومتر، بينما سجل قطار الشمال نمواً بنسبة 6.9% إلى 370 مليون راكب-كيلومتر.

وعلى مستوى انتظام التشغيل، تصدر قطار الحرمين السريع الخدمات بنسبة التزام بالمواعيد بلغت 97.8%، يليه قطار الشرق بنسبة 96.1%، ثم قطار الشمال بنسبة 94.3%.

كما سجل قطار الشرق نسبة إلغاء

رحلات بلغت صفراً، مقابل 0.17% للحرمين السريع و0.35% لقطار الشمال، ما يعكس مستويات مرتفعة من استمرارية الخدمة.

شرايين الصناعة

ارتفع أداء نقل البضائع عبر السكك الحديدية بنسبة 3.6% إلى نحو 17 مليار طن-كيلومتر خلال 2025، مقارنة مع 16.43 مليار في العام السابق، فيما زادت كميات الشحن إلى 16.1 مليون طن، مقابل 15.6 مليون طن.

واستحوذ قطار الشمال على 96.3% من إجمالي أداء نقل البضائع، مسجلاً 16.37 مليار طن-كيلومتر، كما نقل 14.4 مليون طن، تعادل 89.7% من إجمالي الشحنات.

وشملت حملاته 5.1 ملايين طن من الفوسفات، وخمسة ملايين طن من البوكسيت، و2.6 مليون طن من حمض الفوسفوريك، و1.7 مليون طن من الكبريت المنصهر.

وفي المقابل، ارتفع أداء قطار الشرق بنسبة 9.4% إلى 637 مليون طن-كيلومتر، ونقل 1.7 مليون طن من البضائع، أبرزها الحجر الجيري والحبوب والأسمنت.

كما بلغ عدد الحاويات القياسية المنقولة 915.4 ألف حاوية، وسجل مارس أعلى حركة شهرية عند 89.9 ألف حاوية. وزاد عدد رحلات قطارات الشحن إلى 8885 رحلة، مقارنة مع 6807 رحلات في 2024، قطعت خلالها القطارات نحو 6.1 ملايين كيلومتر.

تكشف بيانات 2025 عن تحول السكك الحديدية السعودية إلى منظومة تخدم احتياجات اقتصادية متنوعة، تجمع بين التنقل الحضري ونقل المسافرين لمسافات طويلة وربط الأنشطة الصناعية بمسارات الشحن.

وتبرز أهمية النمو الحضري في اتساع قاعدة المستخدمين، بينما تؤكد حركة الفوسفات والبوكسيت والمواد الصناعية دور القطارات في دعم سلاسل الإمداد.

ومع ارتفاع أعداد الركاب ورحلات الشحن، يصبح الحفاظ على انتظام التشغيل وتحسين كفاءة الشبكات عاملاً أساسياً لتعزيز الاستفادة الاقتصادية من البنية التحتية. وتحويل النمو الكبير في الحركة إلى مكاسب مستدامة لقطاع النقل السعودي.

مؤسسات مالية عالمية تختار الإمارة لتوسيع أعمالها الدولية

5 تريليونات دولار تتجه نحو أبوظبي

14 مؤسسة مالية كبرى تعلن خطط تأسيس أعمالها خلال 2026

اقتصاد الإمارة ينمو 7 % والأنشطة غير النفطية تتوسع 8%

تواصل أبوظبي تعزيز موقعها على خريطة المراكز المالية العالمية، بعدما أعلنت 14 مؤسسة مالية كبرى، تدير أصولاً تتجاوز قيمتها الإجمالية خمسة تريليونات دولار، خططاً لتأسيس أعمالها في أبوظبي العالمي «ADGM» خلال النصف الأول من عام 2026، في خطوة تعكس تنامي اهتمام المؤسسات الاستثمارية الدولية بالإمارة. ويأتي هذا التوجه مدعوماً بنمو اقتصادي قوي وتوسع الأنشطة غير النفطية، إلى جانب بيئة تنظيمية وقانونية تستهدف تسهيل ممارسة الأعمال واستقطاب رؤوس الأموال طويلة الأجل. وتراهن أبوظبي على تحويل هذا الاهتمام إلى فرص استثمارية تدعم القطاعات المستقبلية، وتعزز دور الإمارة مركزاً يربط الأسواق العالمية بالاقتصادات سريعة النمو، مع التركيز على جودة الاستثمارات وقدرتها على تحقيق قيمة اقتصادية مستدامة.

اهتمام عالمي

كشف أحمد جاسم الزعابي، رئيس مجلس إدارة أبوظبي العالمي، أن المؤسسات المالية الأربع عشرة أعلنت خططها لتأسيس أعمالها في المركز المالي خلال الأشهر الستة الأولى من العام الجاري، مشيراً إلى أن إجمالي الأصول التي تديرها عالمياً يتجاوز خمسة تريليونات دولار.

وجاءت تصريحات الزعابي خلال مشاركته في النسخة الثالثة من منتدى أبوظبي للاستثمار في لندن، الذي شكل منصة لعرض المقومات الاقتصادية والاستثمارية للإمارة أمام المؤسسات الدولية.

وتعكس هذه الخطط اتساع اهتمام المؤسسات المالية العالمية بالعمل انطلاقاً من أبوظبي، مستفيدة من الأطر التنظيمية والقانونية التي يوفرها المركز، وقدرته على تسهيل الوصول إلى الأسواق الإقليمية والدولية.

ولا تمثل قيمة الأصول التي تديرها المؤسسات الأربع عشرة تدفقات استثمارية مباشرة إلى الإمارة، وإنما تعبر عن الحجم العالمي لأعمال الجهات التي أعلنت اعتزامها تأسيس وجود لها في أبوظبي العالمي. وأكد الزعابي أن قرارات المؤسسات المالية تعكس استجابتها لنهج أبوظبي القائم على توفير الوضوح والثقة، بما يساعد الشركات على اتخاذ قرارات الاستثمار وتحويلها إلى أنشطة اقتصادية فعليه. ويعزز هذا التوجه مكانة المركز المالي وجهة للمؤسسات التي تبحث عن بيئة أعمال مستقرة

وقواعد واضحة لتنظيم أنشطتها وتوسيع حضورها الدولي.

اقتصاد متنوع

أوضح الزعابي أن اقتصاد أبوظبي سجل نمواً بنسبة 7% خلال عام 2025، فيما حققت الأنشطة غير النفطية نمواً بلغ 8%، وأسهمت بأكثر من نصف الناتج المحلي الإجمالي للإمارة. وتشير هذه المؤشرات إلى اتساع مساهمة القطاعات غير المرتبطة بالنفط في النشاط الاقتصادي، بما يعكس التقدم في تنويع مصادر



استثمارية طويلة الأجل، وبنية تحتية عالمية المستوى، فضلاً عن موقع يتيح الوصول إلى بعض أسرع الأسواق نمواً في العالم. وتوفر هذه المقومات فرصاً أمام الشركات العالمية لتطوير أعمالها وربط استثماراتها بقطاعات اقتصادية متعددة، بدلاً من اختصار وجودها على الأنشطة المالية التقليدية.

كما يسهم تنوع القاعدة الاقتصادية في توسيع مجالات التعاون بين المؤسسات الاستثمارية والشركات العاملة في التكنولوجيا والصناعة والطاقة والخدمات المتقدمة.

ضمانات قانونية

شدد رئيس مجلس إدارة أبوظبي العالمي على أهمية البيئة القانونية في تعزيز جاذبية الإمارة، موضحاً أن المركز يطبق القانون العام الإنجليزي بصورة مباشرة، ضمن منظومة تدعمها محاكم مستقلة وإطار تنظيمي يقوم على الشفافية والعدالة. وتوفر هذه المنظومة للمؤسسات الدولية وضوحاً في القواعد المنظمة للعلاقات التجارية، إلى جانب ضمانات تتعلق بقبالية إنفاذ الحقوق والالتزامات التعاقدية.

وتكتسب هذه العوامل أهمية خاصة بالنسبة إلى المؤسسات المالية الكبرى، التي تتطلب أعمالها مستويات مرتفعة من اليقين القانوني والقدرة على إدارة المخاطر عبر أسواق متعددة. وأوضح الزعابي أن نهج أبوظبي في تسريع ممارسة الأعمال يعتمد على إزالة العوائق واختصار الإجراءات، بما يمكن الشركات من تأسيس أنشطتها والتوسع والوصول إلى الأسواق الدولية بكفاءة أكبر.

ويجمع هذا التوجه بين تطوير البنية التنظيمية وتوفير المقومات الاقتصادية اللازمة لاستقطاب المؤسسات التي تستهدف بناء حضور طويل الأجل.

النمو وتعزيز قاعدة الأعمال والاستثمارات. وتستند أبوظبي في خططها المستقبلية إلى مجموعة من القطاعات التي ترى أنها قادرة على تشكيل الأسواق خلال السنوات المقبلة، وفي مقدمتها الذكاء الاصطناعي والتصنيع المتقدم والطاقة وعلوم الحياة. ويمثل تطوير هذه المجالات محورياً رئيسياً في توجه الإمارة نحو بناء اقتصاد يعتمد على المعرفة والتكنولوجيا والصناعات ذات القيمة المضافة، إلى جانب الاستفادة من مزاياها القائمة في قطاع الطاقة. وأشار الزعابي إلى أن أبوظبي تمتلك قدرات

فائض الإنتاج العالمي يستنزف أرباح الشركات ويجمد السيولة

مرتجعات المتاجر الأميركية تلامس 850 مليار دولار

1 تريليون دولار فاتورة اقتصادية عالمية للطعام غير المستهلك

2 مرتجعات الأحذية الإلكترونية تصل إلى 30 % من المشتريات الأوروبية

أربعة مسارات لإنقاذ القيمة الاقتصادية

تتمثل أبرز الحلول في تحسين التنبؤ بالطلب، وتطوير إدارة المخزون، وتوسيع أسواق إعادة البيع، وتعزيز إعادة الاستخدام والتدوير، بما يسمح للشركات باستعادة أكبر قدر ممكن من قيمة المنتجات قبل فقدانها.

ويعتمد نجاح هذه الإجراءات على مقارنة العائد المتوقع من كل سلعة بالتكاليف اللازمة لإعادة تسويقها أو إصلاحها أو نقلها، مع مراعاة الأثر البيئي للتخلص النهائي منها.

وتؤكد المؤشرات أن المشكلة لا تقتصر على حجم البضائع غير المباعة، بل تمتد إلى كفاءة استخدام رأس المال والموارد الطبيعية وقدرة الشركات على التكيف مع تغيرات الاستهلاك.

ومع تشديد التشريعات البيئية وارتفاع أهمية الاستدامة، يصبح تقليص الفجوة بين الإنتاج والطلب ضرورة اقتصادية، تتيح حماية الأرباح وتحسين السيولة وخفض الهدر، دون الخلط بين المنتجات التي تأخر بيعها وتلك التي فقدت قيمتها بصورة نهائية.



للمستهلكين، واختلاف الأذواق، واضطرابات سلاسل الإمداد.

وقد تعتمد الشركات على نتائج المواسم السابقة لتحديد الكميات المطلوبة، لكنها تواجه تغيرات مفاجئة في سلوك المستهلكين تجعل الإنتاج أكبر من المبيعات الفعلية.

كما تدفع وفورات الحجم بعض المصانع إلى زيادة الكميات المنتجة بهدف خفض تكلفة الوحدة، غير أن هذه الميزة قد تتحول إلى عبء عندما لا يتحقق الطلب المتوقع.

وتسهم تأخيرات الشحن والتخليص الجمركي في تفاقم المشكلة، خصوصاً عندما تصل المنتجات الموسمية بعد انتهاء فترة رواجها، فتفقد جزءاً من قيمتها رغم أن تقديرات الطلب كانت مناسبة عند اتخاذ قرار الإنتاج.

وتدفع هذه التحديات الشركات إلى تطوير أنظمة أكثر مرونة تربط الإنتاج بالمبيعات الفعلية، بدلاً من الاعتماد المفرط على توقعات طويلة الأجل.

تشريعات أوروبية

وبدأ الاتحاد الأوروبي في 19 يوليو 2026 تطبيق حظر إتلاف الملابس وإكسسواراتها والأحذية غير المباعة لدى الشركات الكبرى، ضمن توجه تشريعي يستهدف تقليل النفايات وتعزيز الاستفادة من الموارد.

ومن المقرر توسيع نطاق الحظر ليشمل الشركات المتوسطة عام 2030، مع استثناء المؤسسات الصغيرة ومتناهية الصغر، والسماح بحالات محددة للإتلاف عندما تفرض اعتبارات السلامة أو تلف المنتجات ذلك.

كما اعتمد الاتحاد قواعد للإفصاح عن المنتجات الاستهلاكية غير المباعة التي تتخلص منها الشركات، على أن يبدأ تطبيق متطلبات الإفصاح الموحدة في فبراير 2027.

وتكتسب هذه الإجراءات أهميتها من حجم الأضرار البيئية المرتبطة بالمنتجات المهدرة، إذ قدرت الوكالة الأوروبية للبيئة أن معالجة وإتلاف المنسوجات المرتجعة وغير المباعة قد يرتبطان بانبعاثات تصل إلى 5.6 ملايين طن من مكافئ ثاني أكسيد الكربون.

وتشجع التشريعات الجديدة الشركات على تطوير قنوات إعادة البيع والتجديد والتبرع، بما يقلص الحاجة إلى التخلص النهائي من المنتجات القابلة للاستخدام.

والتصنيف وإعادة التدوير والتسويق. وقد تضطر المتاجر إلى خفض أسعار المنتجات المعادة أو تحويلها إلى قنوات بيع ثانوية، بينما يصبح التخلص منها الخيار الأخير عندما تتجاوز تكاليف معالجتها القيمة المتوقعة استردادها.

سيولة مجمدة

وتشكل تكاليف الاحتفاظ بالمخزون أحد أبرز الأعباء غير المباشرة، إذ تشمل التمويل والتخزين والتأمين والمناولة، إلى جانب مخاطر التلف والتقادم وتراجع الأسعار.

ويشير معهد إدارة التوريد الأميركي إلى أن بعض الشركات تستخدم نطاقاً يتراوح بين 20 % و30 % عند احتساب تكاليف حمل المخزون، وهي نسبة تختلف باختلاف النشاط التجاري وطبيعة المنتجات والعناصر الداخلة في الحساب.

ولا تعني هذه النسبة خسارة تلقائية تعادل 30 % من قيمة كل سلعة غير مبيعة، لكنها توضح حجم الأعباء المحتملة عندما تطول فترة الاحتفاظ بالبضائع. وتزداد المشكلة في القطاعات سريعة التغير، مثل الإلكترونيات والملابس الموسمية، حيث يؤدي ظهور منتجات أحدث إلى تراجع جاذبية المخزون القديم، ما يجبر الشركات على تقديم خصومات أكبر لاستعادة السيولة.

وقد تصبح التخفيضات وسيلة لتقليل الخسائر المحتملة، حتى عندما تضطر الشركات إلى التضحية بجزء من هوامش أرباحها المتوقعة.

اختلال الطلب

ويرتبط تراكم المنتجات بمجموعة من العوامل الاقتصادية والتشغيلية، أبرزها أخطاء التنبؤ بحجم الطلب، وتغير القدرة الشرائية

يعادل نحو 264 ألفاً إلى 594 ألف طن سنوياً. وتوضح الدراسات المتاحة أن متوسط حصة المنتجات النسيجية غير المباعة يبلغ نحو 21 %، مع اختلاف النسب بين الدول والسنوات وطبيعة الأسواق، الأمر الذي يكشف صعوبة تحقيق التوازن بين سرعة تغير الموضة وحجم الإنتاج.

وتسزداد الضغوط مع توسع التجارة الإلكترونية، حيث تصل مرتجعات الملابس المشتراة عبر الإنترنت في أوروبا إلى نحو 20 %، وترتفع إلى 30 % في الأحذية.

ولا تنتهي جميع المنتجات المرتجعة إلى الإتلاف، إذ يمكن إعادة بيع بعضها بعد الفحص والتجهيز، بينما تتحمل الشركات تكاليف إضافية لمعالجة المنتجات التي فقدت عبواتها الأصلية أو تعرضت للتلف أو أصبحت خارج الموسم التجاري.

فاتورة المرتجعات

وتكشف السوق الأميركية عن جانب آخر من التحديات المالية، بعدما قدرت قيمة السلع المرتجعة إلى متاجر التجزئة بنحو 849.9 مليار دولار خلال عام 2025، بما يعادل 15.8 % من إجمالي المبيعات السنوية، وفق الاتحاد الوطني للبيع بالتجزئة.

وكانت قيمة المرتجعات قد بلغت نحو 890 مليار دولار عام 2024، بنسبة 16.9 % من المبيعات، ما يعكس استمرار ضخامة العمليات المرتبطة بإعادة المنتجات، رغم انخفاض قيمتها التقديرية في العام التالي.

ولا تمثل هذه المبالغ خسائر نهائية للشركات، لأن جزءاً كبيراً من السلع يمكن طرحه مجدداً للبيع، لكن التعامل مع المرتجعات يفرض نفقات للفحص والنقل

التصدير، لكن استمرار تراكم المخزون يضعف قدرتها على تمويل عمليات إنتاج جديدة، ويزيد مخاطر شطب المنتجات التي تصبح غير قابلة للتسويق.

هدر غذائي

وتكشف بيانات برنامج الأمم المتحدة للبيئة عن حجم الخسائر المرتبطة بالاستهلاك الغذائي، إذ بلغ إجمالي الأغذية المهدرة عالمياً نحو 1.05 مليار طن خلال عام 2022، بما يعادل 19 % من الغذاء متاح للمستهلكين في المنازل وخدمات الطعام وتجارة التجزئة.

واستحوذت المنازل على النصيب الأكبر بنحو 631 مليون طن، تمثل 60 % من الإجمالي، فيما سجلت خدمات الطعام هدراً بلغ 290 مليون طن، مقابل 131 مليون طن في قطاع التجزئة.

وتتجاوز التكلفة الاقتصادية العالمية لهذا الهدر تريليون دولار سنوياً، وفق تقديرات البرنامج، ما يعكس ضخامة الموارد المالية والطبيعية المستخدمة في إنتاج أغذية لا تتحول في النهاية إلى استهلاك فعلي.

ومع ذلك، فإن هذه الأرقام لا تعبر حصرياً عن بضائع عجزت المتاجر عن بيعها، إذ تشمل أيضاً الطعام الذي اشتراه المستهلكون ولم يستخدموه، وهو تمييز ضروري لفهم طبيعة الخسائر وتجنب المبالغة في تقدير الأعباء التجارية المباشرة.

أزمة المنسوجات

وفي قطاع الملابس، تشير تقديرات الوكالة الأوروبية للبيئة إلى أن ما بين 4 % و9 % من المنتجات النسيجية المطروحة في الأسواق الأوروبية تتعرض للإتلاف قبل استخدامها، بما

وتتجه الشركات إلى اعتماد استراتيجيات متعددة لاستعادة قيمة المخزون، تشمل البيع عبر منافذ التصفية والأسواق الثانوية، ونقل البضائع إلى مناطق يتوافر فيها الطلب، وإصلاح المنتجات المرتجعة وتجديدها.

وفي قطاع الإلكترونيات، يمكن استعادة القيمة عبر إعادة التأهيل أو تفكيك الأجهزة واستخدام مكوناتها، بينما توفر إعادة استخدام الملابس وتدوير أليافها بدائل تقلل الفاقد.

حلول مستدامة

تكاليف الاحتفاظ بالمخزون قد تبلغ 30 % من قيمته

بروكسل تحظر إتلاف الملابس غير المباعة بالشركات الكبرى

انبعاثات النفايات النسيجية الأوروبية تصل إلى 5.6 ملايين طن

العالم يهدر 1.05 مليار طن من الأغذية سنوياً

استثمارات أوروبية لربط حقول المتوسط بمصانع الإسالة المصرية

غاز قبرص يعبر مصر نحو العالم

1 إيني وتوتال ترصدان 120 مليون دولار لإنشاء خط أنابيب

2 كرونوس يستهدف ضخ 500 مليون قدم مكعبة يومياً



تستعد مصر لإضافة حلقة جديدة إلى شبكة نقل الغاز في شرق البحر المتوسط، عبر مشروع تقوده شركتا «إيني» الإيطالية و«توتال إنرجيز» الفرنسية باستثمارات تتراوح بين 100 و120 مليون دولار، لإنشاء خط أنابيب يربط منشآت معالجة حقل «ظهر» في بورسعيد بمصنع إسالة الغاز في دمياط. ويهدم المشروع لاستقبال إنتاج حقل «كرونوس» القبرصي وتحويله إلى غاز طبيعي مسال قابل للتصدير، في خطوة تعزز طموحات القاهرة للتحول إلى مركز إقليمي لتجارة الطاقة. وتأتي الاستثمارات في وقت تسعى فيه مصر إلى الاستفادة من طاقاتها الفائضة في المعالجة والإسالة، وجذب إنتاج الحقول القبرصية إلى منشآتها، بالتوازي مع خطط زيادة الإنتاج المحلي والعودة إلى أسواق التصدير.

الوصلة الأخيرة

كشف مسؤول حكومي مصري، تحدث إلى «الشرق بلومبرغ»، أن التحالف الأوروبي يعتزم إنشاء خط أنابيب بري بطول يقارب 40 كيلومتراً بين بورسعيد ودمياط، باستثمارات تتراوح بين 100 و120 مليون دولار.

وأوضح أن تنفيذ المشروع سيبدأ مطلع عام 2027، على أن تستغرق أعمال الإنشاء نحو 12 شهراً من تاريخ توقيع عقود التنفيذ، تمهيداً لاستقبال الغاز القبرصي خلال الربع الأول من 2028. ويمثل الخط الجديد المرحلة البرية الأخيرة في مسار نقل إنتاج «كرونوس»، إذ سيصل الغاز أولاً عبر أنبوب بحري من المياه القبرصية إلى البنية التحتية القائمة لحقل «ظهر».

وبعد خضوعه للمعالجة في منشآت الحقل، سينتقل عبر الخط المزمع إنشاؤه إلى مصنع دمياط، حيث يُحوّل إلى غاز طبيعي مسال قبل شحنه إلى الأسواق الدولية.

وتتيح هذه الآلية الاستفادة من المنشآت

المصرية القائمة، بدلاً من إنشاء منظومة مستقلة لمعالجة الغاز وإسلاته في قبرص. وتبلغ احتياطيّات حقل «كرونوس»، الذي تديره «إيني» بمشاركة «توتال إنرجيز»، نحو 2.5 تريليون قدم مكعبة، فيما تستهدف المرحلة الأولى ضخ 500 مليون قدم مكعبة يومياً إلى مصر. وكان البلدان قد وقعا في أكتوبر 2025 اتفاقيات لتنظيم نقل الغاز وتوريده ومعالجته وإسلاته وتصديره، بما يوفر إطاراً تجارياً وتشغيلياً للمشروع. ولم تؤكد الشركتان تفاصيل الاستثمار بصورة مباشرة، إذ امتنعت «توتال إنرجيز» عن التعليق، بينما لم ترد «إيني» على طلبات الاستفسار.

حقول إضافية

لا تقتصر خطط القاهرة على استقبال إنتاج «كرونوس»، إذ تسعى إلى توسيع التعاون مع الشركات العاملة في المياه

القبرصية لاستغلال البنية التحتية المصرية في تصدير الغاز. وفي يونيو 2026، اتفقت مصر مع «قطر للطاقة» و«إكسون موبيل» على استخدام شبكات النقل ومحطات المعالجة ومصنعي الإسالة في إدكو ودمياط لاستقبال إنتاج حقلي «بيجاسوس» و«جلوكوس».

وتقوم هذه الترتيبات على تقديم خدمات النقل والمعالجة والإسالة وإعادة التصدير مقابل رسوم، ما يفتح مجالاً لتحقيق إيرادات من تشغيل المنشآت القائمة.

وتتوقع القاهرة استقبال نحو 1.3 مليار قدم مكعبة يومياً من الغاز القبرصي بحلول نهاية 2028، عبر ربط حقلي «كرونوس» و«أفروديت» بالبنية التحتية المصرية.

وتتيح هذه الكميات إمكانية تخصيص جزء من الإمدادات للاستهلاك المحلي، مع

توجيه الفائض إلى مصانع الإسالة لإعادة تصديره.

ويعكس تعدد الحقول المستهدفة توجهاً لبناء شبكة إقليمية تتجاوز الاعتماد على مصدر واحد، بما يعزز فرص تشغيل المنشآت المصرية بمعدلات أعلى.

قدرات جاهزة

تستند مصر في خططها إلى شبكة أنابيب تستطيع استيعاب نحو تسعة مليارات قدم مكعبة من الغاز يومياً، إلى جانب طاقات معالجة فائضة على ساحل المتوسط تتجاوز ملياري قدم مكعبة يومياً.

كما تبلغ الطاقة التصديرية لمصنعي الإسالة في إدكو ودمياط نحو 1.9 مليار قدم مكعبة يومياً، ما يمنح القاهرة بنية تحتية يمكن توظيفها لاستقبال الغاز من دول الجوار.

تجدد الحرب يربك تجارة الحبوب ويعزز الطلب الأسترالي

نيران البحر الأسود تشعل أسعار القمح

عقود شيكاغو ترتفع 0.8% بعد هبوطها لأدنى مستوياتها منذ أغسطس



عودة المستثمرين إلى تقييم المخاطر المحيطة بصادرات روسيا وأوكرانيا. وكانت الأسعار قد تعرضت لضغوط خلال الأسبوع السابق، بعدما ظهرت مؤشرات على إمكانية تصدير روسيا جزءاً من محصولها عبر موانئ بحر البلطيق، بما يوفر منفذاً إضافياً لشحن الحبوب إلى الأسواق الدولية.

كما ساهمت التوقعات بمحاصيل وفيرة لدى كبار المصدرين، وفي مقدمتهم أستراليا، في تهدئة المخاوف بشأن نقص العروض العالمي.

لكن تجدد الهجمات أعاد التساؤلات بشأن قدرة الموردين على تلبية الطلب دون اضطرابات، خصوصاً مع استمرار الغموض المحيط بحركة السفن في

البحر الأسود. ويعكس هذا التحول حساسية أسعار القمح للأخبار المرتبطة بالموانئ ومسارات الشحن، إذ يمكن لتطورات عسكرية محدودة أن تغير توقعات الإمدادات خلال فترة قصيرة.

ممر معطل

قال الرئيس الأوكراني فولوديمير زيلينسكي إن بلاده تجري محادثات مع تركيا ومصر والهند بشأن إمكانية إنشاء ممر لتصدير الحبوب عبر البحر الأسود، بهدف توفير مسار يسمح باستمرار الشحنات.

وأوضح زيلينسكي، في مقابلة مع «بلومبرغ»، أن روسيا تعارض المقترح

دخل صندوق الثروة السيادي الإندونيسي «دانانتارا» مرحلة جديدة من التوسع الاستثماري في السعودية، باستكمال الاستحواذ على فندق و14 قطعة أرض في مكة المكرمة، ضمن خطة تتجاوز قيمتها ستة مليارات ريال، تستهدف بناء محفظة متكاملة من الأصول الفندقية والتجارية. وتأتي الصفقة بالتزامن مع تطبيق الأنظمة الحديثة لتملك غير السعوديين في العاصمة المقدسة، ما يمنحها أهمية تتجاوز حجمها المالي إلى دلالاتها على انفتاح السوق العقارية أمام الاستثمارات الدولية. ويراهن الصندوق على الطلب المتنامي على خدمات الإقامة والضيافة المرتبطة بالحج والعمرة، مستفيداً من الحضور الكبير للزوار الإندونيسيين، فيما تتوزع الاستثمارات بين شراء أصول قائمة وتطوير مرافق جديدة ضمن مشروع «ذاخر مكة».

كشف عمار باروم، الرئيس التنفيذي لـ«مجموعة الخماسية»، الشريك المحلي لتطوير استثمارات «دانانتارا»، أن القيمة الإجمالية للمشروع تتجاوز ستة مليارات ريال، تشمل نحو مليار ريال للاستحواذ على الفندق، وأكثر من مليار ريال لشراء الأراضي. وأضاف أن أعمال التطوير تستحوذ على نحو أربعة مليارات ريال، ما يعكس توجه الصندوق إلى توظيف الجزء الأكبر من استثمارات في إنشاء مشروعات جديدة، بدلاً من الاكتفاء بامتلاك الأصول القائمة.

وتشمل الصفقة فندق «نوفوتيل مكة ذاخر» و14 قطعة أرض ضمن مشروع «ذاخر مكة»، الذي تطوره شركة «ذاخر للتطوير»، بمساحة إجمالية تقارب 44 ألف متر مربع. ويعد الفندق، الذي يتكون من ثلاثة أبراج تضم 1461 غرفة وجناحاً، أكبر منشأة تحمل علامة «نوفوتيل» عالمياً من حيث عدد الغرف، وفق المعلومات المعلنة عن الصفقة.

وتكتسب العملية أهمية تنظيمية كونها

إندونيسيا تضخ المليارات في فنادق مكة

من أوائل الصفقات الاستراتيجية الكبرى المتزامنة مع سريان الأنظمة الحديثة لتملك غير السعوديين في مكة المكرمة. وأكد باروم أن الاستثمار يعكس ثقة المؤسسات الأجنبية في سوق العقارات والضيافة السعودية، وقدرتها على استيعاب مشروعات طويلة الأجل تستهدف خدمة الزوار. تعمل «دانانتارا» بالتعاون مع «مجموعة الخماسية» على تطوير مشروعات تضم نحو 4700 غرفة فندقية، إلى جانب مجمع تجاري ومرافق مساندة، ضمن الأراضي التي استحوذ عليها الصندوق. وتتضمن الخطط التطويرية الأوسع إقامة مشروعات فندقية تستهدف توفير ما يقارب ستة آلاف غرفة، إضافة إلى مركز تجاري كبير يضم أكثر من 90 متجرًا، باستثمارات تطويرية تتجاوز أربعة مليارات ريال. وتشير هذه الأرقام إلى مراحل ونطاقات مختلفة من التخطيط والتطوير، فيما يرتبط تنفيذ المشروعات بالحصول على الموافقات التنظيمية اللازمة.

وتعود بداية الصفقة إلى اتفاق أبرمته «دانانتارا لإدارة الاستثمار»، الذراع الاستثمارية للصندوق، مع شركة «ذاخر للتطوير» في ديسمبر 2025، للاستحواذ على الفندق والأراضي المخصصة للتطوير. وباستكمال الاستحواذ، ينتقل المشروع من مرحلة تأمين الأصول العقارية إلى العمل على تطوير مرافق الضيافة والتجزئة والخدمات، متكاملة للزلاء والزوار في منطقة واحدة. كما يمنح تطوير الأراضي فرصة لزيادة الطاقة الاستيعابية للضيافة، بالتوازي مع نمو الحركة الدينية والسياحية التي تستهدفها المملكة.

تضخم فاتورة الرعاية الاجتماعية يهدد استدامة المالية العامة

إعانات الإعاقة البريطانية تتجاوز 40 مليار إسترليني

1 مليون شاب بريطاني خارج العمل والتعليم والتدريب المهني

2

الدنمارك تسجل نصف معدل الزيادة البريطانية بطلبات الدعم الصحي

مأزق سياسي

وتضع الأزمة الحكومة أمام تحديات تتجاوز الحسابات المالية، إذ يتعين عليها التوفيق بين ضغوط ضبط الإنفاق ومطالب حماية المستفيدين، وسط مخاوف من أن تؤدي أي تخفيضات واسعة إلى زيادة الفقر أو إضعاف الثقة في شبكة الأمان الاجتماعي.

وكان النائب العمالي الراحل فرانك فيلد قد حذر من الآثار العكسية لاختبارات الدخل، التي قد تجعل بعض الأفراد أقل استعداداً لقبول الوظائف، عندما تتسبب زيادة الأجور في فقدان مساعدات تفوق المكاسب المحققة من العمل.

ويكشف هذا الخلل أهمية إعادة تصميم الحوافز، بحيث تضمن السياسات الحكومية تحسن الدخل الصافي عند الانتقال إلى التوظيف، بدلاً من خلق فجوة بين المستفيدين والعاملين محدودي الأجور.

كما تتزايد الضغوط السياسية على قيادة حزب العمال لتقديم حلول قابلة للتنفيذ، بدلاً من الاكتفاء بتأجيل القرارات الصعبة خشية الاعتراضات الداخلية أو ردود الفعل الاجتماعية.



انتكاسة الجائحة

وشكلت جائحة كورونا نقطة تحول سلبية في مسار إصلاح الرعاية الاجتماعية، بعدما ارتفعت طلبات الإعانات بصورة حادة، خصوصاً المرتبطة بالحالات النفسية، بالتزامن مع التوسع في التقييمات الصحية عن بُعد.

وأثار تراجع المقابلات المباشرة خلال حكومة بوريس جونسون انتقادات بشأن كفاءة التحقق من الاستحقاقات، ومدى قدرة الإجراءات البديلة على تحديد الاحتياجات الفعلية للمستفيدين. وتبرز أهمية هذه المسألة في أن ضعف التقييم قد يؤدي إلى قرارات يصعب تعديلها لاحقاً، خصوصاً عندما تتحول المساعدة إلى مصدر دخل طويل الأجل.

وفي المقابل، يتطلب إصلاح الإجراءات مراعاة الحالات التي تواجه صعوبات حقيقية في الحضور الشخصي، بما يضمن عدم تحول تشديد الرقابة إلى عائق أمام حصول ذوي الإعاقة على حقوقهم.

اختبارات الاستحقاق

وتعهد وزير العمل والمعاشات بات ماكفادين برفع نسبة التقييمات المباشرة لإعانة «Pip» من 6 % عام 2024 إلى 30 %، في محاولة لتعزيز دقة القرارات وتقليص الأختلالات التي تراكمت خلال السنوات الماضية.

غير أن تنفيذ هذه التوجهات يصطدم بمعارضة داخل حزب العمال، بعدما واجه رئيس الوزراء كير ستارمر رفضاً من نواب حزبه لمحاولة إبطاء نمو مدفوعات الإعانة. وكشف التقرير المرحلي لوزير الصحة الأسبق آلان ميلبورن أن نحو سبعة من كل عشرة شباب يحصلون على إعانات الصحة والإعاقة يستمرون في تلقيها بعد مرور عشر سنوات، ما يبرز صعوبة الخروج من دائرة الاعتماد على الدعم.

وتحتاج معالجة هذه الظاهرة إلى استثمارات أولية في التدريب والتأهيل والخدمات الصحية وفرص التوظيف، وهو ما يفسر حساسية الإصلاحات مالياً وسياسياً، خصوصاً مع تأجيل التقرير النهائي لميلبورن إلى ما بعد إقرار الميزانية.

يتلقون إعانات العجز عن العمل على العودة إلى النشاط الاقتصادي.

ومع وصول ديفيد كاميرون إلى السلطة عام 2010، تبنى وزير الرفاه الاجتماعي إيان دونكان سميث خطة لدمج ست إعانات ضمن برنامج «الاثتمان الشامل»، بهدف تبسيط الإجراءات وجعل العمل أكثر جدوى من الناحية المالية، مع اشتراط إثبات البحث الجاد عن وظيفة للحصول على الدعم المرتبط بالبطالة.

وأظهرت التجربة نتائج مهمة، إذ انخفضت بطالة الشباب إلى النصف بين عامي 2010 و2018، فيما تراجعت نسبة الأسر التي لا يعمل أي من أفرادها إلى 13.5 % عام 2019، مقارنة مع 20.9 % عام 1996. كما انخفض عدد الأطفال الذين يعيشون في أسر بلا معيل عامل بنحو 750 ألف طفل.

وسجلت مشاركة الأشخاص ذوي الإعاقة في سوق العمل تحسناً ملحوظاً، مع ارتفاع عدد العاملين منهم بأكثر من 1.3 مليون شخص بين عامي 2013 و2019، رغم عدم استكمال بعض الإصلاحات المرتبطة بالإجازات المرضية. وتشير هذه النتائج إلى إمكانية تحسين معدلات التوظيف عبر سياسات تجمع بين الحوافز الاقتصادية وتطوير إجراءات الاستحقاق، وإن كانت لا تثبت أن الإصلاحات وحدها وراء جميع التحسن المسجل.

اشتركات التأمين الوطني باعتبارها وسيلة لحماية المواطنين من مخاطر المرض والبطالة والتقاعد. وكان التصور الأصلي يعتمد على علاقة واضحة بين المساهمة المالية والحماية الاجتماعية، بما يحقق قدرًا من التوازن بين الحقوق والالتزامات.

لكن تعاقب الحكومات وتغير الظروف الاقتصادية والاجتماعية أديا إلى تراكم برامج جديدة وشروط متداخلة، خصوصاً مع ارتفاع البطالة بين الرجال وزيادة الأسر التي يعيها شخص واحد. وأصبح استحقاق بعض المساعدات يفتح الباب تلقائياً أمام إعانات إضافية، ما ضاعف التعقيدات الإدارية ورفع تكلفة تشغيل المنظومة إلى نحو 10 مليارات جنيه إسترليني سنوياً.

ولا تقتصر التداعيات على النفقات المباشرة، إذ يمكن أن تؤدي قواعد احتساب الدخل إلى إضعاف الحافز المالي للالتحاق بوظيفة، عندما يفقد المستفيد جزءاً كبيراً من مساعداته بمجرد زيادة دخله، وهو ما يجعل إصلاح العلاقة بين الأجور والإعانات ضرورة اقتصادية واجتماعية.

إصلاحات سابقة

وبدأت محاولات إعادة هيكلة النظام بصورة جدية عام 2006، عندما كلفت حكومة توني بلير اللورد فروود بوضع مقترحات لتشجيع 2.7 مليون شخص

الاجتماعية» أن المملكة المتحدة أصبحت حالة استثنائية بين الاقتصادات المتقدمة من حيث سرعة ارتفاع طلبات الإعانات المرتبطة بالصحة منذ جائحة كورونا، إذ لم تقترب أي دولة من وتيرة الزيادة البريطانية باستثناء الدنمارك، التي سجلت ارتفاعاً يعادل نحو نصف المعدل المسجل في بريطانيا.

ويعزز هذا التفاوت المخاوف من وجود عوامل داخلية تتجاوز التداعيات الصحية للجائحة، وترتبط بتصميم برامج الدعم وآليات تقييم المستفيدين والحوافز الاقتصادية المرتبطة بالعودة إلى الوظائف. كما يسلط الضوء على احتمالات تحول بعض المساعدات المؤقتة إلى التزامات مستمرة، بما يحد من قدرة الحكومة على إعادة توجيه الموارد نحو الاستثمار والخدمات العامة.

ودعت «مؤسسة ريزوليوشن» إلى تطوير معايير الاستحقاق، بعدما كشفت عن حصول بعض الأفراد على مدفوعات نقدية رغم إقرارهم بأن إعاقاتهم لا تفرض عليهم تكاليف إضافية، وهو ما يبرز الحاجة إلى تقييمات أكثر دقة، تضمن وصول المساعدات إلى مستحقيها دون تعميم الشكوك على جميع المستفيدين.

جنود الاختلال

وتعود الأسس التاريخية لنظام الرفاه البريطاني إلى رؤية السير ويليام بيفريدج عام 1942، التي قامت على

تواجه بريطانيا أزمة متفاقمة في منظومة الرعاية الاجتماعية، بعدما تحولت إعانات الصحة والإعاقة إلى أحد أبرز مصادر الضغط على المالية العامة، وسط ارتفاع غير مسبوق في أعداد المستفيدين وتزايد المخاوف من اتساع دائرة الاعتماد طويل الأجل على المساعدات الحكومية. وتكشف المؤشرات عن اختلالات هيكلية تتجاوز ارتفاع الإنفاق، لتشمل تراجع مشاركة فئات واسعة في سوق العمل، وتعقيد إجراءات الاستحقاق، وتنامي الأعباء الإدارية، في وقت تجد فيه الحكومة البريطانية نفسها أمام معادلة شائكة تجمع بين حماية الفئات الأكثر احتياجاً وضرورة السيطرة على المصروفات العامة، دون الإضرار بالاستقرار الاجتماعي أو تقويض فرص التعافي الاقتصادي.

أعباء متصاعدة

وتشير التقديرات إلى أن الإنفاق على مدفوعات الاستقلالية الشخصية لذوي الإعاقة، المعروفة اختصاراً باسم «Pip»، مرشح لأكثر من الضعف خلال العقد الحالي، ليصل إلى 40 مليار جنيه إسترليني، ما يعكس تسارعاً لافتاً في الالتزامات المالية المرتبطة بالدعم الصحي. ويأتي ذلك بالتزامن مع وجود نحو مليون شاب خارج منظومات العمل والتعليم والتدريب، في مؤشر يثير القلق بشأن خسارة طاقات إنتاجية كان يمكن أن تسهم في دعم النمو الاقتصادي وتوسيع القاعدة الضريبية.

وتزداد حدة المخاوف مع اتساع نطاق المستفيدين ليشمل أطفالاً في سن السابعة بأعداد تفوق المستفيدين من بعض الفئات العمرية الأكبر، ومنها فئة الخمسين عاماً، وفق المعطيات الواردة في التقرير. وي طرح هذا التحول تساؤلات بشأن طبيعة الحالات الصحية المسجلة، ومدى ملائمة معايير التقييم الحالية، وقدرة النظام على التمييز بين الاحتياجات الفعلية والظروف التي تستدعي أشكالا أخرى من المساندة.

استثناء أوروبي

وكشف تقرير صادر عن «مركز العدالة

أربعة تحديات ترسم مستقبل الرفاه

استدامة الحماية الاجتماعية للفئات الأشد احتياجاً. أما استمرار الوضع الراهن، فقد يؤدي إلى تضخم الالتزامات المالية وتراجع مرونة الإنفاق الحكومي، مع بقاء أعداد كبيرة خارج سوق العمل لسنوات طويلة. وبين ضرورات الإصلاح وحساسية القرارات الاجتماعية، تواجه بريطانيا اختباراً حاسماً لقدرتها على إعادة بناء منظومة توازن بين العدالة والكفاءة الاقتصادية، دون التخلي عن مسؤوليتها تجاه المواطنين الذين يحتاجون فعلياً إلى الدعم.

يتوقف نجاح بريطانيا في احتواء أزمة الرعاية الاجتماعية على قدرتها على معالجة أربعة ملفات مترابطة، تشمل ضبط نمو الإنفاق، وتطوير تقييمات الاستحقاق، وإعادة تأهيل المستفيدين القادرين على العمل، وتبسيط منظومة الإعانات بما يقلص تكاليف إدارتها. ومن شأن تحقيق تقدم في هذه المجالات أن يخفف الضغوط المستقبلية على الموازنة العامة، ويوسع قاعدة المساهمين في النشاط الاقتصادي، ويعزز

3 1.3 مليون شخص من ذوي الإعاقة التحقوا بسوق العمل

4 بطالة الشباب انخفضت للنصف خلال ثماني سنوات من الإصلاحات

5 إدارة منظومة الرفاه المعقدة تكلف الخزانة 10 مليارات سنوياً

تراجع النفط يخفف التضخم قبل قرار الفائدة الأميركية

الذهب يصعد إلى 4171 دولاراً للأوقية

1 العقود الآجلة ترتفع إلى 4196.90 دولاراً رغم قوة العملة الأميركية

2 الأسواق ترجح تثبيت الفائدة وترصد احتمالات التشديد النقدي المقبل

التضخم، فإن ارتفاع أسعار الفائدة يقلص جاذبيته مقارنة بالسندات والودائع التي توفر عوائد منتظمة، بينما يؤدي تراجع توقعات التشديد النقدي عادة إلى تحسين وضعه الاستثماري.

تحركات أوروبية

وفي أوروبا، رجح صندوق النقد الدولي أن يرفع البنك المركزي الأوروبي أسعار الفائدة بمقدار 25 نقطة أساس مرة إضافية على الأقل خلال العام الجاري، بهدف مواجهة الضغوط التضخمية المستمرة. وتعكس هذه التوقعات استمرار التحديات أمام البنوك المركزية الكبرى، مع اختلاف وتيرة التضخم والظروف الاقتصادية بين الولايات المتحدة ومنطقة اليورو، ما قد يؤثر في تحركات العملات وتدفقات الاستثمارات العالمية.

وفي أسواق المعادن النفيسة الأخرى، ارتفعت الفضة بنسبة 0.85 % إلى 57.49 دولاراً للأوقية، فيما صعد البلاتين بنسبة 1.27 % إلى 1651.05 دولاراً، وزاد البلاديوم بنسبة 1.17 % إلى 1125.44 دولاراً، في ظل تحسن متزامن لأسعار المعادن.

4 عوامل تحسم الاتجاه المقبل

تتوقف تحركات الذهب خلال الفترة المقبلة على مسار أسعار النفط، ونتائج بيانات التضخم الأميركية، وقرارات الاحتياطي الفيدرالي، واتجاه الدولار وعوائد السندات. وقد يدعم استمرار تراجع الطاقة وانحسار الضغوط السعرية جاذبية المعدن النفيس، خصوصاً إذا تراجعت احتمالات رفع الفائدة، بينما قد يؤدي تجدد التضخم أو صدور إشارات نقدية متشددة إلى الحد من مكاسبه.

وفي ظل هذه المعطيات، تبقى الأسواق أمام مرحلة من الترقب، تتداخل فيها اعتبارات السياسة النقدية مع الطلب على الملاذات الآمنة، ما يجعل البيانات الاقتصادية المقبلة عاملاً حاسماً في تحديد الاتجاه السعري للذهب.



سوق العمل الأميركية.

ويرى ستونوفو أن الاجتماع المرتقب قد لا يشكل محركاً رئيسياً للذهب إذا جاءت نتائجه متوافقة مع توقعات الأسواق، موضحاً أن العامل الأكثر تأثيراً سيكون البيانات المقبلة المتعلقة بالتضخم والتوظيف، وما تكشفه عن المسار المستقبلي للفائدة. ووفقاً لأداة «فيد ووتش» التابعة لمجموعة «سي. إم.إي»، تبلغ احتمالات رفع أسعار الفائدة خلال الشهر الجاري نحو 15 % فقط، مقابل 89 % في ديسمبر، بحسب التقديرات الواردة في التقرير.

ويتربح المستثمرون أيضاً صدور بيانات مؤشر نفقات الاستهلاك الشخصي الأميركي، الذي يعد المقياس المفضل لدى الاحتياطي الفيدرالي لقياس التضخم، لما يحمله من دلالات بشأن اتجاه الأسعار ومدى الحاجة إلى تعديل السياسة النقدية. ورغم أن الذهب يمثل أداة تقليدية للتحوط من

وكانت الولايات المتحدة قد سجلت قراءات قوية لمؤشري أسعار المستهلكين والمنتجين خلال الأسبوع الماضي، مدفوعة جزئياً بارتفاع أسعار الوقود، ما أثار مخاوف من استمرار الضغوط السعرية واحتمال الحاجة إلى مزيد من التشديد النقدي.

غير أن انخفاض الخام قد يحد من هذه الضغوط إذا استمر خلال الفترة المقبلة، وهو ما يمنح البنك المركزي الأميركي مساحة أكبر لتقييم التطورات الاقتصادية قبل اتخاذ قرارات جديدة بشأن أسعار الفائدة.

ترقب نقدي

وتتجه أنظار المستثمرين إلى اجتماع مجلس الاحتياطي الفيدرالي الأسبوع المقبل، مع ترجيحات بالإبقاء على أسعار الفائدة دون تغيير، في انتظار مؤشرات أكثر وضوحاً بشأن اتجاه التضخم وأداء

عملات أخرى، لكن تصاعد المخاطر الاقتصادية قد يدفع المستثمرين إلى الاحتفاظ بالمعدن والعملة الأميركية في الوقت نفسه، باعتبارهما أداتين للتحوط من التقلبات.

ضغوط التضخم

وجاء الدعم الإضافي للأسعار من تراجع النفط عن أعلى مستوياته في خمسة أشهر، بعدما أعفى الرئيس الأميركي دونالد ترامب روسيا من عقوبات ورسوم جمركية رئيسية، في خطوة قد تسمح بزيادة صادرات الوقود الروسي إلى الأسواق العالمية. وأسهم هذا التطور في تهدئة المخاوف من استمرار ارتفاع تكاليف الطاقة، التي تشكل أحد العوامل المؤثرة في معدلات التضخم، نظراً إلى انكساراتها على النقل والإنتاج وأسعار السلع والخدمات.

ارتفعت أسعار الذهب بصورة طفيفة في تعاملات الاثنين، مدعومة بتراجع أسعار النفط العالية وانحسار بعض المخاوف المرتبطة بالتضخم، في وقت يترقب فيه المستثمرون اجتماع مجلس الاحتياطي الفيدرالي الأميركي الأسبوع المقبل، وسط توقعات بالإبقاء على أسعار الفائدة دون تغيير. وجاء صعود المعدن النفيس رغم ارتفاع الدولار، في مؤشر على استمرار الطلب على أصول الملاذ الآمن، بالتزامن مع حالة عدم اليقين بشأن مستقبل السياسة النقدية الأميركية. وتتابع الأسواق عن كثب تطورات أسعار الطاقة والبيانات الاقتصادية المرتقبة، باعتبارها عوامل رئيسية في تحديد اتجاه الذهب خلال الفترة المقبلة، خصوصاً بعد صدور قراءات قوية للتضخم الأميركي خلال الأسبوع الماضي.

مكاسب محدودة

وصعد الذهب في المعاملات الفورية بنسبة 0.2 % إلى 4171.60 دولاراً للأوقية بحلول الساعة 08:53 بتوقيت غرينتش، فيما ارتفعت العقود الأميركية الآجلة تسليم ديسمبر بنسبة 0.26 % إلى 4196.90 دولاراً، في ظل استمرار اهتمام المستثمرين بالمعدن الأصفر رغم محدودية المكاسب. ويعكس هذا الأداء توازناً بين عوامل داعمة وأخرى ضاغطة، إذ يستفيد الذهب من الطلب على الأصول الآمنة وتراجع المخاوف التضخمية، بينما تحد قوة الدولار وتوقعات استمرار الفائدة المرتفعة من قدرته على تحقيق ارتفاعات أكبر.

وقال جيوفاني ستونوفو، المحلل لدى بنك «يو. بي.إس»، إن انخفاض أسعار النفط يخفف الضغوط على مجلس الاحتياطي الفيدرالي، الأمر الذي يدعم الذهب، مشيراً إلى أن اللافت هو صعود المعدن النفيس رغم ارتفاع العملة الأميركية، مع استفادة كليهما من الطلب على الملاذات الآمنة.

وعادة ما تؤدي قوة الدولار إلى زيادة تكلفة الذهب بالنسبة إلى المستثمرين الذين يستخدمون

انتعاش الأصول الرقمية بعد موجة خسائر وضغوط تكنولوجية

«بيتكوين» تقفز 1919 دولاراً وتتجاوز 82 ألفاً

1 الإيثريوم ترتفع 3.70 % إلى 2429 دولاراً وسط تحسن الطلب

2 الريبيل تحقق مكاسب بنسبة 3.89 % وتصل إلى 1.31 دولار



البتكوين عند 82,300 دولار.. إلى أين؟

سيناريوهات مشروطة باختراق المقاومة أو كسر الدعم

وقد يمنح استمرار تحسن الأسواق المالية البيتكوين فرصة لتعويض مزيد من خسائرها، خصوصاً إذا تراجعت الضغوط البيعية واستقرت توقعات التضخم.

لكن استمرار الشكوك بشأن عوائد الإنفاق على الذكاء الاصطناعي، أو تجدد الاضطرابات في أسواق الطاقة، قد يعيد المستثمرين إلى المواقف الدفاعية ويحد من قوة التعافي.

وفي ظل تحذيرات المحللين من محدودية المحفزات القريبة، تبقى المكاسب الحالية اختباراً لقدرة السوق على الانتقال من الارتداد المؤقت إلى اتجاه أكثر استقراراً، مع استمرار حساسية العملات الرقمية للتغيرات الاقتصادية وتحركات السيولة العالمية.

بينما يؤدي تجدد الضغوط التضخمية إلى زيادة الحذر.

ومع ذلك، لا توجد علاقة ثابتة تضمن ارتفاع العملات المشفرة كلما انخفض النفط، إذ تتداخل عوامل أخرى تشمل اتجاه الدولار، وتحركات أسواق الأسهم، والتدفقات الاستثمارية، والتطورات التنظيمية المرتبطة بالأصول الرقمية.

محددات لمستقبل الأصول الرقمية

تتوقف قدرة العملات المشفرة على مواصلة مكاسبها على أربعة عوامل رئيسية، تشمل اتجاه أسعار الطاقة، وأداء أسهم التكنولوجيا، وتطور شهية المستثمرين للمخاطرة، وظهور محفزات استثمارية جديدة تدعم الطلب.

تدفقات الإمدادات من الشرق الأوسط رغم التوترات الإقليمية.

ويساعد تراجع الخام على تخفيف بعض المخاوف المتعلقة بارتفاع تكاليف الطاقة وانتقالها إلى أسعار السلع والخدمات، وهو ما قد يقلص الضغوط التضخمية إذا استمر الانخفاض خلال الفترة المقبلة.

وتؤثر توقعات التضخم بصورة غير مباشرة في العملات المشفرة، من خلال انعكاساتها على السياسة النقدية وأسعار الفائدة والسيولة المتاحة للاستثمار في الأصول عالية المخاطر.

فعندما تتراجع المخاوف من استمرار ارتفاع الأسعار، قد تتحسن توقعات المستثمرين بشأن الأوضاع النقدية، ما يدعم الإقبال على الأسهم والعملات الرقمية،

وفقاً لما نقلته وكالة «بلومبرغ».

ويشير هذا التقييم إلى أن المكاسب الحالية قد ترتبط باستعادة جزء من الخسائر السابقة، أكثر من ارتباطها بتحول جوهري في العوامل الاقتصادية المحركة للسوق.

كما أن استمرار التعافي يتطلب تحسناً أوسع في ثقة المستثمرين، وقدرة الأسعار على الحفاظ على مستوياتها الجديدة دون تعرضها لموجات بيع متجددة.

تأثير الطاقة

وشكل انخفاض أسعار النفط عاملاً داعماً لمعنويات الأسواق، بعدما تراجعت الأسعار من أعلى مستوياتها في خمسة أشهر، بالتزامن مع مؤشرات على استمرار

للسيولة الشرائية بعد فترة من الحذر، لكنها لا تعني بالضرورة بداية موجة صعود مستدامة، خصوصاً أن الأسواق الرقمية تنسم بسرعة تغير اتجاهاتها نتيجة تحركات المستثمرين والمضاربات قصيرة الأجل.

وتكتسب تحركات البيتكوين أهمية خاصة باعتبارها مؤشراً رئيسياً لاتجاه السوق، إذ تؤثر تقلباتها في معنويات المستثمرين وتنعكس غالباً على أداء العملات البديلة، التي قد تسجل تغيرات سعرية أكبر نتيجة اختلاف مستويات السيولة والمخاطر.

ارتداد الأسواق

وجاء التعافي بعدما خسرت البيتكوين نحو 3 % من قيمتها خلال الأسبوع الماضي، بالتزامن مع موجة بيع في أسواق الأسهم، استهدفت بصورة خاصة شركات التكنولوجيا، وسط تجدد المخاوف بشأن ضخامة الإنفاق على مشروعات الذكاء الاصطناعي.

وأثارت الاستثمارات الكبيرة في البنية التحتية التقنية تساؤلات لدى المستثمرين بشأن قدرة الشركات على تحقيق عوائد تتناسب مع حجم الأموال المخصصة لهذه المشروعات، ما دفع بعضهم إلى تقليص انكشافهم على الأصول المرتفعة المخاطر.

وانعكست هذه الأجواء على العملات المشفرة، التي أصبحت أكثر تأثراً بتحركات الأسواق المالية التقليدية، خصوصاً خلال فترات العزوف عن المخاطرة، عندما يتجه المستثمرون إلى تقليص مراكزهم في الأصول الأكثر تقلباً.

وقال داميان لو، كبير مسؤولي الاستثمار لدى شركة «إريكسن كابيتال»، إن الصعود الحالي يمثل ارتداداً بعد أسبوع شهد تراجعاً في شهية المخاطرة، محذراً من محدودية العوامل القريبة القادرة على دفع البيتكوين نحو مستويات قياسية جديدة،

انتعشت أسعار العملات المشفرة خلال تعاملات الاثنين، بقيادة البيتكوين التي استعادت جزءاً من خسائر الأسبوع الماضي، مستفيدة من تحسن شهية المستثمرين للأصول عالية المخاطر، بالتزامن مع تراجع أسعار النفط العالمية من أعلى مستوياتها في خمسة أشهر. وجاء التعافي وسط مؤشرات على استمرار تدفقات إمدادات الطاقة من الشرق الأوسط، ما أسهم في تهدئة بعض المخاوف المرتبطة بالتضخم وتكاليف الإنتاج، ودفع المستثمرين إلى إعادة تقييم مراكزهم في الأسواق الرقمية.

وامتدت المكاسب إلى الإيثريوم والريبيل، في وقت لا تزال فيه العملات المشفرة تواجه تحديات مرتبطة بتقلبات أسهم التكنولوجيا، والشكوك المحيطة بحجم الاستثمارات الموجهة إلى الذكاء الاصطناعي، إلى جانب غياب محفزات واضحة تضمن استمرار الاتجاه الصعودي خلال الفترة المقبلة.

مكاسب رقمية

وارتفعت البيتكوين بنسبة 2.39 % خلال التعاملات، مضيئة نحو 1919.25 دولاراً إلى قيمتها، لتصل إلى 82708.75 دولارات، وفق البيانات المحدثه عند الساعة 09:14 صباحاً بتوقيت مكة المكرمة، في تحسن ملحوظ بعد أسبوع اتسم بضغط بيعية واسعة.

وسجلت الإيثريوم أداءً أقوى من البيتكوين، بعدما صعدت بنسبة 3.70 %، بمكاسب بلغت 86.64 دولاراً، ليصل سعرها إلى 2429.88 دولاراً، ما يعكس تحسن الطلب على ثاني أكبر العملات المشفرة من حيث القيمة السوقية.

كما ارتفعت الريبيل بنسبة 3.89 %، مضيئة 0.0492 دولار إلى قيمتها، لتبلغ 1.3116 دولار، متصدرة العملات الثلاث من حيث نسبة الارتفاع خلال التعاملات. وتعكس هذه المكاسب عودة نسبية

إعفاءات واشنطن لموسكو تعيد حسابات أسواق الطاقة العالمية

النفط يفقد 2.68 دولار ووسط تقلبات الإمدادات

1 برنت يتراجع إلى 107.2 دولارات بعد مكاسب خمسة أشهر

2 الخام الأميركي يهبط دون المئة دولار بفعل جني الأرباح



الماضي، وهو تطور يعزز المخاوف بشأن ارتفاع تكاليف التأمين والشحن، واحتمال اضطراب بعض الناقلات إلى تغيير مساراتها أو تأجيل رحلاتها، بما يضيف أعباء جديدة إلى سلسلة إمدادات الطاقة العالمية.

تداعيات إقليمية

وتنعكس المخاطر البحرية بصورة خاصة على الاقتصادات الخليجية التي تعتمد على استقرار طرق التصدير لضمان انتظام تدفق إيراداتها النفطية. فحتى مع ارتفاع الأسعار، يمكن أن يؤدي تعثر الشحنات إلى تأخير التسليمات وزيادة النفقات التشغيلية، ما يجعل استقرار الملاحة عاملاً أساسياً في الحفاظ على كفاءة التجارة.

وفي سياق التوترات الأمنية، أعلنت مصر استعدادها لتقديم الدعم الذي تحتاجه السعودية للدفاع عن أمنها واستقرارها، في مؤشر إلى اتساع الاهتمام الإقليمي بتداعيات التصعيد على الأمن الاقتصادي وحركة التجارة.

وتبقى الأسواق أمام معادلة معقدة، تتداخل فيها احتمالات زيادة صادرات الوقود الروسي مع استمرار اضطرابات النقل البحري، بينما يتربص المستثمرون ما ستسفر عنه مراجعة الإدارة الأميركية لسياساتها التجارية والعقابية.

يركزون فقط على حجم الإنتاج العالمي، بل يمنحون أهمية متزايدة لقدرة المنتجين على إيصال شحناتهم بأمان وفي المواعيد المحددة.

وقالت رئيسة قسم رؤى السوق لدى «فيليب نوفلا» بريانكا ساشديفا إن تحرك ترامب يبدو محاولة للسيطرة على أسعار النفط قبل انتخابات التجديد النصفي الأميركية، لكنها أشارت إلى أن الإعفاءات لا تقدم معالجة حقيقية لأزمة الإمدادات في مضيق هرمز، ما يحد من قدرتها على إحداث انخفاض مستدام في الأسعار.

صدمة التدفقات

وكشفت بيانات شركة «كبلر» للتحليلات حجم التأثير المباشر للاضطرابات البحرية، إذ انخفض متوسط تدفقات الخام الخليجي خلال سبعة أيام من الأسبوع الماضي إلى نحو 8.5 ملايين برميل يومياً، مقارنة بأكثر من 20 مليون برميل يومياً في الأسبوع السابق.

وتشير هذه الأرقام إلى تراجع يتجاوز 11.5 مليون برميل يومياً، أي أكثر من 57.5%، وهو انكماش حاد يوضح حجم الاختناق الذي أصاب حركة الشحن خلال فترة قصيرة. ولا يعني انخفاض التدفقات بالضرورة توقف إنتاج الكميات نفسها، لكنه يعكس تعطل قدرتها على الوصول عبر المسارات المعتادة. وأفادت «كبلر» كذلك بتسجيل عشر حوادث مؤكدة على الأقل شملت سفناً تجارية خلال الأسبوع

مهلة الستين يوماً تشير تساؤلات حول مستقبل القيود التجارية

لكن الصفقة تحمل أبعاداً سياسية تتجاوز حسابات العرض والطلب، بعدما حذر الرئيس الأوكراني فولوديمير زيلينسكي من أن الإجراءات الأميركية ستضر بأوكرانيا. ويعكس موقفه المخاوف من أن يؤدي توسيع تجارة الطاقة الروسية إلى تعزيز العائدات المالية لموسكو، في وقت تستمر فيه الحرب وتتعد جهود التوصل إلى تسوية سياسية.

اختناقات الملاحة

وفي مقابل احتمالات زيادة العروض الروسي، تواجه أسواق الطاقة تحدياً أكثر إلحاحاً يتعلق بسلامة الملاحة في الشرق الأوسط، حيث تستمر الهجمات على ناقلات النفط والسفن التجارية قرب مضيق هرمز، أحد أهم الممرات الاستراتيجية لتجارة الطاقة العالمية. وكان خام برنت قد لامس مستوى 110 دولارات للبرميل لفترة وجيزة يوم الجمعة، للمرة الأولى منذ مايو، مع تصاعد المخاوف من تعرض شحنات الخام والوقود لمزيد من الاضطرابات. وتوضح هذه القفزة أن المتعاملين لا

على الاقتصاد العالمي، وهو ما يضع الأسواق أمام مرحلة انتقالية تتسم بعدم اليقين بشأن مستقبل الإجراءات. وتكتسب هذه المهلة أهمية خاصة بالنسبة إلى المتعاملين في عقود الطاقة، لأن قرارات الشراء والتخزين والشحن تتطلب وضوحاً تنظيمياً يتجاوز التصريحات السياسية. كما أن احتمال تعديل الإعفاءات أو تمديدتها قد يدفع الشركات إلى تأجيل التزامات طويلة الأجل، والاكتفاء بصفقات قصيرة المدى لحين اتضاح التوجه الأميركي النهائي. ويرى محلل الأسواق لدى «كيه.سي.إم تريد» نيم ووتر أن إعفاء روسيا قد يفتح المجال أمام زيادة صادرات الوقود، لكن الرسائل الأميركية المتباعدة تخلق ضبابية تحول دون تسعير هذه الزيادة بالكامل. وأكد أن غياب التفاصيل الواضحة بشأن نطاق القرار ومدته يجعل من المبكر افتراض ارتفاع مستدام في العروض العالمي.

صفقة الديزل

وتزامنت الإعفاءات مع إعلان ترامب التوصل إلى اتفاق مع الرئيس الروسي فلاديمير بوتين لتصدير الديزل إلى الولايات المتحدة ودول أخرى، في خطوة تستهدف زيادة الكميات المتاحة من أحد أهم المنتجات النفطية المستخدمة في النقل والصناعة والخدمات اللوجستية. وبحسب إعلان الرئيس الأميركي، تبدأ الشحنات بنحو 2.3 مليون برميل خلال الشهر الجاري، قبل ارتفاعها تدريجياً إلى نحو 7.6 ملايين برميل شهرياً. وتعادل الكمية المستهدفة قرابة 245 ألف برميل يومياً عند احتساب متوسط شهر مكون من 31 يوماً، وهي إضافة يمكن أن تسهم في تخفيف الضغوط على أسواق الوقود إذا نُفذت وفق الجدول المعلن.

استمرار تداول برنت فوق مستوى 100 دولار يبرز حجم علاوة المخاطر التي لا تزال الأسواق تحتسبها نتيجة التوترات الإقليمية.

تحولات أميركية

وجاء العامل الرئيسي وراء الضغوط البيعية من واشنطن، حيث وقع ترامب يوم الجمعة أمراً تنفيذياً يعفي روسيا من عقوبات ورسوم جمركية رئيسية بموجب التشريع المعروف باسم «قانون غراهام»، الذي وقعه الشهر الماضي استجابة لمطالب مشرعين سعو إلى زيادة الضغط الاقتصادي على موسكو بسبب حربها في أوكرانيا.

ويمثل القرار تحولاً في التعامل الأميركي مع ملف الطاقة الروسية، إذ يوازن بين الاعتبارات السياسية المرتبطة بالصراع الأوكراني والحاجة إلى الحد من ارتفاع تكاليف الوقود. وقد يؤدي تخفيف القيود إلى توسيع قدرة روسيا على تسويق منتجاتها النفطية، خصوصاً الديزل، بما يضيف كميات جديدة إلى الأسواق المستوردة ويخفف الضغوط على بعض مراكز الاستهلاك.

غير أن التأثير الفعلي سيظل مرتبطاً بنطاق الإعفاءات وآليات تنفيذها ومدتها، فضلاً عن قدرة الشركات التجارية وشركات الشحن والتأمين على استئناف التعاملات دون التعرض لمخاطر قانونية أو مالية. ولذلك لا يعني الإعلان السياسي بالضرورة حدوث زيادة فورية وموازية في الإمدادات المتاحة للمستهلكين.

مهلة التقييم

وأوضح وزير الخارجية الأميركي ماركو روبيو أن ترامب سيستفيد من فترة تصل إلى 60 يوماً لتقييم الانعكاسات الاقتصادية للعقوبات والرسوم الجمركية

شهدت أسواق النفط العالمية تحولاً لافتاً في تعاملات اليوم الاثنين، بعدما تراجعت الأسعار من أعلى مستوياتها في خمسة أشهر، تحت ضغط عمليات جني الأرباح وتحولات السياسة الأميركية تجاه صادرات الطاقة الروسية، في وقت لا تزال فيه المخاطر الأمنية المحيطة بالممرات البحرية في الشرق الأوسط تلقي بظلال ثقيلة على حركة التجارة الدولية. وجاء الانخفاض عقب قرار الرئيس الأميركي دونالد ترامب إعفاء روسيا من عقوبات ورسوم جمركية رئيسية، بما قد يسمح بزيادة تدفقات الوقود الروسي إلى الأسواق العالمية، ويمنح المستهلكين متنفساً نسبياً من موجة الارتفاعات الأخيرة، لكنه يفتح في المقابل تساؤلات بشأن قدرة هذه الخطوة على معالجة الاختناقات الفعلية في الإمدادات.

تراجع الأسعار

وانخفضت العقود الآجلة لخام برنت بمقدار 2.68 دولار، أو ما يعادل 2.44%، لتصل إلى 107.2 دولارًا للبرميل بحلول الساعة 08:45 بتوقيت غرينتش، بعدما أنهت تعاملات الجمعة عند أعلى مستوى لها منذ 19 مايو الماضي. كما تراجع خام غرب تكساس الوسيط الأميركي بمقدار 1.78 دولار، بنسبة 1.76%، مسجلاً 99.63 دولاراً للبرميل، بعد بلوغه عند التسوية السابقة أعلى مستوياته منذ 17 سبتمبر. ويعكس هذا الأداء حالة من إعادة تقييم المراكز الاستثمارية عقب موجة صعود قوية غذتها المخاوف من تعطل الإمدادات. كما يشير إلى حساسية الأسعار المتزايدة تجاه القرارات السياسية، خصوصاً عندما تتزامن مع اضطرابات ميدانية تهدد طرق نقل النفط والمنتجات المكررة. ورغم التراجع، فإن

ثلاثة مسارات تحدد الاتجاه المقبل

يتوقف المسار المقبل للأسعار على ثلاثة عوامل رئيسية: مدى تنفيذ الإعفاءات الأميركية واتفاق الديزل الروسي، وتطور الأوضاع الأمنية في مضيق هرمز، وقدرة حركة الشحن الخليجية على استعادة مستوياتها الطبيعية. فإذا تحسنت الملاحة بالتزامن مع وصول كميات إضافية من الوقود الروسي، فقد تتراجع علاوة المخاطر وتتحسر الضغوط السعرية. أما استمرار الهجمات وتعطل التدفقات، فقد يبقى الأسواق عرضة لارتفاعات جديدة، حتى مع زيادة العروض النظري. وبين هذين الاحتمالين، ستظل أسعار النفط شديدة التأثر بالتطورات السياسية والأمنية، وسط صعوبة الفصل بين وفرة الإنتاج الفعلية والقدرة على نقله إلى المستهلكين.

تباطؤ الطلب المحلي واستمرار الاعتماد على الصادرات يفرضان إعادة النظر في نموذج النمو

الصين.. مستهدفات النمو تتحول إلى قيد على معالجة الاختلالات الاقتصادية

كتب جورج حبيب



تواجه الصين تحدياً يتجاوز تباطؤ المؤشرات الاقتصادية إلى الطريقة التي تقيس بها الحكومة نجاح سياساتها. فالإصرار على بلوغ مستهدفات النمو السنوية بات يفرض ضغوطاً على صناع القرار، ويدفعهم إلى التركيز على تحقيق أرقام محددة بدلاً من معالجة الاختلالات الهيكلية التي تحد من قدرة الاقتصاد على التوسع بصورة مستدامة.

وتكشف الاستجابة الفاترة لأحدث الإجراءات الرامية إلى دعم سوق العقارات وتحفيز النشاط الاقتصادي عن محدودية تأثير التدخلات المتبعة حتى الآن. فالإجراءات، التي تضمنت قروضاً مدعومة وأشكالاً من الدعم الحكومي، لا تبدو كافية لإحداث تحول ملموس، فيما تظل التوقعات مائلة إلى نمو أكثر تواضعاً خلال السنوات المقبلة.

وتكمن المشكلة، وفقاً لتحليل دانيال موس في «بلومبرغ»، في أن الحكومة الصينية لا تسعى بالضرورة إلى تجاوز التوقعات الاقتصادية، بل تركز على الوفاء بالمستهدفات التي تعلنها في بداية كل عام. ويؤدي هذا النهج إلى تحويل معدل النمو من مؤشر لقياس الأداء إلى معيار يحكم على نجاح السياسات الاقتصادية أو إخفاقها، حتى عندما لا يعكس بصورة كاملة طبيعة التحديات القائمة.

مستهدف النمو بين الإشارة الاقتصادية وضغوط التنفيذ

تؤدي مستهدفات الناتج المحلي الإجمالي دوراً في توضيح توجهات بكين، إذ تكشف عن وتيرة التوسع التي تراها الحكومة مقبولة، وعن مقدار التباطؤ الذي يمكنها تحمله. غير أن هذه الأهداف تتحول إلى عبء عندما تصبح الغاية الأساسية هي بلوغ الرقم المعلن، بدلاً من تقييم جودة النمو ومصادره ومدى استدامته.

ويظهر هذا التناقض بوضوح في التعامل مع البيانات الاقتصادية. فعندما يبتعد النمو عن المستوى المستهدف، تتزايد المطالب بإقرار إجراءات تحفيزية جديدة، بينما يؤدي الاقتراب من الرقم المحدد إلى منح صناع السياسات مساحة أكبر

للاتنظار، حتى لو استمرت المشكلات الأساسية دون حل. وفي الربع السابق، سجل الاقتصاد الصيني نمواً سنوياً بلغ 4.3 %، وهو مستوى يقل عن الحد الأدنى للنطاق المستهدف بين 4.5 % و5 % الذي أعلنه الرئيس شي جين بينغ. وأعاد ذلك النقاش حول الحاجة إلى زيادة الإنفاق العام، في حين ظل التيسير النقدي احتمالاً محدوداً في ظل تأكيد مسؤولي بنك الشعب الصيني عدم وجود استعجال لاتخاذ خطوات إضافية.

العقارات تكشف حدود التدخل الحكومي

تقدم سوق العقارات مثلاً واضحاً

على صعوبة تحقيق انتعاش مستدام عبر التدخلات المتكررة. فقد حاولت السلطات الصينية على مدى سنوات إعادة النشاط إلى هذا القطاع، إلا أن النتائج بقيت محدودة، ولم تنجح الإجراءات المتعاقبة في استعادة الزخم بصورة كافية.

ولا يعني تعثر بعض التدابير أن التجريب في السياسات الاقتصادية غير مجدٍ، بل إن الأزمات المعقدة قد تتطلب تعديلات متكررة قبل الوصول إلى حلول فعالة. لكن استمرار الاعتماد على إجراءات لا تحقق سوى تحسين فرص بلوغ مستهدف النمو يطرح تساؤلات حول مدى معالجة هذه السياسات لجذور المشكلة.

وفي المقابل، لا تظهر مؤشرات

واضحة على استعداد بكين لإطلاق حزمة تحفيز ضخمة مماثلة لتلك التي اعتمدها في عام 2008. ومع ذلك، فإن غياب مثل هذه الحزمة لا ينفي الحاجة إلى مراجعة السياسات، خصوصاً في ظل ضعف الطلب المحلي واستمرار التحديات التي تواجه الاستثمار والاستهلاك.

الطلب المحلي الحلقة الأضعف

تتمثل إحدى أبرز مشكلات الاقتصاد الصيني في استمرار الفجوة بين قوة الصادرات وضعف الطلب المحلي. فعلى الرغم من قدرة الصادرات على دعم النشاط الاقتصادي، لم تنجح البلاد حتى الآن في تحقيق التحول المأمول نحو نموذج يعتمد بدرجة أكبر على الاستهلاك الداخلي.

وكانت إعادة التوازن بين الصادرات والطلب المحلي هدفاً مطروحاً منذ سنوات، لكن التقدم في هذا الاتجاه ظل محدوداً. ويعني استمرار هذا الخلل أن النمو قد يبقى معتمداً على محركات لا تكفي وحدها لضمان توسع متوازن، الأمر الذي يجعل معالجة مصادر الطلب المحلي ضرورة تتجاوز مجرد تحقيق مستهدف سنوي.

ومن المنتظر أن تتجه الأنظار إلى بيانات سبتمبر ونتائج الناتج المحلي الإجمالي للربع الثالث، غير أن التوقعات تشير إلى أن الأرقام الجديدة قد لا تغير الصورة العامة للاقتصاد بصورة جوهرية. فالأسئلة الأساسية المتعلقة بضعف الاستهلاك

والاستثمار واستمرار الاعتماد على الصادرات لا تزال قائمة.

تباطؤ تدريجي يفرض تغيير التوقعات

لا يمكن فصل تباطؤ الاقتصاد الصيني عن التغيرات المرتبطة بارتفاع حجمه ونضجه. فكلما اتسع الاقتصاد، ازدادت صعوبة المحافظة على معدلات النمو الاستثنائية التي حققها في مراحل سابقة، ما يجعل التراجع التدريجي في وتيرة التوسع أمراً يمكن تفسيره جزئياً بطبيعة التحول الاقتصادي.

وفي هذا السياق، تشير تقديرات «بلومبرغ إيكونوميكس» إلى احتمال تراجع معدل النمو السنوي تدريجياً إلى نحو 2 % خلال العقد المقبل. ويعكس هذا التوقع تصوراً لاقتصاد تتجه سياساته بصورة متزايدة إلى المحافظة على الاستقرار بدلاً من السعي إلى تسريع النمو بالمعدلات السابقة.

ولا يعني ذلك أن الأداء الاقتصادي أصبح ضعيفاً بالضرورة في جميع جوانبه، لكنه يستدعي تغيير المعايير المستخدمة في تقييمه، مع التركيز على جودة النمو، وقدرته على توليد الطلب، وكفاءة الاستثمار، ومدى نجاح السياسات في معالجة الاختلالات القائمة.

الحاجة إلى معيار جديد لتقييم الاقتصاد

لا تقع مسؤولية ترسيخ مستهدفات النمو بوصفها معياراً وحيداً للحكم

على الاقتصاد الصيني على الحكومة وحدها، بل تمتد أيضاً إلى المستثمرين والمحللين الذين يربطون تقييمهم للأداء بمدى الاقتراب من الأرقام الرسمية.

فإذا جاءت البيانات ضعيفة، ينبغي الاعتراف بذلك استناداً إلى مضمونها ودلالاتها، لا إلى مدى توافقها مع المستهدف الحكومي. وبالمثل، فإن بلوغ معدل النمو المعلن لا يكفي وحده لإثبات نجاح السياسات إذا استمرت الاختلالات التي تحد من الاستهلاك والاستثمار وتوازن مصادر التوسع.

وتحتاج الصين إلى رؤية اقتصادية أكثر واقعية تتعامل مع التباطؤ بوصفه تحولاً طويلاً الأمد يتطلب إصلاحات تتجاوز التدابير قصيرة الأجل. كما أن التخلي عن تحويل مستهدف النمو إلى اختبار سنوي للنجاح قد يتيح مساحة أوسع لتقييم الأداء بصورة موضوعية، بعيداً عن الضغوط التي تدفع إلى التحفيز لمجرد بلوغ رقم محدد.

وفي نهاية المطاف، لا تكمن القضية في تحقيق مستهدف يتراوح بين 4.5 % و5 %، بل في تحديد ما إذا كان الاقتصاد الصيني يسير على مسار مستدام، وما إذا كانت السياسات المتبعة تعالج أسباب التباطؤ بدلاً من الاكتفاء بتحسين الأرقام. فالتحدي الحقيقي أمام شي جين بينغ يتمثل في الانتقال من إدارة مستهدفات النمو إلى معالجة العوامل التي تحد من قدرة الاقتصاد على مواصلة التوسع.

نمو الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 4.3 % يعيد الضغوط على صناع السياسات

التوسع الحكومي يستهدف تثبيت وتيرة النشاط أكثر من تسريع النمو

توقعات بتراجع تدريجي لمعدل التوسع الاقتصادي نحو 2 % سنوياً خلال العقد المقبل

قفزة المصانع تخفي تراجع الاستثمار العقاري وضعف الاستهلاك

حقق الاقتصاد الصيني نمواً بنسبة 4.5 % على أساس سنوي خلال الربع الثالث من عام 2026، متجاوزاً توقعات المحللين، ليعود إلى الحد الأدنى من نطاق النمو السنوي المستهدف بين 4.5 % و5.5 % وجاء التحسن مدعوماً بقوة الصادرات ونشاط القطاع الصناعي، رغم استمرار الضغوط على الطلب المحلي والاستثمار.

لكن بلوغ المستهدف لا يعني بالضرورة تجاوز التحديات الاقتصادية، إذ ارتفع الإنتاج الصناعي بنسبة 5.5 % خلال سبتمبر، مقابل نمو مبيعات التجزئة بنسبة 1.1 %، فيما تراجع الاستثمار في الأصول الثابتة بنسبة 7.2 % خلال الأشهر التسعة الأولى من العام، وانخفض الاستثمار العقاري بنسبة 20.6 %.

وتكشف هذه المؤشرات عن تفاوت واضح بين مصادر النمو، حيث تواصل الصادرات والصناعة دعم الاقتصاد، في حين لا يزال الطلب الداخلي والاستثمار يواجهان صعوبات. ويعزز ذلك التساؤلات حول مدى قدرة الصين على تحقيق نمو متوازن، بدلاً من التركيز على بلوغ النسبة السنوية المعلنة. وتتمثل المعضلة أمام بكين في أن تحقيق

مستهدف النمو قد يمنح صناع السياسات مبرراً لتأجيل إجراءات إضافية، رغم استمرار الاختلالات، بينما يؤدي الابتعاد عنه إلى تصاعد الضغوط لإقرار مزيد من التحفيز. وهكذا، يصبح الرقم المستهدف محورياً لتقييم الأداء الاقتصادي، حتى عندما لا يعكس وحده حقيقة التحديات التي تواجه الاقتصاد الصيني.

معلومة
ورقم137
مليار دولار

تكبد صندوق التقاعد الوطني في كوريا الجنوبية خسائر تقدر بنحو 182 تريليون وون (137 مليار دولار)، مع تراجع قيمة حصصه في الشركات المدرجة، وفي مقدمتها «سامسونج إلكترونكس» و«إس كيه هاينكس».

نمو اقتصاد الصين 4.5%
خلال الربع الثالث

الأول، وتستهدف الحكومة الصينية تحقيق نمو سنوي يتراوح بين 4.5% و5%. وذلك مع ارتفاع الصادرات الصينية بنسبة 36% في سبتمبر مقارنة بالفترة نفسها من العام السابق، ما يعزز الفائض التجاري الذي يتجه لتجاوز مستواه القياسي البالغ 1.2 تريليون دولار المسجل العام الماضي.

نما الاقتصاد الصيني بأكثر من المتوقع خلال الربع الثالث من العام الحالي، مدفوعاً بانتعاش الصادرات المرتبطة بطفرة الذكاء الاصطناعي، رغم استمرار ضعف الطلب المحلي وتراجع الاستثمار. وسجل الاقتصاد نمواً بنسبة 4.6% خلال الأشهر التسعة الأولى من عام 2026، مدعوماً بالأداء الأقوى في الربع

74 مليون مستفيد بمليارات الدولارات

ماسك يهدي أطفال
أمريكا ثروة فضائية

والتنظيمية لتوزيع الأسهم. ووفقاً لبيانات السوق الحالية وإحصاءات اليونيسيف، ستبلغ حصّة الأطفال دون 18 عاماً، الذين يتجاوز عددهم 74 مليوناً، نحو 0.55% من إجمالي الأسهم، بقيمة إجمالية تُقدّر بنحو 10.8 مليار دولار، استناداً إلى سعر إغلاق السهم يوم الجمعة.

المستقبلية الرامية لتعزيز ملكية الأصول والاهتمام بالقطاع التقني بين أجيال المستقبل. ورغم الزخم الكبير الذي أثاره الإعلان في الأوساط المالية والإعلامية، لم يكشف ماسك عن التفاصيل الهيكلية والتنفيذية للمبادرة؛ حيث لم يحدد معايير التأهل والسن المستحق، أو الآلية القانونية

أعلن الملياردير إيلون ماسك، الرئيس التنفيذي لشركة «تسلا»، تعهده بمنح سهم واحد من شركة أبحاث الفضاء «سبيس إكس» لكل طفل في الولايات المتحدة بدءاً من العام المقبل. وأوضح ماسك عبر منصة «إكس» أن هذه المبادرة تُمثّل الخطوة الأولى ضمن سلسلة من المخططات والمبادرات

دردشة اقتصادية

لماذا يواصل عمالقة التكنولوجيا تمويل مشروعات تستنزف أرباحهم؟

83 مليار دولار تبخر في مختبرات المليارديرات

1 زوكربيرغ يراهن على الميتافيرس
رغم نزيف مالي متواصل2 غوغل تحول أرباح الإعلانات إلى
تمويل السيارات الذاتية

نموذجاً لرهان تحول إلى أحد أهم مصادر الأرباح في قطاع التكنولوجيا، بعدما أطلقت الشركة «AWS» عام 2006 خارج نشاطها الأصلي في البيع الإلكتروني. وخلال 2025، بلغت إيرادات الخدمات السحابية 128.7 مليار دولار، فيما وصلت أرباحها التشغيلية إلى 45.6 مليار دولار، لتشكل أكثر من نصف الأرباح التشغيلية للمجموعة.

وسلكت «إنفيديا» مساراً مختلفاً، بعدما تحولت استثماراتها الطويلة في معالجات الرسوميات والحوسبة المتقدمة إلى قاعدة أساسية لتشغيل أنظمة الذكاء الاصطناعي. وارتفعت إيرادات الشركة إلى 215.9 مليار دولار في سنتها المالية المنتهية في يناير 2026، مقارنة مع 130.5 مليار دولار في السنة السابقة، بينما حققت مراكز البيانات وحدها إيرادات بلغت 193.7 مليار دولار.

وهكذا تحولت تقنيات ارتبطت سابقاً بالألعاب الإلكترونية إلى بنية أساسية لصناعة عملية سريعة التوسع.

متى يصبح الإصرار هدراً؟

تكشف هذه التجارب أن الفارق بين الاستثمار الناجح والمغامرة المكلفة لا يتحدد بحجم الإنفاق وحده، بل بوجود سوق حقيقية، وقدرة المنتج على المنافسة، وإمكان الوصول إلى نموذج تجاري مستدام. فما يبدو خسارة اليوم قد يصبح مصدراً رئيسياً للأرباح بعد سنوات، لكن الاستمرار في تمويل مشروع يفتقر إلى الطلب أو الجدوى الاقتصادية قد يحول الطموح إلى استنزاف دائم.

ولهذا لا يمكن التحدي الحقيقي أمام المليارديرات في امتلاك الجراءة على تمويل المستقبل، بل في معرفة اللحظة التي تستحق فيها الفكرة مزيداً من الأموال، واللحظة التي يصبح فيها التخلي عنها القرار الاستثماري الأكثر حكمة.



معظمها، في إشارة إلى استمرار الثقة بإمكاناتها، رغم عدم ثبوت تحولها إلى نشاط مربح. وتختلف دوافع الاستثمار لدى «تسلا»، التي كشفت مؤسسها إيلون ماسك عن نسخة تجريبية من سيارة «رودستر» مزودة بتقنيات طورت بالتعاون مع «سبيس إكس»، وتتيح القفز والدوران في الهواء. ورغم استهداف إنتاجها عام 2028، فإن ماسك لا يتوقع تأثيراً مالياً كبيراً للسيارة، بينما يعتبر المحلل سيث غولدشتاين أنها وسيلة لإظهار التفوق الهندسي أكثر من كونها مشروعاً لتحقيق إيرادات ضخمة.

وهنا تتحول بعض الابتكارات إلى أدوات لتعزيز السمعة التقنية للشركات، حتى عندما تكون مساهمتها المباشرة في الأرباح محدودة. فتارة الإخفاق

مناجم الأرباح

في المقابل، تقدم خدمات أمازون السحابية

دولار في العام السابق. غير أن خدمات غوغل حققت أرباحاً تشغيلية بلغت 139.4 مليار دولار، وأضافت الحوسبة السحابية 13.9 مليار دولار، ما يمنح المجموعة قدرة استثنائية على تمويل تجارب قد لا تنجح جميعها.

مختبرات المستقبل

لا تستهدف هذه المشروعات بالضرورة منافسة الشركات القائمة، بل تسعى إلى خلق أسواق جديدة تستطيع الشركات الممولة لها السيطرة على جزء كبير منها قبل وصول المنافسين.

وتجسد «وايمو» التابعة لألفابت هذه الفكرة، بعدما بدأت مشروعاً بحثياً داخل غوغل لتطوير السيارات ذاتية القيادة، ثم انتقلت إلى تشغيل خدمات نقل تجارية باستخدام مركبات دون سائق.

وفي فبراير 2026، أعلن عن جولة تمويلية بقيمة 16 مليار دولار للشركة، قدمت ألفابت

في عالم التكنولوجيا، لا تُقاس جميع الاستثمارات بما تحقّقه من أرباح فورية، فبعض أغنى رجال الأعمال مستعدون لإنفاق عشرات المليارات على أفكار قد لا تتحول إلى منتجات ناجحة، أملاً في امتلاك الأسواق التي ستنشأ خلال العقود المقبلة. وتكشف تجربة «ميتا» حجم هذه المغامرة، بعدما تجاوزت الخسائر التشغيلية التراكمية لوحدة «ريالتي لايس» 83.5 مليار دولار بين عامي 2020 و2025، دون نجاحها في بناء نشاط تجاري مربح. لكن استمرار مارك زوكربيرغ في تمويل المشروع يطرح سؤالاً يتجاوز شركته: لماذا يقبل المليارديرات خسارة ثروات هائلة على ابتكارات مجهولة المصير؟ والإجابة تكمن في قدرة الأعمال التقليدية على تمويل التجارب، واحتمال أن يتحول أحد هذه المشروعات إلى صناعة تدر أرباحاً تفوق استثماراتها بمراحل.

ثروة التطبيقات

لم تكن مغامرة زوكربيرغ بالميتافيرس ممكنة لولا التدفقات المالية الضخمة التي تولدها تطبيقات فيسبوك وإنستغرام واتساب، إذ حقق قطاع التطبيقات في ميتا أرباحاً تشغيلية بلغت 102.5 مليار دولار خلال 2025.

وفي المقابل، سجلت وحدة «ريالتي لايس»، المسؤولة عن تقنيات الواقع الافتراضي والمعزز، خسائر تشغيلية بنحو 19.2 مليار دولار خلال العام نفسه، في استمرار لاستثمارات تستهدف تطوير الأجهزة والبرمجيات التي قد تشكل جيلاً جديداً من التفاعل الرقمي.

وتسمح هذه المعادلة للشركة بتحمل خسائر يصعب على المؤسسات الأصغر تمويلها، لكنها تضع الإدارة أمام اختبار مستمر بشأن المدة المقبولة للإنفاق قبل ظهور عوائد تجارية مقنعة. وتتبنى «ألفابت» استراتيجية مشابهة، إذ خسرت أنشطتها المعروفة باسم «الرهانات الأخرى» نحو 7.52 مليار دولار خلال 2025، مقابل إيرادات لم تتجاوز 1.54 مليار دولار، بعدما كانت خسائرها التشغيلية 4.44 مليار

ادارة الاعلان

جان حنا

advertisement.aalamaleqtisad@gmail.com

لارسال الأخبار

ادارة التحرير

info@aalamaleqtisad.com

مدير التحرير

نادين شعيتو

editor@aalamaleqtisad.com

رئيس التحرير

ميشيل وليام

+961 81671128

editor@aalamaleqtisad.com